بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي

Interreg
NEXT MED

برنامج التعاون الإقليمي الأوروبي لحوض المتوسط Interreg NEXT MED

الدليل الإرشادي لمقدمي المقترحات

الدعوة لمشاريع الرسملة

آلية المتوسط متعددة البرامج (MMM)

السياحة المستدامة

Disclaimer: In case of difference between the Arabic and English versions, this latest shall prevail.

جدول المحتويات

المقدمة 1
1. برنامج التعاون الإقليمي لحوض المتوسط Interreg NEXT MED 2
1.1. معلومات أساسية 2
2.1. الأولويات والأهداف المحددة 3
3.1. الموازنة 4
4.1. الهياكل الإدارية 4
2. الملامح الرئيسية للدعوة لتقديم المقترحات 5
1.2. السياق: دعوة منسقة لتعزيز السياحة المستدامة في جميع أنحاء منطقة المتوسط 5
2.2. الأولويات والموازنة 6
3.2. منطق التدخل 7
1.3.2. الخصائص الرئيسية لمشاريع Interreg NEXT MED 9
4.2. الشريك الرئيسي والشركاء: الأدوار والمسؤوليات 10
5.2. تنسيق المشروع وإدارته 12
1.5.2. أنشطة إدارة المشروع في نموذج التقديم 14
6.2. الاتصال والبروز 15
1.6.2. الهوية البصرية ومتطلبات البروز الرئيسية 15
2.6.2. اسم المشروع المختصر 17
3.6.2. موقع المشروع الالكتروني 17
4.6.2. أنشطة الاتصال في نموذج التقديم 17
7.2. استخدام اللغات 18
3. إجراءات التقديم 19
1.3. كيفية تقديم المقترح 19
2.3. الموعد النهائي لتقديم مقترحات المشاريع 19
3.3. معلومات إضافية: 19
4. متطلبات المشاركة 20
1.4. المناطق المؤهلة 20
2.4. البعد المالي للمشاريع 21
3.4. أهلية مقدم المقترح والشركاء 22
1.3.4. موقع مؤسسات مقدم المقترح والشركاء 22
2.3.4. الوضع القانوني لمؤسسات مقدمي المقترح والشركاء 23
4.4. متطلبات محددة 24
1.4.4. المشاركة 24
2.4.4. تكوين الشراكات 24
3.4.4. متطلبات مالية محددة 24
4.4.4. مدة المشروع 25
5.4.4. الامتثال لمعايير الأهلية 25
5.4. الامتثال لأحكام معونة الدولة 26
6.4. التكاليف المؤهلة وهيكلية الميزانية 26

1.6.4. المبادئ الأساسية.....26
2.6.4. التكاليف المؤهلة 26
3.6.4. التكاليف غير المؤهلة 27
4.6.4. هيكل الميزانية.....28
5.6.4. سعر الصرف.....31
6.6.4. مصادر التمويل 31
7.6.4. مبدأ عدم الربح 31
7.4. المقترحات غير المؤهلة.....31
8.4. حالات الاستبعاد 32
9.4. القدرة المالية.....33
5. التقييم.....34
1.5. عملية التقييم 34
2.5. المنهجية والعلامات 35
3.5. الخطوة 1 36
1.3.5. التحقق الإداري.....36
2.3.5. التقييم التشغيلي.....38
4.5. الخطوة 2 41
1.4.5. التقييم الاستراتيجي 41
2.4.5. التحقق من أهلية مؤسسات مقدمي المقترحات والشركاء.....41
5.5. الفحص البيئي وتقييم معونة الدولة.....43
6.5. الإخطار بقرار لجنة المتابعة MC 45
7.5. إجراءات الاعتراض 46
8.5. جدول زمني إرشادي لإجراءات الاختيار 46
9.5. الشروط المطبقة على تنفيذ المشروع.....47

قائمة المختصرات

AA	هيئة التدقيق
AB	مجلس التقييم
CBC	التعاون عبر الحدود
CCP	نقاط اتصال التحكم
CPR	لائحة الأحكام المشتركة
EC	المفوضية الأوروبية
ENI	أداة الجوار الأوروبية
ENPI	أداة الجوار والشراكة الأوروبية
ERDF	الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية
ETC	التعاون الإقليمي الأوروبي
EU	الإتحاد الأوروبي
EUMC	دول الإتحاد الأوروبي المتوسطية (الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المشاركة في البرنامج)
GoA	مجموعة مدققي الحسابات
IPA	أداة المساعدة قبل الانضمام (البلد)
JS	السكرتارية المشتركة
LP	الشريك الرئيسي
PO	هدف سياساتي
PP	شريك المشروع
MA	سلطة الإدارة
MC	لجنة المتابعة
MMM	آلية المتوسط متعددة البرامج
MPC	الدول المتوسطية الشريكة
NA	السلطة الوطنية
NC	المراقب الوطني
NCP	نقطة الاتصال الوطنية
NDICI	أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي
OLAF	المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال
SEA	التقييم البيئي الإستراتيجي
SMEs	مشاريع صغيرة ومتوسطة
SO	الهدف المحدد
WP	حزمة العمل

المقدمة

تعتبر هذه الوثيقة جزءاً لا يتجزأ من "حزمة التقديم" الخاصة ببرنامج Interreg NEXT لحوض المتوسط، التي تم إعدادها من قبل سلطة الادارة، والمتكونة من:

- **الوثائق الرئيسية،**
  - ✓ نص الدعوة لتقديم المقترحات
  - ✓ دليل ارشادي لمقدمي المقترحات
  - ✓ الشروط المرجعية لدعوة تقديم مقترحات (توجيه موضوعي)، بما في ذلك قاعدة بيانات المخرجات ذات الصلة للرسملة عليها والملحق "المواءمة مع الإجراءات عبر الوطنية المحتملة"
- **المستندات الإلزامية التي سيتم تحميلها في نموذج المقترح الإلكتروني:**
  - ✓ اقرار مقدم الطلب
  - ✓ بيان الشريك
  - ✓ بيان الشريك الاستشاري (فقط في حالة مشاركة شريك استشاري)
  - ✓ تصريح للمنظمات الدولية (فقط للمنظمات الدولية بالإضافة إلى إعلان مقدم المقترح أو بيان الشريك حسب مقتضى الحال)
  - ✓ اقرار الشريك المساند (إن وجد)
  - ✓ نموذج التقييم الذاتي للتحقق من وجود مساعدات دولية (لمقدم المقترح والشركاء، يتم تقديمها كملف واحد pdf مدمج)
- **وثائق لدعم إعداد مقترحات المشاريع،**
  - ✓ وثيقة البرنامج
  - ✓ ورقة منهجية إطار الأداء
  - ✓ دليل إعداد المشروع
  - ✓ نموذج مقترح شبيه
  - ✓ نموذج ميزانية شبيه
  - ✓ نظرة عامة على السياسات والاستراتيجيات والمبادرات الرئيسية التي لها أوجه تآزر وتكامل مع برنامج Interreg NEXT MED
  - ✓ مذكرة بشأن القدرة المالية
  - ✓ مذكرة بشأن معونة الدولة
- دليل التنفيذ الأخضر للمشاريع **الوثائق المنشورة للعلم،**
  - ✓ نموذج عقد المنحة
  - ✓ اتفاقية الشراكة.
  - ✓ مذكرة إعلامية حول معالجة البيانات الشخصية

تمت صياغة هذا الدليل الإرشادي طبقا لتشريعات الإتحاد الأوروبي المطبقة، على وجه الخصوص لائحة الأحكام المشتركة (EU) 2021/1060، لائحة الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية (EU) 2021/1058، لائحة Interreg (EU) 1059/2021، لائحة NDICI (EU) 947/2021 ووثيقة برنامج Interreg NEXT "حوض المتوسط (NEXT MED)" المعتمدة من قبل

المفوضية بقرار C (2022) 9543 بتاريخ 12.12.2022. جميع هذه الوثائق متاحة على موقع البرنامج الالكتروني www.interregnextmed.eu

في حالة وجود اختلافات بين هذه الإرشادات لمقدمي المقترحات ونص إعلان تقديم مقترحات المشاريع، فإنه يتم اعتماد المعلومات الواردة في الإعلان.

1. برنامج التعاون الإقليمي لحوض المتوسط Interreg NEXT MED

1.1. معلومات أساسية

برنامج التعاون الإقليمي لحوض المتوسط Interreg NEXT MED هو برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي يدعم التعاون عبر الأقاليم من خلال تمويل مشاريع مشتركة تهدف إلى جعل منطقة المتوسط أكثر مرونة في مواجهة التحديات المشتركة.

يعتبر برنامج NEXT MED جزء من أداة Interreg[1]، الأداة الرئيسية للاتحاد الأوروبي (EU) والتي تدعم التعاون عبر الحدود عن طريق برامج ومشاريع وشبكات مشتركة بين الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والمحلية من مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (EU) وبين الجهات الفاعلة من غير الاتحاد الأوروبي، البلدان المجاورة، البلدان الشريكة والبلدان والأقاليم عبر البحار (OCTs). تشجع Interreg التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية المتناغمة للاتحاد الأوروبي ككل وجواره - وهو هدف أساسي لسياسة التماسك في الاتحاد الأوروبي. تعالج Interreg التحديات المشتركة وتطور حلولا مشتركة لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل تغير المناخ، التحول الرقمي، الاندماج الاجتماعي، الصحة، البحث والتعليم الخ. للفترة 2021-2027، تبلغ ميزانية Interreg الإجمالية حوالي 10.1 مليار يورو تغطي 86 برنامجا وأربعة جوانب: عبر الحدود (Interreg A)، عبر الوطنية (Interreg B)، الإقليمية (Interreg C) وتكامل المناطق الخارجية "الأبعد جغرافيا" (Interreg D).

في ضوء التعاون الإيجابي للاتحاد الأوروبي مع الدول المجاورة على طول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي من المحيط الشمالي إلى حوض المتوسط ومن المحيط الأطلسي إلى حوض البحر الأسود – الذي أنشئ بموجب سياسة الجوار الأوروبية وبتمويل من الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI) للفترة 2007-2013 وأعيد تأكيده بموجب آلية الجوار الأوروبية (ENI) للفترة 2014-2020 – يخضع البعد الخارجي للتعاون الإقليمي للاتحاد الأوروبي مع البلدان الشريكة وبلدان IPA (أداة المساعدة قبل الانضمام) لسياسة التماسك في الاتحاد الأوروبي للفترة 2021-2027 وستكون البرامج جزءا كاملا من Interreg NEXT (اختصار ل "الجوار الخارجي Neighborhood External").

تبلغ مخصصات مكون Interreg NEXT الإجمالية 1.1 مليار يورو تأتي من الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية (ERDF) وأداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI)[2] وأداة Instrument for Pre-Accession (IPA)[3].

بناء على تجربة ونتائج برامج التعاون عبر الحدود (CBC) المتوسطية: ENPI (2007-2013) و ENI (2014-2020)، سيواصل برنامج Interreg NEXT MED دعم التعاون الأورو-متوسطي للفترة 2021-2027 كجزء من Interreg strand B "التعاون عبر الوطني"، مما يسمح بالتعاون حول حوض المتوسط بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في الجوار الجنوبي. إن مبادئ المساءلة المتبادلة والملكية المشتركة والمسؤولية والتعاون على قدم المساواة هي في صميم برنامج Interreg NEXT MED.

بميزانية قدرها 263 مليون يورو، يهدف برنامج Interreg NEXT MED إلى المساهمة في تنمية ذكية، مستدامة وعادلة عبر حوض المتوسط من خلال دعم تعاون متوازن وطويل الأمد وبعيد المدى وحوكمة متعددة المستويات. تتمثل مهمة البرنامج في تمويل مشاريع تعاونية تلبي احتياجات اجتماعية - اقتصادية، بيئية وحوكمة مشتركة على مستوى حوض المتوسط مثل تبني التقنيات المتقدمة، القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل، كفاءة الطاقة، الإدارة المستدامة للمياه، التكيف مع تغير المناخ، والانتقال إلى اقتصاد دائري وفعال في استخدام الموارد، التعليم والتدريب، والرعاية الصحية.

تغطي منطقة التعاون، التي تضم أكثر من 200 مليون شخص، وأكثر من 100 منطقة مؤهلة من 15 بلدا: الجزائر، قبرص، مصر، فرنسا، اليونان، إسرائيل، إيطاليا، لبنان، الأردن، مالطا، فلسطين، البرتغال، إسبانيا، تونس وتركيا.

[1] متاحة في https://ec.europa.eu/regional_policy/policy/cooperation/european-territorial_en

[2] اللائحة (EU) 947/2021 التي انشات أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي - أوروبا الكبرى، وتعديل وإلغاء القرار رقم 2014/466 / EU وإلغاء اللائحة (EU) 1601/2017 ولائحة المجلس (EC Eutratom) رقم 2009/480.

[3] اللائحة (EU) 1529/2021 للبرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 15 سبتمبر 2021 بشأن إنشاء صك المساعدة قبل الانضمام (IPA III).

يمكن الرجوع إلى القائمة الكاملة للأقاليم المؤهلة لكل بلد مشارك في القسم 1.4 من هذا الدليل الإرشادي.

2.1. الأولويات والأهداف المحددة

من خلال عملية تحليل واسعة وتشاور متعدد الخطوات شمل سلطات وطنية، أصحاب مصلحة رئيسيين وجهات فاعلة إقليمية واستنادا إلى الإطار الاستراتيجي الوارد في لائحة EU الاطارية، حددت البلدان المشاركة 4 أولويات تعكس، على أفضل وجه، التحديات المشتركة في منطقة التعاون:

- **متوسط أكثر تنافسية وذكاء** من خلال تعزيز التحول الاقتصادي المبتكر والذكي عن طريق البحث والابتكار (R&I)، النمو المستدام والقدرة التنافسية للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) للمساعدة في تقليل الفوارق والمساهمة في التكامل الاجتماعي - الاقتصادي؛
- **متوسط أكثر اخضرارا، منخفض الكربون ومرن** تدعم التحول نحو اقتصاد خال من الكربون من خلال تعزيز الانتقال الى الطاقة النظيفة والعادلة، إدارة مستدامة للمياه، الاقتصاد الدائري، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛
- **متوسط أكثر اجتماعي وشمولي** لتوفير فرص تعلم، ضمان تكافؤ الفرص والتكامل الاجتماعي والاقتصادي وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية من خلال استخدام الرقمنة والابتكار التكنولوجي؛
- **حوكمة تعاونية أفضل للمتوسط** من خلال تعزيز نماذج وعمليات حوكمة محلية، وتشجيع التعاون والحوار بين المواطنين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمؤسسات لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

تقدم وثيقة برنامج Interreg NEXT MED، والتي وافقت عليها المفوضية الأوروبية، وصفا تفصيليا لمحتوى كل أولوية: يوصى بشدة لجميع المتقدمين بقراءة وثيقة البرنامج بعناية لضمان الاتساق بين المقترح واستراتيجية البرنامج.

يبين الجدول التالي أولويات البرنامج ال 4 والأهداف المحددة ال 9:

الأولوية	الهدف المحدد
1. متوسط أكثر تنافسية وذكاء	1.1. تطوير وتعزيز قدرات البحث والابتكار واستيعاب التكنولوجيات المتقدمة
	2.1. تعزيز النمو المستدام والقدرة التنافسية ل SMEs وخلق فرص عمل فيها، عن طريق الاستثمارات المنتجة.
2. متوسط أكثر اخضرارا، منخفض الكربون ومرن	1.2. تعزيز كفاءة الطاقة والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة
	2.2. تعزيز التكيف مع تغير المناخ والوقاية من مخاطر الكوارث، والقدرة على الصمود مع مراعاة النهج القائمة على النظم البيئية
	3.2. تعزيز الحصول على المياه والإدارة المستدامة للمياه
	4.2. تعزيز التحول إلى اقتصاد دائري وفعال في استخدام الموارد
3. متوسط أكثر شمولي واجتماعي	1.3. تحسين المساواة في الحصول على خدمات شاملة وجيدة في التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة من خلال تطوير بنية تحتية يسهل الوصول إليها، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرة على الصمود من أجل التعليم والتدريب عن بعد وعبر الإنترنت
	2.3. ضمان المساواة في الحصول على الرعاية الصحية وتعزيز قدرة النظم الصحية على الصمود، بما في ذلك الرعاية الأولية، وتعزيز الانتقال من الرعاية المؤسسية إلى الرعاية الأسرية والمجتمعية
4. حوكمة تعاونية أفضل للمتوسط (هدف Interreg المحدد)	1.4. إجراءات حوكمة أخرى: تعزيز نماذج وعمليات الحكومة المحلية من خلال الشراكات الشاملة لعدة قطاعات والمتعددة المستويات وعبر الحدود، وتشجيع التعاون والحوار بين المواطنين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمؤسسات من أجل معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك على المستوى المحلي من خلال التبادلات عبر الوطنية، والنهج التصاعدية والتشاركية القائمة على مشاركة مختلف الأطراف المعنية.

3.1. الموازنة

المساهمة الإجمالية للاتحاد الأوروبي في البرنامج للفترة 2021-2027 تبلغ **263.094.725 يورو** منها **239.177.023 يورو** لتمويل مشاريع. لا يخصص البرنامج مسبقا أية أموال للإقليم أو البلد. لذلك، سيتم اختيار المشاريع فقط بناء على معايير الاختيار والمنح.

4.1. الهياكل الإدارية

تُسند إدارة البرامج وتنسيقها إلى الهياكل التالية[4]:

- **لجنة المتابعة (MC):** هي هيئة صنع القرار في البرنامج. وتشرف على تنفيذ البرنامج والتقدم المحرز نحو تحقيق أهدافه. تضمن MC التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب للبرنامج: فهو يتخذ جميع القرارات المتعلقة بدورة البرنامج، بما في ذلك إطلاق دعوات تقديم المقترحات، اختيار المشاريع والموافقة عليها، وتراقب جودة وفعالية تنفيذ البرنامج. تتألف اللجنة من الممثلين الوطنيين والإقليميين للبلدان ال 15 المشاركة في البرنامج والمفوضية الأوروبية (بصفة مراقب) وترأسها السلطة الإدارية.
- **مجلس التقييم (AB)**: يشرف على عملية التقييم الشاملة ومسؤول عن التقييم الاستراتيجي لمقترحات المشاريع، ويتألف من أعضاء تعينهم الدول المشاركة.
- **سلطة الإدارة (MA)**: بصفتها السلطة التنفيذية والسلطة المتعاقدة للبرنامج، فهي مسؤولة عن الإدارة التشغيلية والمالية اليومية للبرنامج. على وجه الخصوص، تطلق MA الدعوة لتقديم المقترحات، توقع عقود المنح مع المستفيدين، تدعم تنفيذ ومراقبة المشاريع الممولة، تدير أموال المساعدة الفنية والمدفوعات للمشاريع، ويضمن إشهار (رؤية) البرنامج. علاوة على ذلك، تساعد MA عمل لجنة المراقبة MC وتبليغ أصحاب المصلحة المعنيين بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف البرنامج. أخيرا، تشرف MA على عمل الأمانة المشتركة JS التي تساعد MA في مهامه، وعلى عمل المكتبين الفرعين BOs. السلطة الإدارية هي منطقة الحكم الذاتي في سردينيا بقرار من الدول المشاركة وتقع في كالياري (إيطاليا).
- **هيئة التدقيق (AA)** الهيئة المستقلة المسؤولة عن إجراء عمليات تدقيق الحسابات السنوية للبرنامج، على نظم الإدارة والتحكم، وعلى المشاريع الممولة. تم تكليف وظائف التدقيق إلى منطقة سردينيا المتمتعة بالحكم الذاتي، من خلال قسم ("*Presidenza-Ufficio dell'Autorità di Audit dei Programmi Operativi FESR ed FSE*") وهو مستقل وظيفيا عن السلطة الإدارية. يدعم AA فريق مدققي الحسابات (GoAs) يتألف من ممثلين عن كل بلد مشارك.
- **السلطة الوطنية (NA)**: السلطة الوطنية هي النظير المؤسسي الوطني للسلطة الإدارية (MA) في كل دولة مشاركة. تتمثل وظائفها الرئيسية بإنشاء أنظمة إدارة وتحكم وتشغيلها بفعالية، فضلا عن التنسيق للمؤسسات المعنية على المستوى الوطني. تمثل NA البلد في لجنة المراقبة. سيتم ذكر تفاصيل NAs في وثيقة البرنامج كونها نقطة الاتصال لبرنامج Interreg NEXT MED في كل بلد مشاركة.
- **نقاط الاتصال الوطنية (NCP)**: يتم إنشاء نقاط الاتصال الوطنية، التي تتوفر تفاصيل الاتصال بها على الموقع الالكتروني للبرنامج، في جميع البلدان المشاركة. تتضمن مهامهم الرئيسية بإعلام المؤسسات المهتمة بفرص التمويل، المساعدة في إعداد مقترحات المشاريع، ودعم المستفيدين في تنفيذ المشاريع، بما في ذلك من خلال التدريب، والمساهمة في تعزيز البرنامج على المستوى الوطني.
- **المراقبون الوطنيون (NC)**: اعتمدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المشاركة في البرنامج وتركيا نظام مراقبة وطني للتحقق من نفقات المشروع، وفقا للمادة 46 (3) إلى (9) من اللائحة (EU) 1059/2021 (لائحة'Interreg") وبالتالي، سيكون لهذه البلدان مراقب وطني مسؤول على المستوى الوطني عن نظام التحقق من النفقات. سينشر وصف لكل نظام وطني في الموقع الالكتروني للبرنامج.
- **نقاط اتصال التحكم (CCP):** بالنسبة للبلدان التي يتم فيها إجراء عمليات التحقق الإدارية من قبل السلطة الإدارية (أي جميع البلدان المتوسطية الشريكة باستثناء تركيا)، ستدعم نقطة اتصال التحكم CCP السلطة الإدارية في التحقق من النفقات، وفقا للمادة 74 (1) (a) من لائحة CPR، بما يتماشى مع النظام المعتمد بالفعل لبرنامج ENI 2014-2020 CBC MED (قائمة البلدان التي لديها نقاط اتصال تحكم متاحة على الموقع الالكتروني).

[4] انظر الفصل 3 القسم 2.3 من وثيقة البرنامج.

- **السكرتارية المشتركة (JS):** تساعد السلطة الإدارية في الإدارة اليومية للمشاريع الممولة. تدعم JS المستفيدين والشركاء في مرحلة التنفيذ وتعالج التقارير الفنية والمالية المقدمة من المشاريع. يقع مقر JS في كالياري داخل منطقة سردينيا المتمتعة بالحكم الذاتي ويتألف من موظفين دوليين (ضباط دائمين ومعارين من قبل البلدان المشاركة، حسب الحالة).
- **المكاتب الفرعية (BOs):** نظرا للتوسع الكبير في منطقة التعاون، تم إنشاء مكتبين فرعيين لضمان المزيد من القرب من المستفيدين المحليين. تدعم BOs السلطة الإدارية وJS في نشر فرص البرنامج، وتنظيم الفعاليات والتدريب، فضلا عن مراقبة العمليات الممولة والتواصل معها. تقع المكاتب الفرعية BOs في فالنسيا (داخل " Generalitat Valenciana") وفي العقبة (داخل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ASEZA). يغطي مكتب فالنسيا دول غرب المتوسط (الجزائر وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال وإسبانيا وتونس) في حين أن مكتب العقبة مسؤول عن دول شرق المتوسط (قبرص ومصر واليونان وإسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين وتركيا).

2. الملامح الرئيسية للدعوة لتقديم المقترحات

1.2. السياق: دعوة منسقة لتعزيز السياحة المستدامة في جميع أنحاء منطقة المتوسط

تعد منطقة المتوسط واحدة من أكثر المناطق زيارة في العالم، حيث جذبت أكثر من 360 مليون سائح دولي في عام 2024، مع توقعات بوصول العدد إلى 500 مليون بحلول عام 2030. بينما تشكل السياحة محركاً اقتصادياً رئيسياً، فإن نموها السريع زاد الضغوط البيئية - خصوصاً في المناطق الساحلية - وعزز التحديات مثل موسمية النشاط السياحي، استنزاف الموارد وتفاوت التنمية الإقليمية.

استجابة لهذه التحديات المشتركة، تم إطلاق آلية المتوسط متعددة البرامج (MMM) في عام 2022 كإطار استراتيجي لتعزيز التعاون بين برامج Interreg العاملة عبر حوض المتوسط. في البداية، ضمت الالية ثلاثة برامج - Interreg Euro-MED، Interreg Italy–France Maritime و Interreg NEXT MED - وتوسعت تدريجيًا لتشمل برامج Interreg إضافية، وهي Interreg Greece–Cyprus وInterreg Italy–Croatia وInterreg Italy–Malta و Interreg NEXT Italy–Tunisia وInterreg Italy–Slovenia وInterreg IPA South Adriatic وInterreg IPA ADRION، مما خلق منصة فريدة لتنسيق البرامج وتبادل المعرفة.

في هذا الإطار، تهدف هذه الدعوة المنسقة إلى دعم مشاريع رسملة اقتصادية تعزز السياحة المستدامة في منطقة المتوسط، من خلال نقل وتكييف وتوسيع نتائج المشاريع الحالية التابعة لبرنامج Interreg إلى مناطق وسياقات جديدة في جميع أنحاء المنطقة. لذلك، يجب أن تبني المشاريع الممولة بموجب هذه الدعوة على مخرجات Interreg القائمة وأن تركز على تكرار وتكييف وتوسيع الحلول المثبتة بدلاً من تطوير حلول جديدة تمامًا. يجب أن تسهم المقترحات في معالجة التحديات الرئيسية للسياحة في منطقة المتوسط، بما في ذلك:

- منتجات سياحية مبتكرة وذكية
- السياحة والتحول الأخضر
- البعد الاجتماعي للسياحة (التوظيف وتطوير المهارات) والسياحة الشاملة والمتاحة للجميع
- الحوكمة المشتركة والاستراتيجية للعرض السياحي.

في صميم هذه الدعوة يتم تحديد مخرج واحد على الأقل تم توليده بواسطة برنامج Interreg متوسطي ضمن الالية متعدد البرامج (MMM) والموجود في قاعدة البيانات المشتركة للمخرجات، وتصميم أنشطة محددة لإعادة استخدامه، تكييفه، نسخه أو توسيعه، مع شرح صلته بالسياق الجديد، وتفصيل كيفية تنفيذ النقل أو التكييف أو التوسع بشكل فعّال. يمكن النظر في الاستفادة من المخرجات التي تم تطويرها في إطار برامج الاتحاد الأوروبي/الأطر ذات الصلة إذا كان ذلك ذا صلة بنطاق مقترحات المشروع.

للحصول على معلومات مفصلة حول التركيز الموضوعي ونوع المشاريع المتوقعة، يجب على المتقدمين الاطلاع على شروط المرجعية المخصصة (ToR).

2.2. الأولويات والموازنة

استنادًا إلى الأولويات الموضوعية الواردة في الشروط المرجعية، فقد فتحت لجنة المتابعة MC هذه الدعوة بمساهمة من الاتحاد الأوروبي قدرها **8.2 مليون يورو** (8.250.221,68 يورو)، موزعة بين أولويات البرنامج والأهداف المحددة المختارة، كما هو موضح في الجدول أدناه.

يجب أن يشير كل مقترح إلى هدف محدد واحد فقط ضمن الأولوية المعنية، فضلاً عن موضوع السياحة المستدامة المرتبط به من شروط المرجعية للدعوة.

الأولوية	الهدف المحدد	الموضوع من الشروط المرجعية	مساهمة الاتحاد الأوروبي (92%)	مساهمة المشروع (8%)	المجموع
1. متوسط أكثر تنافسية وذكاء	**المجموع**		**€ 2.400.000**	**€ 208.695,65**	**€ 2.608.695,65**
	1.1. قدرات البحث والابتكار واستيعاب التكنولوجيات المتقدمة	منتجات سياحية مبتكرة وذكية	€ 1.200.000	€ 104.347,83	€ 1.304.347,83
	2.1. نمو وتنافسية مستدامة لـ SMEs وخلق فرص عمل فيها.		€1.200.000	€ 104.347,83	€ 1.304.347,83
2. متوسط أكثر اخضرارا، منخفض الكربون ومرن	**المجموع**		**€ 2.400.000**	**€ 208.695,65**	**€ 2.608.695,65**
	2.2. التكيف مع تغير المناخ الحد من أخطار الكوارث، والقدرة على الصمود مع مراعاة النهج القائمة على النظم البيئية	السياحة والتحول الأخضر	€ 1.200.000	€ 104.347,83	€ 1.304.347,83
	4.2. التحول إلى اقتصاد دائري وفعال في استخدام الموارد		€ 1.200.000	€ 104.347,83	€ 1.304.347,83
3. متوسط أكثر شمولي واجتماعي	**المجموع**		**€ 1.200.000**	**€ 104.347,83**	**€ 1.304.347,83**
	1.3. المساواة في الحصول على خدمات شاملة وجيدة في التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة من خلال تطوير بنية تحتية يسهل	البعد الاجتماعي للسياحة (التوظيف وتطوير المهارات) والسياحة	€ 1.200.000	€ 104.347,83	€ 1.304.347,83

	الوصول إليها، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرة على الصمود من أجل التعليم والتدريب عن بعد وعبر الإنترنت	الشاملة والمتاحة			
4. حوكمة تعاونية أفضل للمتوسط (هدف Interreg المحدد)	**المجموع**		**€ 2.250.222**	**€ 195.671,48**	**€ 2.445.893,48**
	1.4. إجراءات حوكمة أخرى: تعزيز نماذج وعمليات الحوكمة المحلية من خلال الشراكات الشاملة لعدة قطاعات والمتعددة المستويات وعبر الحدود، وتشجيع التعاون والحوار بين المواطنين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمؤسسات من أجل معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك على المستوى المحلي من خلال التبادلات عبر الوطنية، والنهج التصاعدية والتشاركية.	**الحوكمة المشتركة والاستراتيجية للعرض السياحي**	**€ 2.250.222**	**€ 195.671,48**	**€ 2.445.893,48**

3.2. منطق التدخل

منطق تدخل المشروع، الذي يشار إليه عادة باسم الإطار المنطقي Logical Framework ("Logframe'")، هو أداة تخطيط وإدارة منظمة تستخدم لتصميم المشاريع، مراقبتها وتقييمها بشكل فعال. يوفر تمثيلا منطقيا ومنهجيا لأهداف المشروع وأنشطته، مخرجاته، نتائجه ومؤشراته. يعمل منطق التدخل كخارطة طريق لتنفيذ المشروع ويساعد على ضمان توافق تصميم المشروع مع أهدافه المقصودة.

في إطار برنامج Interreg NEXT MED، يحتاج منطق تدخل المشروع إلى أن يوضح التغيير (التغييرات) الذي يهدف إليها المشروع، وربطها بالتحديات الإقليمية والاحتياجات المشتركة المحددة. يجب أن يكون التغيير (التغييرات) المراد تحقيقه(ا) موجه نحو النتائج، تعكس الوضع الأولي (المشكلة / الحاجة / التحدي الذي يجب معالجته) والتغيير (التغييرات) المطلوب(ه) التي يسعى المشروع إلى تحقيقه(ا) من خلال تنفيذه، مما يعني إثبات أن المشروع سينتج آثارا إيجابية طويلة الأمد وتحسينات قابلة للقياس مقارنة بالوضع الأولي، فضلا عن الفوائد للمجموعات المستهدفة المحددة والمستفيدين النهائيين.

بما أنه من المتوقع أن تسهم المشاريع في تحقيق أهداف البرنامج ومؤشراته، فإن منطق تدخل المشاريع يعكس منطق تدخل البرنامج. في الواقع، إن نتائج البرنامج ومخرجاته تستند إلى النتائج والمخرجات التي ستحققها المشاريع الممولة. عليه، يجب أن يكون هناك توافق واضح بين المشروع ومنطق تدخل البرنامج. لقياس مدى تحقيق مخرجات البرنامج ونتائجه، تسجل مخرجات المشاريع ونتائجها بواسطة مؤشرات النتائج والمخرجات المقابلة.

يتمحور منطق تدخل المشروع، الذي سيتم تعبئته كجزء من نموذج التقديم الالكتروني، حول المكونات الرئيسية التالية:

- **الهدف العام للمشروع**: يحدد التغيير الأوسع والأشمل والطويل الأجل الذي يهدف المشروع إلى المساهمة فيه على المستوى عبر الوطني والقطاعي والمجتمعي، لصالح المناطق المعنية والمجموعة (المجموعات) المستهدفة. في سياق Interreg NEXT MED، يتم تحديد اختيار الهدف العام للمشروع ويتوافق مع الأهداف المحددة للبرنامج. فعلى سبيل المثال، سيصبح "2.4 تعزيز الانتقال إلى اقتصاد دائري وفعال من حيث الموارد" الهدف العام للمشاريع المقدمة بموجب هذا الهدف الاستراتيجي.

- **أنواع التدخل**: بعد اختيار الهدف العام، يجب أن تختار المشاريع "نوع التدخل" الأكثر صلة من القائمة المتاحة في نموذج التقديم الالكتروني. يسمح "نوع التدخل"، بناء على التسمية القياسية المحددة في الملحق 1 من اللائحة (EU) 1060/2021 (لائحة الأحكام المشتركة)، بمراقبة التقسيم المالي للموارد المبرمجة حسب نوع التدخل، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق هدف عام بنسبة 30٪ من نفقات ميزانية الاتحاد الأوروبي لدعم اهداف المناخ.

- **الهدف المحدد للمشروع**: يحدد الغرض الفعلي لتقديم المشروع ويصف الهدف المباشر الذي يمكن للمشروع تحقيقه بشكل واقعي خلال فترة المشروع من خلال أنشطته المخطط لها والنتائج والمخرجات ذات الصلة. يجب أن يساهم الهدف المحدد بشكل واضح في الهدف العام للمشروع ويجب أن يكون محددا وقابلا للقياس. في نهاية المشروع، يجب أن يكون من الممكن التحقق مما إذا كان قد تم الوصول إلى الهدف المحدد. في سياق Interreg NEXT MED، يوصى بشدة بالحد من عدد الأهداف المحددة للمشروع إلى هدف واحد (بحد أقصى هدفان إذا اعتبر ضروريا)، لضمان وضوح التركيز والغاية. على الرغم من أنه ليس إلزاميا، يقترح صياغة الهدف (الأهداف) المحددة بناء على أمثلة الإجراءات الإرشادية غير المحصورة الواردة في وثائق برنامج Interreg NEXT MED لكل هدف محدد للبرنامج.

- **النتيجة (النتائج) المتوقعة للمشروع**: تتوافق مع التأثير والتغيير الفوريين، مقارنة بالوضع الأولي على المستوى الإقليمي و/أو مع المجموعات المستهدفة/المستفيدين النهائيين، والتي يعتزم المشروع تحقيقها من خلال استخدام مخرجاته، وبالتالي المساهمة بشكل مباشر في تحقيق الهدف (الأهداف) المحدد للمشروع. في سياق Interreg NEXT MED، يجب أن تحدد المشاريع نتيجة متوقعة واحدة كحد أقصى لكل هدف محدد، مما يعني نتيجتين متوقعتين كحد أقصى لكل مشروع. قد تحتوي النتيجة المتوقعة المعقدة بشكل خاص على أكثر من عنصر واحد في وصفها. يجب أن تتوافق كل نتيجة متوقعة مع حزمة عمل واحدة على الأقل[5].

- **المخرج (المخرجات)**: تمثل المنتجات والسلع الرأسمالية والخدمات التي تنتج عن تنفيذ أنشطة المشروع. يجب أن تكون المخرجات متسقة مع الهدف (الأهداف) المحددة للمشروع وأن تساهم في تحقيقها.

- **مؤشرات النتائج والمخرجات**: لقياس إنجازاتها وأثرها، حدد برنامج Interreg NEXT MED مجموعة من المؤشرات، مع إعطاء الأولوية لمؤشرات النتائج والمخرجات المشتركة التي قدمتها المفوضية الأوروبية في الملحق 1 من اللائحة (EU) 1058/2021 بتاريخ 24 يونيو/حزيران 2021 بشأن الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية وصندوق التماسك. يجب تحديد كل من مؤشري النتيجة (المحددة بالرمز "RCR") والمخرجات (المحددة بالرمز "RCO") وان تكون متوافقة مع النتيجة (النتائج) المتوقعة ذات الصلة والمخرجات المرتبطة بها. في نموذج التقديم، يجب أن تشير المشاريع إلى قيمة المؤشر المختار الذي سيتم تحقيقه، وكيف سيتم تحقيقه ومراقبته، وتقديم معلومات إضافية عن نوع المؤسسة، القطاع، النطاق والمنطقة الجغرافية والإطار الزمني المرتبط بالمؤشر. تقدم وثيقة البرنامج "منهجية إطار الأداء" تعاريف لكل مؤشر من مؤشرات النتائج/المخرجات ومعلومات أساسية عن كيفية وضع القيم المستهدفة.

- **حزم العمل**: يجب تجميع الأنشطة في حزم العمل (WPs). بموجب Interreg NEXT MED، يجب أن تتضمن المشاريع حزمتي عمل إلزاميتين (WP1 "الإدارة" وWP2 "الاتصال") وأربع حزم عمل فنية كحد أقصى، مع الأخذ في الاعتبار أن كل نتيجة متوقعة لمشروع يجب أن تتوافق مع حزمة عمل واحدة على الأقل. يمكن أن تشير حزم العمل التقنية إلى مستويات مختلفة من التدخل، مثل المستوى المجتمعي (مثل بناء القدرات)، المستوى التقني (مثل المشاريع

[5] يرجى الرجوع إلى "دليل إعداد مقترحات المشاريع".

التجريبية والمختبر الحي) والمستوى التنظيمي (مثل إطار السياسات). يجب الإشارة الى ثلاثة أنشطة رئيسية كحد أقصى لتحقيق كل مخرج من حزم العمل المختلفة.

يبين الشكل التالي الترابط بين منطق تدخل البرنامج والمشروع

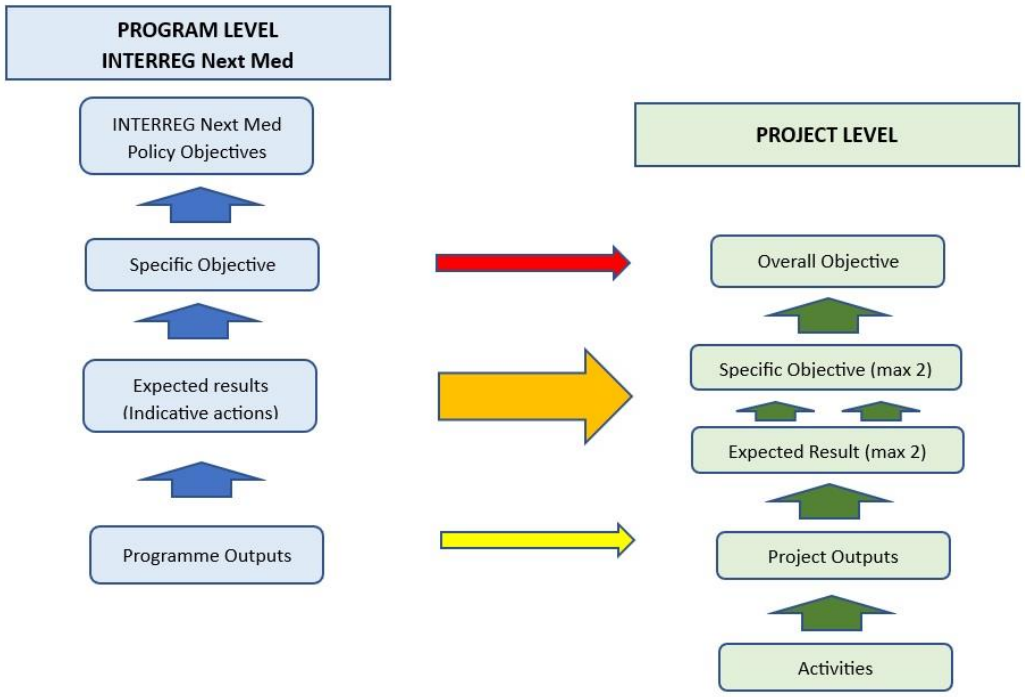

1.3.2. الخصائص الرئيسية لمشاريع Interreg NEXT MED

المبادئ التي يجب اتباعها لتخطيط وتنفيذ الأنشطة والتي ستضطلع بها المشاريع مدرجة أدناه. يرجى ملاحظة أن هذه القائمة قد وضعت مع مراعاة الدروس المستفادة خلال فترتي البرنامج الماضيتين.

- **معزز بالتعاون**: يعتبر التعاون المحرك الفعلي لجميع المشاريع المنفذة في إطار برنامج Interreg NEXT MED. استنادا إلى أحكام المادة 23 من اللائحة 1059/2021 (EU) (لائحة Interreg)، "يجب على الشركاء التعاون في تطوير وتنفيذ عمليات Interreg، وكذلك في التوظيف أو التمويل، أو كليهما". في الواقع، يجب أن يأخذ الشركاء في الاعتبار أبعاد التعاون التالية عند تطوير وتنفيذ المشاريع:
  - **التطوير المشترك**، بمعنى أن مقترح المشروع عليه أن يدمج الأفكار، التوقعات، الأولويات والمساهمات من جميع الشركاء. يجب على الشركاء مشاركة فهم احتياجات المشروع والمساهمة في تحقيق النتائج، وتجنب المواقف التي يلتزم فيها بعض الشركاء بالمشروع في وقت متأخر قبل إغلاق الدعوة لتقديم المقترحات، دون أن يكونوا على دراية كاملة بأهداف المقترح ودورهم في المشروع ومسؤولياتهم تجاه سلطات البرنامج.
  - **التنفيذ المشترك**، بمعنى أن الأنشطة يجب أن يقوم بها جميع الشركاء على أساس التوزيع المتوازن للمهام والمسؤوليات. يجب أن يلعب جميع الشركاء دورا رئيسيا في تنفيذ المشروع، مما يعني أنه لا يمكن تنفيذ المشروع بدون مساهمتهم وخبراتهم. ينطوي التنفيذ المشترك أيضا على المشاركة التناسبية لجميع الشركاء في أنشطة الإدارة، الإبلاغ، الاتصال والمتابعة.
  - **التمويل المشترك**، أي أن هناك ميزانية واحدة للمشروع، مقسمة بين الشركاء وفقا للأنشطة التي سيقومون بها. يجب توفير التمويل المشترك من قبل جميع الشركاء، يوضح التزام كل شريك بالمشروع المشترك.

- **التوظيف المشترك**، بمعنى أن الموظفين من مختلف الشركاء يجب أن يعملوا معا في المشروع. لا ينبغي للشركاء أن يضطلعوا بأنشطة متوازية على المستوى المحلي فحسب، بل أن يقسموا المهام التي يتعين تنفيذها، من خلال التنسيق والتبادل والتعاون. بينما تتحمل مؤسسة الشريك الرئيسي المسؤولية الشاملة عن مهام إدارة المشروع / الاتصال / إعداد التقارير ويشرف على التنفيذ الصحيح وفي الوقت المناسب لأنشطة المشروع، يجب على شركاء المشروع أيضا تعيين موظفين وفقا لمسؤولياتهم داخل المشروع. ينبغي قدر الإمكان تجنب ازدواجية الوظائف المتشابهة.

- **عبر وطني حقيقي**: مشروع التعاون عبر الوطني هو أكثر من مجرد مؤسسات من مختلف البلدان تشارك في شراكة. يقوم المشروع عبر الوطني الحقيقي على تحديد هدف مشترك لمواجهة تحد مشترك يتجاوز الحدود الوطنية. ينبغي تنفيذ المشاريع لتطوير وتطبيق منهجيات، نهج وأدوات مشتركة - تعزيز التعلم المتبادل وتبادل الخبرات لإيجاد حلول أفضل تتضمن خبرة ومعرفة الشركاء - تكييف المنهجيات والنهج والأدوات المتقدمة مع السمات المحددة للأقاليم، إذا لزم الأمر (يمكن أن يكون حجم المشكلة المشتركة التي يتعين معالجتها مختلف). يجب أن يكون لمشاريع التعاون عبر الوطني أثر إيجابي وفوائد في جميع الأقاليم المعنية، مع تجنب المشاريع ذات المنظور الأحادي الاتجاه (مثل نقل المعرفة من الشمال إلى الجنوب فقط)، أو حصر/عدم نشر الأنشطة التجريبية إلا في أقاليم معينة دون غيرها. بالإضافة إلى ذلك، في إطار هذا الدعوة المحددة لتقديم المقترحات، يُشجَّع المشاريع على تعزيز التبادل والتعاون عبر مناطق المتوسط، وتعزيز التعلم المتبادل بين أصحاب المصلحة المشاركين في السياحة المستدامة. استناداً إلى النتائج والخبرات التي أتاحتها برامج Interreg المختلفة، يجب على المشاريع تعزيز تبادل المعرفة والأدوات والممارسات بين الجهات الفاعلة من مختلف المناطق. توفر برامج Interreg منصة قيمة لنقل المعرفة والتعلم من الاقران عبر الحدود، مما يمكن أصحاب المصلحة من الاستفادة من الخبرات القائمة، واختبار وتكييف الحلول في سياقات إقليمية مختلفة، وبناء شراكات مستدامة. لذلك يُشجَّع على الأنشطة التي تسهّل التبادلات بين مشغلي السياحة والسلطات المحلية ومنظمات الشباب ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة ذات الصلة الأخرى، من أجل دعم نقل وتكييف وتكرار حلول السياحة المستدامة عبر المتوسط.

- **نهج متعدد التخصصات**: تشمل مشاريع التعاون عبر الوطني عادة قطاعات وتخصصات مختلفة. هي تجمع بين المؤسسات وأصحاب المصلحة والخبراء من مختلف المجالات، مثل الأوساط الأكاديمية، الحكومة، الصناعة، المنظمات غير الحكومية (NGOs) والمجتمع المدني، للاستفادة من معارفهم وخبراتهم الجماعية.

- **أوجه تآزر وتكامل**: ينبغي أن تثبت المشاريع أنها تستند إلى أوجه تآزر، وتستغل المعارف المتاحة وتستفيد منها، لا مجرد إعادة اختراع العجلة والبدء من الصفر، بل بالأحرى توسيع نطاق الحلول القائمة وتعزيز تنفيذها وتعميمها على نطاق أوسع. في إطار هذا الدعوة لتقديم المقترحات، فإن هذا الأمر يصبح أكثر أهمية حيث يجب أن توضح مقترحات المشاريع كيفية نيتها من الاستفادة/الرسملة للمخرجات التي تم تطويرها، ونقلها، وتوسيع نطاقها من خلال المشاريع ذات الصلة التي تم تنفيذها ضمن الية MMM.

- **التوافق مع المبادئ الأفقية**: يجب أن يكفل تصميم المشروع وتنفيذه احترام سلسلة من المبادئ الأفقية، على سبيل المثال لا الحصر احترام الحقوق الأساسية، تعزيز المساواة بين الجنسين، منع التمييز، بما في ذلك إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز التنمية المستدامة، الخ. في إطار برنامج Interreg NEXT MED، الطريقة التي تنوي بها المشاريع تعزيز احترام هذه المبادئ الأفقية سيتم التحقق منها من خلال معيار تقييم مخصص، مخصص له 4 نقاط. لمزيد من المعلومات حول المبادئ الأفقية مراجعة الوثيقة المعنونة "نظرة عامة على سياسات، استراتيجيات ومبادرات رئيسية التي لها أوجه تآزر وتكامل مع برنامج Interreg NEXT MED".

4.2. الشريك الرئيسي والشركاء: الأدوار والمسؤوليات

يجب تقديم كل مقترح من قبل مقدم المقترح، والذي يصبح لاحقا الشريك الرئيسي في حالة ما إذا تمت الموافقة على المشروع: وهي الجهة الفاعلة المسؤولة عن إدارة الأنشطة وتنفيذها وتنسيقها بين الشركاء المعنيين. الشريك الرئيسي مسؤول عن إعداد وإدارة المشروع.

- **الشريك الرئيسي**

يتحمل الشريك الرئيسي المسؤولية القانونية عن الشراكة بأكملها تجاه السلطة الإدارية، ويعمل كحلقة وصل بين شركاء المشروع والسلطة الإدارية من أجل:

a. تقديم نموذج المشروع نيابة عن الشراكة.

b. التأكد من أن كل شريك على دراية كاملة بتكوين الشراكة ومحتويات النموذج؛

c. توقيع عقد المنحة مع وحدة التفويض التابعة للسلطة الإدارية بالمبلغ المخصص؛

d. الوفاء بجميع الالتزامات المنصوص عليها في عقد المنحة، بما في ذلك ضمان مالي محتمل لتغطية أقساط التمويل المسبق التي سيتم استلامها[6]، حسب الحالة.

e. أن يكون مسؤولا عن إعداد اتفاقية الشراكة التي سيوقعها جميع الشركاء، بناء على النموذج المقدم والمتاح كجزء من حزمة التقديم؛

f. ضمان توزيع المهام وتنفيذها بين شركاء المشروع وفقا لعقد المنحة واتفاقية الشراكة.

g. ضمان حصول شركاء المشروع على الحصة المعنية من المنحة وفقا لأحكام عقد المنحة. لا يجوز خصم أي مبلغ أو حجبه ولن يتم فرض أي رسوم محددة أو رسوم أخرى ذات تأثير مماثل من شأنها أن تقلل من حصة كل شريك.

h. ضمان وجود قنوات اتصال فعالة مع شركاء المشروع وفيما بينهم؛

i. إنشاء نظام رقابي لضمان متابعه إدارية ومالية سليمة للمشروع بكفاءة، فضلا عن وجود نظام ملائم لمتابعة المشروع وتقييمه؛

j. التأكد من أن النفقات المقدمة من جميع الشركاء قد تم دفعها في إطار تنفيذ المشروع وتتوافق مع الأنشطة المتفق عليها بين جميع الشركاء، ووفقا للوثيقة المقدمة من سلطة الإدارة.

k. ضمان إتاحة السجلات المحاسبية للمشروع والمستندات الداعمة ذات الصلة، بما في ذلك إثبات تسليم جميع أنشطة المشروع، إلى MA أو NAs أو NCs أو CCPs او AA او GoA او EC او OLAF، ديوان المحاسبة وأي مدقق حسابات معتمد من قبل أي من هذه الهيئات خلال الفترة الزمنية المشار إليها في عقد المنحة؛

l. فتح حساب مصرفي مخصص باليورو[7]؛

m. أن يكون مسؤولا قانونيا وماليا عن الأنشطة التي ينفذها المشروع وعن حصة التمويل الأوروبي التي يتلقاها؛

n. يكون مسؤولا عن استرداد الأموال غير المستخدمة أو أموال البرنامج التي سيتم سدادها إلى السلطة الإدارية من جميع شركاء المشروع، وفقا لأحكام عقد المنحة واتفاقية الشراكة.

يجب أن يكون للشريك الرئيسي مواصفات كالتالي:

a. من ذوي الخبرة في إدارة مشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي؛

b. على استعداد للقيام بدور قيادي وتوجيهي داخل الشراكة؛

c. امتلاك القدرة الكافية (مؤسسية ومالية وبشرية) لإعداد طلب وإدارة تنفيذ المشروع؛

d. امتلاك المعرفة والخبرة الموضوعية ذات الصلة بالمشروع؛

e. الالتزام طوال عملية تقديم مقترح المشروع وكذلك أثناء مرحلة التنفيذ؛

f. ضمان التواصل الفعال بلغة عمل المشروع من أجل ضمان التواصل السليم داخل الشراكة ومع سلطات البرنامج.

[6] لا يطلب الضمان المالي للهيئات العامة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك هيئات الاتحاد الأوروبي التي يحكمها قانون عام والمنظمات الدولية على النحو المحدد في القسم 2.3.4 من هذه الوثيقة وللهيئات العامة للبلدان المتوسطية الشريكة التي تكون بلدانها مسؤولة عنها ماليا، وفقا لاتفاقية التمويل الموقعة مع المفوضية الأوروبية أو غيرها من اللوائح الوطنية المحددة المتعلقة بالمسؤوليات المالية للسلطات الوطنية والمحلية. يرجى ملاحظة أنه لا يجوز طلب الضمانات المالية، حتى مبلغ التمويل المسبق الأول، إلا للمستفيدين الرئيسيين، على أساس تحليل المخاطر الذي تجريه السلطة الإدارية، ومن بين عناصر أخرى، القدرة المالية والخبرة السابقة.

[7] لا ينطبق الالتزام بفتح حساب مصرفي مخصص باليورو على الهيئات العامة في حالة عدم تمكنها من فتح حسابات جديدة بسبب القيود التي تحددها التشريعات الوطنية المعنية. في هذه الحالة، يمكن للهيئة العامة استخدام حساب مصرفي غير مخصص موجود مسبقا باليورو بشرط أن يضمن تتبع جميع الدخل وجميع المدفوعات المتعلقة بالأموال المحولة من قبل MA ومقدار الفوائد المستحقة.

- **شركاء المشروع**

شركاء المشروع (المستفيدون وفقا للمصطلحات المستخدمة في اللائحة (EU) 1060/2021):

a. المشاركة مع الشريك الرئيسي في تصميم وتطوير طلب المشروع؛
b. توقيع اتفاقية شراكة مع الشريك الرئيسي كشرط مسبق لإبرام عقد المنحة مع السلطة الإدارية
c. ضمان تنفيذ أنشطة المشروع تحت مسؤوليتهم وفقا لاتفاقية الشراكة الموقعة مع الشريك الرئيسي؛
d. التعاون مع الشريك الرئيسي والشركاء الآخرين في المشروع في تنفيذ المشروع وإعداد التقارير والمتابعة؛
e. تقديم التقارير المالية والمرحلية، بما في ذلك جميع الوثائق الداعمة، إلى مراجعي الحسابات/المراقبين للتحقق من النفقات لكل فترة من فترات التقارير المحددة للمشروع وضمان التعاون والمساعدة الكاملين من أجل إجراء التحقق في الوقت المناسب وبدقة؛
f. ضمان الوصول إلى لسجلات المحاسبية للمشروع والمستندات الداعمة ذات الصلة، بما في ذلك إثبات تسليم جميع أنشطة المشروع، إلى MA أو NAs أو NCs أو CCPs وAA وEC وOLAF ومجلس مراجعي الحسابات وأي مدقق حسابات معتمد من قبل أي من هذه الهيئات خلال الفترة الزمنية المشار إليها في عقد المنحة؛
g. أن تكون مسؤولة قانونيا وماليا عن الأنشطة التي تنفذها وبالنسبة لحصة التمويل الأوروبي التي يتلقاها، وبالتالي تحمل المسؤولية في حالة حدوث أي مخالفة في النفقات التي أعلنوها ويسددوا للشريك الرئيسي المبالغ التي تم استلامها دون وجه حق أو تم إنفاقها دون وجه حق، وكذلك سداد التمويل المسبق المستلم الزائد بسبب نقص الإنفاق.

دور والتزامات شركاء المشروع:

a. توقيع اتفاقية شراكة مع الشريك الرئيسي وجميع الشركاء المشاركين في المشروع.
b. الامتثال لجميع القواعد والالتزامات المنصوص عليها في الوثائق التعاقدية للبرنامج المنشورة مع هذه الدعوة لتقديم المقترحات؛
c. امتلاك القدرات المالية والإدارية اللازمة لتنفيذ أنشطة المشروع وتوقع دفع تكاليف المشروع مسبقا؛
d. تكون مسؤولة عن الاتصال بممثلها الوطني داخل البرنامج، أي السلطة الوطنية (NA)، نقاط الاتصال الوطنية (NCP)، والسلطة المسؤولة عن تعيين المراقب الوطني؛
e. المساهمة في أنشطة المشروع تحت إشراف LP وبالتعاون مع بقية شراكة المشروع بما يتماشى مع مبادئ مالية وإدارية سليمة للمشروع؛
f. المساهمة في قنوات اتصال وظيفيه ودائمه داخل الشراكة لضمان التبادل الفعال للمعلومات التي تمكن من تحقيق نتائج المشروع بنجاح؛
g. ضمان تقديم العناصر المتعلقة بالتقارير عن الشؤون المالية والأنشطة في الوقت المناسب إلى المستفيد الرئيسي؛
h. ضمان التواصل الفعال بلغة عمل المشروع من أجل ضمان التواصل السليم داخل الشراكة ومع سلطات البرنامج.

5.2. تنسيق المشروع وإدارته

يتطلب التنفيذ الناجح والفعال للمشاريع عبر الوطنية، التي تشارك فيها مؤسسات من مختلف البلدان ذات خبرات وسياقات إدارية / مؤسسية متنوعة، منهجية تنسيق موثوقة وسليمة وفريقا إداريا متمرسا نظرا للطبيعة المتنوعة للمهام التي يتعين القيام بها، بما في ذلك الأنشطة الإدارية، التقنية، التقارير، المالية والاتصالات المعقدة، ضمن الإطار الزمني المحدد في عقد المنحة.

على المستوى الاستراتيجي، ينبغي أن يحدد كل مشروع إجراءات وقواعد بسيطة وملائمة لاتخاذ القرارات والتنسيق العام للشراكة، بما يكفل مشاركة جميع الشركاء في عمليات صنع القرار وفقا لمبدأي الملكية المشتركة والتعاون المتساوي. يشمل ذلك إنشاء لجنة توجيهية، تتألف من ممثلين عن جميع الشركاء، وينبغي أن تجتمع على أساس منتظم (مرتين في السنة على الأقل) لضمان المتابعة السليمة لتنفيذ المشروع من الناحية الفنية والمالية، بما في ذلك مراجعة واعتماد خطط العمل والتقارير، أو الاتفاق على أي تغييرات

تطرأ على المشروع. ينبغي وضع إجراءات واضحة لضمان سلاسة تدفق الاتصالات الداخلية داخل الشراكة، وتحديد دور ومسؤوليات كل موظف معني بدقة. يرجى الاطلاع على القسم 1.6.2 لمزيد من المعلومات حول كيفية تصميم حزمة WP1 "الإدارة والتنسيق" في نموذج التقديم.

بقدر ما يتعلق الأمر بالإدارة اليومية للمشروع وبعد اعتبار أن الشريك الرئيسي يتحمل المسؤولية الكاملة عن ضمان تنفيذ المشروع بأكمله (وفقا للمادة 26 "مهمة الشريك الرئيسي" من اللائحة (EU) 1059/2021 - اللائحة الداخلية)، بما يتفق مع مبدأ الإدارة المالية والمشروع السليمة، يجب على الشريك الرئيسي تعيين المناصب الإدارة التالية للمشروع:

- **منسق المشروع**: يشرف على تنفيذ المشروع وينسقه ويراقبه - بما في ذلك الجوانب الإدارية والمالية والاتصالات - نحو تحقيق أهدافه، ويضمن تسليم التقارير الفنية والمالية في الوقت المناسب إلى MA. يعمل على اتصال وثيق مع الشركاء، وتقدم التوجيه والمشورة. إلى جانب وجود خبرة واسعة لعدة سنوات في إدارة مشاريع تعاون معقدة ممولة من جهات مانحة دولية أو الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الخبرة المثالية مع مشاريع منفذة في إطار برامج ENPI/ENI/Interreg، يجب على المنسق أيضا إظهار معرفته بالمجال (المجالات) المواضيعية التي يتناولها المشروع، فضلا عن التعرف على السياقات المؤسسية والإدارية والثقافية للبلدان المشاركة في المشروع. بالإضافة إلى إتقان لغة المشروع، ومعرفة اللغات الأخرى الممثلة في شراكة المشروع، ولا سيما اللغة العربية، هو أحد الخبرات المساعدة لضمان التواصل الفعال بين الشركاء. يجب أن يمتلك منسق المشروع مهارات ممتازة في القيادة والتعامل مع الآخرين والتفاوض من أجل إشراك شركاء متنوعين نحو هدف مشترك، والتعامل مع النزاعات المحتملة، وضمان علاقات سلسة مع سلطات البرنامج وأصحاب المصلحة.
- **مدير مالي**: مسؤول عن ضمان الإدارة المالية السليمة والفعالة للمشروع، بما في ذلك المراقبة المنتظمة للأداء المالي للمشروع باتصال وثيق مع منسق المشروع والشركاء من أجل تجنب النفقات غير المؤهلة أو خطر إلغاء الالتزام المالي على مستوى البرنامج (أي يجب إنفاق الميزانية في غضون 3 سنوات بعد تلقي البرنامج للأموال من الاتحاد الأوروبي). يجب أن يمتلك المدير المالي خبرة كبيرة في إدارة أموال الاتحاد الأوروبي وأن يكون على دراية بالمحاسبة ومسك الدفاتر وإظهار القدرة على التعامل مع المعاملات الدولية، والإشراف على الإدارة الصحيحة لميزانية المشروع، تعديلات الميزانية، إعداد التقارير المالية، تقديم مطالبات الدفع وتحويل أموال Interreg إلى شركاء المشروع. يجب أن يكون على دراية بتشريعات الاتحاد الأوروبي والتشريعات الوطنية المتعلقة بالإدارة والضوابط المالية والمشتريات العامة، وعند الضرورة، مساعدة الدولة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يمتلك المدير المالي مهارات ممتازة في التعامل مع الآخرين لدعم جميع شركاء المشروع بكفاءة فيما يتعلق بالأمور المالية.
- **مدير اتصال**: يتحمل المسؤولية والملكية لتصميم استراتيجية الاتصال الخاصة بالمشروع ويشرف على تنفيذ جميع الأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك تنظيم الفعاليات، تصميم مواد الاتصال، إدارة موقع المشروع وملفات تعريف وسائل التواصل الاجتماعي، العلاقات مع وسائل الإعلام، أصحاب المصلحة، مقدمي خدمات الاتصالات، من بين المهام الرئيسية الأخرى. يعمل مدير الاتصالات كنقطة اتصال وحيدة مع مدير الاتصال في برنامج Interreg NEXT MED (أو موظف البرنامج المعين لمتابعة أنشطة الاتصال الخاصة بالمشروع) ويتعامل مع أي طلب وارد من السلطة الإدارية/السكرتارية المشتركة فيما يتعلق بقضايا الاتصال. يجب أن يتمتع مدير الاتصال بخبرة واسعة في التواصل مع مشاريع الاتحاد الأوروبي أو مشاريع ممولة من جهات مانحة دولية، والإلمام بالعمل في مجالات متعددة الثقافات. مبدع، مدفوع بالهدف، متحمس للغاية لتقديم اتصال جذاب، يدعم تصميم وتنفيذ أنشطة الاتصال لشركاء المشروع، ويزودهم بإرشادات خبراء ويضمن الاحترام الكامل لقواعد رؤية الاتحاد الأوروبي والبرنامج ذات الصلة. يتمتع مدير الاتصالات بمهارات كتابة ممتازة، وهو قادر على ترجمة المعلومات التقنية المعقدة إلى محتوى واضح وجذاب وهادف يكون منطقيا لمجموعة متنوعة من المجموعات، بما في ذلك أصحاب المصلحة المؤسسيين، ممثلي وسائل الإعلام وعامة الناس، بما في ذلك الشباب على سبيل المثال. بالنظر إلى أهمية التأثير البصري للتواصل، تعد المهارات في التصميم الجرافيكي وتحرير الفيديو من الأصول الأساسية لمدير الاتصالات. ولا يمنع مدير الاتصالات الذي سيعينه الشريك الرئيسي الشركاء من المساهمة بنشاط في تصميم وتنفيذ استراتيجية الاتصال والأنشطة ذات الصلة (انظر أيضا الفقرة 4.8.2).

يفضل النظر للمناصب الثلاث الرئيسية لإدارة المشاريع المذكورة أعلاه على مستوى رفيع (خبرة لا تقل عن 5 سنوات) نظرا للطبيعة الصعبة والمعقدة لمشاريع التعاون عبر الوطنية المتوسطية. ينبغي أن تكون هذه الوظائف الثلاث جزءا من موظفي مؤسسة الشريك الرئيسي، إما كموظفين دائمين أو موظفين معينين خصيصا لغرض المشروع، في حين ينبغي تجنب التعاقد من الباطن مع شركات خاصة لتنسيق المشروع والشؤون المالية وإدارة الاتصالات لضمان الملكية الكاملة للشريك الرئيسي في المشروع.

ينبغي للشركاء في المشروع أن يعينوا عددا كافيا من الموارد البشرية للمساهمة بكفاءة وفي الوقت المناسب في تنفيذ المشروع وإعداد التقارير عنه، ينبغي أن يعكس هيكل إدارة للمشروع تقسيما منطقيا للمهام بما يتفق مع مبدأ الشراكة، مع تجنب ازدواجية الوظائف المماثلة.

يجب أن يجيد جميع الموظفين والخبراء العاملين في المشروع اللغة الرسمية للمشروع (الإنجليزية أو الفرنسية حسب اللغة المختارة للتقديم)، والتي تستخدم لجميع الاتصالات مع السلطة الإدارية والسكرتارية المشتركة وسلطات البرنامج الأخرى وأصحاب المصلحة. أخيرا، ينبغي أن يتمتع جميع الموظفين والخبراء المعينين لأداء المهام الأساسية لإدارة المشاريع/المالية/الاتصالات بخبرة كافية في المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي.

يتم تشجيع استضافة Interreg Volunteer Youth (IVY)، وهي مبادرة من المفوضية الأوروبية لإشراك الشباب في تنفيذ برامج ومشاريع التعاون الإقليمي الأوروبي، بشرط ألا يحلوا محل موظفي الإدارة الرئيسيين اللازمين لتنفيذ المشروع. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المبادرة https://www.interregyouth.com/

1.5.2. أنشطة إدارة المشروع في نموذج التقديم

سيتم توضيح ادارة المشروع والإدارة المالية في حزمة العمل الإلزامية 1 (WP1 'الإدارة والتنسيق') والتي يجب اعتبارها جزءا أساسيا من تصميم المشروع وتنفيذه. ستتم إدارة الحزمة WP1 من قبل الشريك الرئيسي الذي سيتعين عليه العمل، خلال فترة المشروع بأكملها، كقائد ملهم وتحفيزي للشراكة.

عند صياغة WP1، سيتأكد مقدم المقترح من أن النظام الإداري والمالي، واضح، سهل الفهم وشفاف. تحقيقا لهذا الغرض، سيتم انشاء هيكلا إداريا مفهوما ودائرة مالية فعالة يتقاسمها جميع الشركاء.

يهدف الهيكل الإداري إلى التمكين من التنفيذ السلس لأنشطة المشروع التي كثيرا ما يعوقها عدم وجود إجراءات واضحة للإدارة واتخاذ القرارات الواجب اتباعها. سيعمل المشروع جاهدا للتغلب على الاختناقات إذا كان الهيكل الإداري سيئ التصميم. بهذا المعنى، في المقترح، سيولي مقدم المقترح اهتماما خاصا لما يلي:

- تحديد هيكل إداري وعملية صنع القرار حيث يكون دور كل شريك محددا مسبقا ومستقرا وواضحا للغاية. يجب على جميع الشركاء التدخل في العمليات.
- توقع إنشاء لجنة توجيهية للمشروع (أو ما يعادلها) تتابع تنفيذ المشروع وتتخذ القرارات ذات الصلة (على سبيل المثال، إذا كانت هناك حاجة إلى تغيير كبير في المشروع). تحكم هذه اللجنة لوائح داخلية. سيكون تطبيق اللائحة إلزاميا طوال فترة المشروع. ستجتمع اللجنة على أساس منتظم وكلما تطلب تنفيذ المشروع ذلك. ينبغي أن تكفل عمليات صنع القرار مشاركة جميع الشركاء على قدم المساواة.
- تأكد من أن توزيع الأنشطة معروف ومشترك من قبل كل شريك. في كثير من الأحيان، يكون أداء المشاريع ضعيفا بسبب نقص الاتصال الداخلي. سيشير مقدم المقترح إلى كيفية ضمان التواصل الداخلي مع الشركاء وبين الشركاء (القنوات، التكرار، إلخ). لا يمكن الاستهانة بهذه القضية بأي حال من الأحوال. سيحافظ منسق المشروع على اتصالات متكررة مع كل شريك.
- التأكد من أن حزمة العمل 1 تتضمن آليات تقييم ومتابعة. يجب اكتشاف أي انحراف عن خارطة طريق المشروع المعتمدة وتخفيفه في أقصر وقت ممكن. هذا ممكن فقط إذا تم إنشاء آليات مناسبة ومحددة لضمان أن يكتشف الشركاء المشكلات المحتملة قبل حدوثها أو أن تصبح حرجة.
- وضع خطة للوقاية من المخاطر والتخفيف من حدتها. بينت التجربة، يمكن أن تصبح العديد من المخاطر حقيقة واقعة وتعرض تنفيذ المشروع للخطر. يجب أن يميز المشروع بين المخاطر الداخلية (فشل شريك، نقص التدفق النقدي، النزاع الداخلي، التأخر في توافر الحسابات المصرفية باليورو، الخ) والمخاطر الخارجية (أزمات مالية، إضرابات قطاعية، تغيير كبير في اللوائح المطبقة على موضوع المشروع، نزاع خارجي، خسائر العملة، الخ) والإشارة إلى كيفية التخفيف منها.

فيما يتعلق بالإدارة المالية، سيضمن **الشريك الرئيسي**:

- توقع نسخة دليل المشاريع للإجراءات المالية والموافقة عليها ومشاركتها وفهمها من قبل جميع الشركاء. غالبا ما تكون المشكلات المالية ناتجة عن عدم فهم القواعد المالية للبرنامج من قبل الشركاء، حتى المراحل الأخيرة من عمر المشروع.

سيضمن **المدير المالي للمشروع** ما يلي:

- التعريف الجيد بالقواعد المالية وسيقوم بتنظيم دورات تدريبية ذات الصلة. تعتبر هذه الدورات، التي من الأفضل أن تعقد في بداية المشروع، وخلال كل اجتماع للجنة التوجيهية للمشروع، لا غنى عنها لتجنب القضايا المالية الرئيسية.

وفقا لعقد المنحة واتفاقية الشراكة، سينشئ المشروع دوائر مالية تناسب مصلحة المشروع. يجب أن يشير المقترح إلى موعد سداد المدفوعات للشركاء والصلة بالأداء المحدد للشركاء. بهذا المعنى، ينبغي اتخاذ القرارات المتعلقة بالمدفوعات للشركاء من أجل التنفيذ السليم للمشروع، حيث تكون مصلحة المشروع بأكمله دائما أكثر أهمية من مصلحة شريك واحد. الهدف الأول لإدارة المشروع والإدارة المالية هو المساهمة في تحقيق النتائج المتوقعة والمخرجات كما هو موضح في مقترح المشروع.

نقطة أخرى حاسمة للتنفيذ الناجح هي تقديم التقارير إلى السلطة الإدارية. يمكن أن يكون تقديم التقارير في الوقت المناسب وبصورة فعالة أمرا معقدا إذا لم ينشئ الشريك الرئيسي آليات محددة يتبعها كل شريك فيما يتعلق بالتقارير في حد ذاتها ولمراجعة الجزء المالي من التقارير (نفقات المشاريع). يجب أن يعكس المقترح الكيفية التي يعتزم بها المشروع التأكد من أن تقارير الشركاء الفردية (المالية والسردية) وإنتاج التقارير الموحدة ستكون في الوقت المحدد. التقارير المتأخرة من قبل الشركاء أو حتى عدم قدرة الشريك على تقديم تقرير هو خطر فعلي لا ينبغي التقليل من شأنه.

سيشرح مقدم المقترح بإيجاز عنصرين مهمين للغاية قد يعرضان للخطر تنفيذ الأنشطة في الوقت المناسب وما يترتب على ذلك من تقرير عن النفقات: تعيين الموظفين وإجراءات المشتريات العامة.

يجب أن يشير المقترح إلى الشركاء الذين من المحتمل أن يحتاجوا إلى تعيين موظفين إذا تمت الموافقة على المشروع وكيف سيتم إطلاق الإجراء (مع معلومات عن التوقيت). ينبغي أن يكون الشريك الرئيسي على دراية بقدرات كل شريك وأن يعرف أين ومتى ستكون هناك حاجة إلى موظفين جدد لتنفيذ الأنشطة.

ينطبق الشيء نفسه على المشتريات العامة في حالة وجوب شراء معدات أو خدمات خارجية أو بنية تحتية. يوصى بأن يذكر المقترح صياغة خطة مشتريات مع جدول زمني صارم يتبعه كل شريك.

أخيرا، ستخصص ميزانية حزمة العمل 1 بطريقة واقعية وفعالة من حيث التكلفة. يجب النظر جيدا في العبء الإداري للمشروع في ميزانية LP. سيتم الإشارة إلى تكلفة عمليات التدقيق الخارجية وستتوافق مع الأسعار القياسية لكل بلد مشارك.

6.2. الاتصال والبروز

يعتبر برنامج Interreg NEXT MED الاتصال ركيزة أساسية لأي مشروع، بنفس أهمية ادارة المشروع والإدارة المالية السليمة.

يعد الاتصال مكونا أساسيا للتنفيذ ليس فقط لتضخيم رؤية نتائج المشروع مع وسائل الإعلام والمؤسسات وأصحاب المصلحة الرئيسيين وعامة الناس، ولكن أيضا لإظهار القيمة المالية لتمويل الاتحاد الأوروبي، أي كيفية استثمار الأموال العامة ولأي أغراض، وبالتالي تعزيز الوعي بفوائد الاتحاد الأوروبي على حياة الناس، وتسليط الضوء في الوقت نفسه على القيمة المضافة للعمل معا في حوض المتوسط لمواجهة التحديات التي لا تعرف حدودا.

بينما يحدد الإطار التنظيمي للاتحاد الأوروبي الحد الأدنى من المتطلبات التي تتواصل بموجبها المشاريع (المبدأ الأساسي هو أنه يجب على شركاء المشروع إبلاغ عامة الناس وجميع المشاركين في المشروع بتلقي الدعم من الاتحاد الأوروبي)، يعتمد نجاح هذه الجهود في نهاية المطاف على الالتزام الفعلي والكفاءة المهنية والخبرة الفنية لشركاء المشروع. هذا يعني الذهاب إلى ما هو أبعد من الامتثال للأحكام التنظيمية، وليس التعامل مع الاتصالات كممارسة بيروقراطية، ولكن كجانب مركزي وشاغل رئيسي للمشاريع نحو التنفيذ الناجح. ستعمل سلطات البرنامج MA وJS، من خلال إرشادات مخصصة وجلسات تدريبية محددة وإرشادات شخصية للمشاريع بدعم هذا الطموح، وتعزز مجتمعا يعمل معا بإحساس مشترك بالهدف: عرض قصص النجاح والزخم الإيجابي لحوض المتوسط.

1.6.2. الهوية البصرية ومتطلبات البروز الرئيسية

من أجل ضمان رؤية عالية وهوية بصرية منسقة لبرامج ومشاريع سياسة التماسك في الاتحاد الأوروبي، والتي يعد برنامج Interreg NEXT MED جزءا منها، يوفر الإطار التنظيمي للفترة 2021-2027 مجموعة من التعليمات المبسطة لأنشطة الاتصال الخاصة بالعلامات الرمزية. هذه التعليمات منصوص عليها في المواد 46-50 والملحق التاسع من لائحة الأحكام المشتركة (EU) 2021/1060، وكذلك في المادة 36 من لائحة Interreg (EU) 2021/1059.

مكون مركزي في الهوية البصرية لبرنامج Interreg NEXT MED تتمثل في استخدام علامة Interreg المشتركة، وهي هوية بصرية مشتركة بين عشرات البرامج ومئات المشاريع، مما يوفر رؤية أكبر لمجتمع Interreg على جميع المستويات وجمهور أوسع بفضل مظهر متسق وشائع ويمكن التعرف عليه بسهولة بناء على شعار منسق.

يتضمن شعار البرنامج العناصر التالية:

- شعار الاتحاد الأوروبي (علم الاتحاد الأوروبي)؛
- جملة "بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي"؛
- اسم فرع التمويل (Interreg)؛
- اسم البرنامج (NEXT MED)؛
- عنصر بصري "هوية" - لا يتجاوز حجم شعار الاتحاد الأوروبي ويوضع في الزاوية العلوية اليسرى من الشعار - يهدف إلى رمز التعاون (من خلال الشمس المصنوعة من الناس) والبحر الأبيض المتوسط (من خلال الأمواج).

بعد الموافقة عليها، سيتم تزويد المشاريع بشعار Interreg NEXT MED المنسق، المخصص باسم المشروع (المختصر، انظر القسم أدناه للحصول على تفاصيل حول تعريف مختصر اسم المشروع). نتيجة لذلك، **لا يسمح للمشاريع تحت أي ظرف من الظروف بتطوير شعار للمشروع الخاص بها ولن تكون أي تكلفة لتصميم شعارات المشروع مؤهلة ولن يتم تضمينها في الميزانية**، في حين تعتبر تكاليف تطوير دعامات اتصالات المشروع (ورق مروس، قالب PPT، بطاقات عمل، بوسترات، إلخ) مؤهلة. في حالات محددة واستثنائية للغاية ومبررة حسب الأصول، يمكن تطوير شعارات تهدف إلى أن تصبح رمز أو علامة للمخرجات التي يتجاوز عمرها الافتراضي فترة المشروع ويجب أن يقبلها صراحة مدير اتصالات البرنامج.

يجب أن تقر المشاريع بالدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي من خلال وضع شعار المشروع بشكل بارز على جميع مواد الاتصال المستخدمة للأغراض الداخلية أو العامة، مثل المنتجات المطبوعة أو الرقمية، المواقع الإلكترونية، قنوات التواصل الاجتماعي بما في ذلك صور الهاتف المحمول بالإضافة إلى المواد الترويجية. يجب أن يكون حجم الشعار دائما معقولا ويمكن التعرف عليه وقراءته.

حيثما كان ذلك مناسباً، سيتم أيضًا تشجيع المشاريع الممولة على عرض شعار MMM جنبًا إلى جنب مع الشعار الرسمي للمشروع. ستكون التعليمات التفصيلية متاحة بشأن هذا الأمر لضمان وضوح كافٍ. التزامات اتصال رئيسية أخرى ناشئة عن الإطار التنظيمي للاتحاد الأوروبي، ولا سيما المادة 4 من اللائحة (EU) 1059/2021، أن كل شريك في مشروع Interreg يجب عليه:

- وضع ملصق بحجم A3 كحد أدنى أو شاشة إلكترونية مكافئة مع معلومات عن المشروع بما في ذلك الدعم المالي من الاتحاد وشعار المشروع في مكان مرئي بوضوح للجمهور، مثل مدخل المبنى. لذلك، يجب على جميع شركاء المشروع وضع هذا الملصق وإرسال دليل مصور لعرضه إلى مدير اتصالات البرنامج أو مسؤول البرنامج المعين في غضون ثلاثة أشهر بعد توقيع عقد المنحة.
- عرض بوستر أو لوحات إعلانية متينة مرئية بوضوح للجمهور، تقديم شعار الاتحاد وفقا للخصائص التقنية المنصوص عليها في الملحق التاسع من اللائحة (EU) 1060/2021، بمجرد التنفيذ المادي لمشروع Interreg الذي ينطوي على استثمار مادي أو شراء معدات أو تركيب المعدات المشتراة، فيما يتعلق بالعمليات التي يدعمها صندوق Interreg، والتي تتجاوز تكلفتها الإجمالية 100,000 يورو.

بالإضافة إلى ذلك، وفقا للائحة (EU) 1060/2021 (الفصل الثالث، القسم الثاني، المادة 49.6 والمرفق التاسع)، يجب إتاحة مواد الاتصال والبروز، بما في ذلك على مستوى شركاء المشروع، عند طلب مؤسسات الاتحاد الأوروبي، أو هيئاته، أو مكاتبه، أو وكالاته. يجب منح الاتحاد ترخيصا خاليا من حقوق الملكية وغير حصري وغير قابل للإلغاء لاستخدام هذه المواد وأي حقوق موجودة مسبقا مرتبطة بها. لا ينبغي أن يتطلب ذلك تكاليف إضافية كبيرة أو عبئا إداريا كبيرا للمشروع.

أخيرا، تشترط السلطة الإدارية أن **ينتج كل مشروع مقطعي فيديو قصيرين على الأقل، مع توقع تخصيص موارد مالية في الميزانية لهذا النشاط:** أحدهما يعرض المشروع في بدايته والآخر يعرض إنجازات المشروع في نهايته. من الناحية المثالية، يجب أن يكون هذان المقطعين قصيرين (لا يتجاوز 3 دقائق لكل منهم)، بميزانية معقولة (لا تتجاوز 5000 يورو لكل فيديو) ومشاركة النص مع جميع الشركاء لدمج مدخلاتهم. يتم تشجيع المشاريع على إنتاج مقاطع فيديو إضافية حول أنشطتها وإنجازاتها خلال فترة التنفيذ.

سترد تعليمات أخرى في المبادئ التوجيهية للاتصال والبروز على الموقع الالكتروني للبرنامج (https://www.interregnextmed.eu/resources-for-implementation/).

يعد الامتثال لقواعد البروز أمرا في غاية الأهمية لتأمين تمويل البرنامج لأنشطة الاتصال وتجنب النفقات غير المؤهلة عند تجاهل متطلبات العلامة الرمزية للاتحاد الأوروبي والبرنامج. عندما تكون الإجراءات العلاجية أو التعديلات على المتطلبات المنتهكة غير ممكنة ووفقا للقسم 6 من المادة 36 من اللائحة (EU) 1059/2021، يجب على السلطة الإدارية استرداد ما يصل إلى 2٪ من الدعم من الأموال الممنوحة لأي مستفيد لا يمتثل بالالتزامات بشأن الشفافية والتواصل، مع مراعاة مبدأ التناسب خلال النظر في الانتهاك.

2.6.2. اسم المشروع المختصر

أحد المكونات الرئيسية لوصف المشروع هو الاسم المختصر. من المهم، إن أمكن، اتخاذ قرار بشأن اختصار قصير وسهل النطق والتذكر وذو مغزى وجذاب وبديهي، وله معنى مرتبط بموضوع المشروع. يجب ألا تتجاوز اختصارات المشروع 16 حرفا: اختصار طويل للغاية من شأنه أن يجعل استخدام شعار المشروع معقدا. نظرا لأنه سيتم استخدام اختصار اسم المشروع لإنشاء عنوان url لموقع المشروع (انظر القسم التالي)، يجب ألا يحتوي الاختصار على أحرف خاصة (& ! . * @، إلخ). على نحو مفضل، يجب ألا يخلط الاختصار بين الأحرف الصغيرة والكبيرة.

3.6.2. موقع المشروع الالكتروني

بمجرد الموافقة على المشاريع وتمشيا مع النهج المنسق والمتكامل للاتصال، سيتم تزويد المشاريع بموقع الكتروني قياسي، يتم استضافته على موقع البرنامج، ويدمج الوظائف اللازمة للاتصال عبر الإنترنت (انظر المواقع الإلكترونية للمشاريع القائمة على https://www.interregnextmed.eu/projects/). سيطلب من المشاريع تحديث صفحة الويب الخاصة بها على أساس منتظم وفقا للمعايير والأهداف ومعايير الجودة التي سيتم تحديدها في المبادئ التوجيهية للاتصال وأي وثيقة أخرى ذات صلة: قد يؤدي عدم تحقيق هذه الأهداف إلى إلغاء نفقات الاتصال ذات الصلة. سيتم متابعة أداء صفحات المشروع على شبكة الإنترنت من خلال تحليلات الويب لإرسالها مرة واحدة على الأقل في السنة إلى منسقي المشاريع ومديري الاتصالات.

تكاليف تطوير واستضافة مواقع الويب غير مؤهلة ولن يتم تضمينها في الميزانية. لا يمكن الإذن بتصميم منصات منفصلة لتكنولوجيا المعلومات إلا في حالات استثنائية وبموافقة مدير اتصالات البرنامج استنادا إلى وصف مفصل يقدمه المشروع، ويمكن الإذن بتصميم منصات منفصلة لتكنولوجيا المعلومات من أجل تطوير نواتج محددة مثل أدوات تعلم إلكتروني، وقواعد بيانات معقدة ذات وظائف التي لا تغطيها الصفحات الالكترونية للمشروع.

لن يمنح الدعم المالي للمواقع الشبكية التي يجري إنشاؤها لأغراض إعلامية فقط، دون أي قيمة مضافة حقيقية مقارنة بالوظائف التي تتيحها صفحات المشروع على الشبكة الالكترونية التي أنشأها البرنامج.

4.6.2. أنشطة الاتصال في نموذج التقديم

يتضمن نموذج التقديم حزمة عمل إلزامية مخصصة لأنشطة الاتصال والبروز.

يجب أن تسلط حزمة العمل 2 الضوء على النهج العام للاتصال والبروز للمشروع، بما في ذلك الأهداف، الفئات المستهدفة والأنشطة الرئيسية وقنوات الاتصال والميزانية المخطط لها. مقدمو المقترحات مدعوون لإثبات الغرض الواسع من نهج المشروع في التواصل، تسليط الضوء على سبيل المثال على كيفية زيادة الوعي، نشر المعرفة، تغيير السلوك أو العقلية، عرض التأثير والفوائد، التفاعل مع المستفيدين وأصحاب العلاقة، الخ.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تولي المشاريع اهتماما خاصا في تحديد وتعريف المجموعات المستهدفة للتواصل بأكبر قدر ممكن من الوضوح والدقة، أي هؤلاء الأشخاص والجماهير الذين يحتاجون إلى معرفة المشروع وعمله والمشاركة بشكل مثالي في اتصالاته حتى ينجح. في حين أن المجموعات المستهدفة مثل "السياسيين" و"وسائل الإعلام" و"المؤسسات" قد تكون عامة للغاية، فإن "السياسيين المنتخبين في البلديات والمسؤولين الحكوميين الذين يتعاملون مع إدارة المياه" و"وسائل الإعلام الموجهة نحو البيئة" و"الناشطين البيئيين والمنظمات غير الحكومية" هي أمثلة على مجموعات مستهدفة محددة بشكل أفضل.

كأحد مخرجات حزمة العمل، يوصى بتوقع خطة اتصال ستوجه الأنشطة في حالة الموافقة على المشروع.

عند صياغة حزمة العمل 2، من المتوقع أن تطور المشاريع مزيجا من الإجراءات باستخدام أدوات مختلفة يمكن أن تضمن مستوى مناسبا من البروز والوصول إلى المجموعات المستهدفة المحددة. يشمل على سبيل المثال: الاتصال عبر الإنترنت (الموقع الإلكتروني، وسائل التواصل الاجتماعي، استخدام المؤثرين)، العلاقات الإعلامية، العلاقات العامة (الفعاليات) وإنتاج المواد (مطبوعة، رقمية، سمعية بصرية)، الحملات الموضيعية وإجراءات دعائية، الخ.

يجب أن تكون أنشطة الاتصال المخططة مخصصة ومتسقة مع الطبيعة الخاصة بالدعوة لمشاريع الرسملة، مع إبراز كيفية تعزيز المشروع لإعادة الاستخدام والنقل والتوسع في نتائج المشاريع القائمة في مجال السياحة المستدامة. قد يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

• عرض التجارب الناجحة من خلال المقالات الإخبارية، ودراسات الحالة، ومقاطع الفيديو، وصيغ السرد القصصي، مع تسليط الضوء على أثرها والقيمة المضافة لها.

• إظهار إعادة الاستخدام والنقل من خلال شرح كيفية تكييف النتائج أو تكرارها أو توسيع نطاقها في سياقات جديدة، مما يوسع نطاقها الجغرافي.

• إشراك أصحاب المصلحة في القطاع وتوسيع الشبكات عبر ورش العمل، وفعاليات التعلم من الاقران، والزيارات الدراسية، وتبادلات موضوعية لإشراك المزيد من أصحاب المصلحة في السياحة.

• استهداف السلطات العامة وصانعي السياسات من خلال مذكرات سياساتية، وفعاليات مخصصة، وإجراءات نشر مصممة خصيصًا بهدف دمج أفضل الممارسات في النقاش السياسي ودعم تطوير السياسات وإحداث التغيير.

• تعزيز الدمج الرئيسي من خلال التأكد من أن النتائج متاحة ومفهومة وقابلة للتطبيق لصانعي القرار على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والمستوى الأورومتوسطي.

يجب النظر في تنفيذ الإعلانات المدفوعة والتسويق الرقمي على الويب ووسائل التواصل الاجتماعي - خاصة لبناء جمهور في بداية المشروع، والترويج لأبرز المعالم أو الفرص أو الإنجازات المحددة، وتشجيع المشاركة في فعاليات المشروع - من خلال المشاريع والتكاليف المدرجة في الميزانية، حسب الحالة. مع جميع الاحتياطات الواجبة، ينبغي تقييم الاستخدام المحتمل لأدوات الذكاء الاصطناعي (AI) في سياق المشروع لتعزيز وتعظيم المهام مثل توليد فيديو/ صورة /تعليق صوتي وتحرير.

بالنظر إلى أهمية الاتصال في تنفيذ المشروع، يتولى الشريك الرئيسي تنسيق حزمة العمل 2: وذلك **لضمان الملكية الكاملة للشريك الرئيسي لأنشطة الاتصال ووجود صلة متسقة بين أنشطة مشروع، التنفيذ والنتائج المحققة وتعزيزها السليم في الوقت المناسب في إطار جهود الاتصال**. في حين أن الإشراف على أنشطة الاتصال يقع ضمن مسؤولية وتنسيق الشريك الرئيسي، يجب على جميع الشركاء المساهمة في تنفيذ استراتيجية الاتصال الخاصة بالمشروع ويجب عليهم تطوير أنشطة اتصال خاصة بهم، ووضع تكاليف في الميزانية لهذه الغاية في مقترح المشروع.

7.2. استخدام اللغات

اللغات الرسمية للبرنامج هي: الإنجليزية والفرنسية والعربية.

مع ذلك، في جميع الإجراءات وفي جميع الوثائق التي تشير إلى المشاريع - من تقديم المقترح إلى صياغة التقرير النهائي للمشروع، يجب استخدام اللغة الإنجليزية أو الفرنسية فقط. علاوة على ذلك، يتم استخدام اللغة الإنجليزية و / أو الفرنسية فقط للقضايا القانونية والتحكيم. يتعين صياغة طلبات المعلومات الموجهة إلى السلطة الإدارية والأمانة المشتركة والمكاتب الفرعية والردود ذات الصلة بإحدى لغات المشروع (الإنكليزية أو الفرنسية).

3. إجراءات التقديم

1.3. كيفية تقديم المقترح

يجب تقديم مقترحات المشاريع **فقط** بواسطة النموذج الإلكتروني.

التسجيل المسبق لمقدم مقترح المشروع عبر الإنترنت هو متطلب مسبق ضروري لتعبئة النموذج الإلكتروني.

تقديم طلبات مقترحات المشاريع ستتم في **مرحلة واحدة فقط** ويجب ان تحتوي على:

- **نموذج التقديم، (يتم تعبئتها عبر الإنترنت)**
- **الوثائق الإجبارية** (يتم تحميلها عبر الإنترنت) متاح في (https://eform.interregnextmed.eu):

✓ تصريح مقدم المقترح

✓ بيان الشريك

✓ بيان الشريك الاستشاري (فقط في حالة مشاركة شريك استشاري)

✓ تصريح للمنظمات الدولية (ان وجد)

✓ تصريح الشريك المساند (إن وجد)

✓ شبكة فحص التقييم الذاتي لمساعدات الدولة (لمقدم المقترح والشركاء، يتم تقديمها كملف pdf مدمج واحد)

✓ نموذج الأهلية المالية (لكل من مقدم المقترح والشركاء) يتم تعبئته من خلال النموذج الإلكتروني.

✓ المستندات المتعلقة بالفحص البيئي حسب الحالة (يتم تعبئتها من خلال النموذج الإلكتروني).

سيتم **رفض مقترحات** المشاريع المقدمة باستخدام نماذج مخالفة للنموذج المقترح او غير مكتملة (مثلا، لا تقبل المقترحات المعبأة باليد مثل word او pdf).

يجب تعبئة النموذج الإلكتروني بإحدى اللغتين التاليتين: **الإنجليزية أو الفرنسية**.

يمكن تحميل نموذج شبيه للنموذج الإلكتروني من خلال الموقع الإلكتروني للبرنامج، بالإضافة الى نماذج الوثائق الإجبارية لتحميلها في النموذج الالكتروني.

2.3. الموعد النهائي لتقديم مقترحات المشاريع

الموعد النهائي لتقديم مقترحات المشاريع مبين في نص إعلان تقديم مقترحات المشاريع. سيتضح الامتثال للموعد النهائي من خلال استلام نظام التقديم على الإنترنت.

يوصى بشدة بجمع جميع المعلومات والوثائق ذات الصلة في وقت مبكر، خاصة تلك المتعلقة بالمنظمات الشريكة.

3.3. معلومات إضافية:

يمكن عقد ورشات معلوماتية بشأن هذه الدعوة لتقديم المقترحات في البلدان المشاركة في التواريخ المبينة على الموقع الالكتروني للبرنامج.

يمكن توجيه الأسئلة المتعلقة بالدعوة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية وذلك حتى **15 يوم تقويميا** بحد أقصى قبل انقضاء الموعد النهائي لتقديم المقترح وفقا للطرق الموضحة في قسم "الأسئلة المتكررة" (FAQs) المخصص على موقع البرنامج الإلكتروني. يمكن لهذه الاسئلة ان تهم مقدمين أخرين، لذلك سيتم وضع الأسئلة والأجوبة في القسم المخصص على الموقع الالكتروني. تعتبر فقط الإجابات المقدمة من خلال قسم "الأسئلة المتكررة" على موقع البرنامج الإلكتروني بمثابة الإجابات الرسمية للبرنامج.

سلطة الإدارة ليست ملزمة بتقديم مزيد من الأجوبة والإيضاحات بخصوص الأسئلة التي ترد بعد التاريخ المذكور أعلاه.

ستقدم الأجوبة في موعد لا يتجاوز **10 أيام تقويمية** قبل انقضاء الموعد النهائي لتقديم المقترحات.

لا يمكن تقديم أجوبة بخصوص الاستفسارات المتعلقة بمعرفة التقدم الحاصل على مستوى إجراءات الاختيار،

لتحقيق المساواة في المعاملة بين الجهات المقدمة للطلبات، **لن تعطي سلطة الإدارة، السكرتارية المشتركة والمكاتب الفرعية رأيا مسبقا حول مطابقة مقترحات المشاريع لمعايير الاختيار والتأهل.**

يرجى ملاحظة أن الإجابات المقدمة من خلال قسم الأسئلة الشائعة FAQs على موقع البرنامج سيتم اعتبارها ملزمة. قد يؤدي أي تناقض كبير في المستندات المقدمة مع محتوى هذه الإجابات إلى رفض المقترح.

في حالة وجود تناقضات بين وثائق الاتصال الرسمية والأسئلة الشائعة FAQs، فإن الأخيرة هي التي تسود.

4. متطلبات المشاركة

لتكون مؤهلة ضمن برنامج Interreg NEXT MED، يجب على مقترحات المشاريع تحقيق المتطلبات التالية وذات الصلة بما يلي:

- المناطق المؤهلة
- البعد المالي
- متطلبات خاصة
- أهلية مؤسسات مقدم المقترح والشركاء
- أهلية تكاليف الموازنة

1.4. المناطق المؤهلة

يجب تنفيذ أنشطة المشاريع في مناطق الدول المشاركة في برنامج Interreg NEXT MED، حسب الجدول المرفق أدناه.

بصورة استثنائية، يمكن تضمين أنشطة معينة خارج مناطق البرنامج، بحيث تكون مبررة في طلب التقديم بقيمة مضافة لمنطقة البرنامج. أهلية هذه الأنشطة يتم تقييمها والموافقة عليها حسب كل حالة على حدا.

ينبغي تنفيذ الأنشطة التي تقع تحت مسؤولية الشريك الاستشاري (انظر الفقرة 3.4) - في حالة مشاركته في مشروع - لصالح منطقة البرنامج (على سبيل المثال، ينبغي أن تركز الدراسة التي يجريها الشريك الاستشاري على إقليم واحد أو أكثر من الأقاليم التي يغطيها البرنامج، ينبغي على التدريب ينظمه الشريك الاستشاري أن يشارك فيه مشاركون من إقليم واحد أو أكثر يغطيه البرنامج، الخ).

القائمة التفصيلية للمناطق التي يغطيها البرنامج، حسب الجدول التالي:

البلد	المناطق التي يغطيها البرنامج
الجزائر	تلمسان; عين تموشنت; وهران; مستغانم. الشلف. تيبازة. بومرداس. تيزي وزو. بجاية. جيجل. سكيكده; عنابه; الطرف. الجزائر.
قبرص	البلد كله
مصر	مطروح، الأسكندرية، البحيرة، كفر الشيخ، الدقهلية، دمياط، الشرقية، الإسماعلية، بور سعيد، محافظة القاهرة.
فرنسا	لانغدوك روسيون. ميدي بيرينيه; بروفانس ألب كوت دازور ؛ كورس.

اليونان	عتيقي. أوريو أيجايو نوتيو أيجايو كريتي. أناتوليكي ماكدونيا ، ثراكي ؛ كينتريكي ماكدونيا ديتيكي ماكدونيا إيبيروس. ثيساليا. إيونيانيسيا. ديتيكيلادا; ستيريا إيلادا; بيلوبونيسوس.
إسرائيل[8]	البلد كله
ايطاليا	ليغوريا; كامبانيا; بوليا. بازيليكاتا; كالابريا; صقلية; سردينيا. توسكانا; لاتسيو.
الأردن	البلد كله
لبنان	البلد كله
مالطا	البلد كله
فلسطين[9]	البلد كله
البرتغال	الغارف
اسبانيا	كاتالونيا. كوميونيتات فالنسيانا; إيليس باليار الأندلس; ريجيون دي مورسيا; سيوداد دي سبتة; سيوداد دي مليلية.
تونس	زاغان. قورينا. سيديبوز. مانوبه. سيليانا. الارضيات; قفصه; كابيلي. تعاون; جنس; باجة. بيزورت. اريانا; تونس، بن عروس، غابس، المهدية، مدني، المنستير، نبل، صفاقس، سوس.
تركيا	تكيرداغ، أدرنة، كيركلاريلي؛ باليكسير, جناق قلعة; إزمير ; أيدين، دنيزلي، موغلا؛ مانيسا، أفيون قره حصار، كوتاهيا، أوشاك؛ أنطاليا، إسبرطة، بوردور؛ أضنة, مرسين; هاتاي، كهرمان مرعش، عثمانية.

2.4. البعد المالي للمشاريع

الحد الأدنى والحد الأقصى لمساهمة الاتحاد الأوروبي في المشاريع حسب نوعها كما مبين أدناه:

الحد الأدنى لمساهمة الاتحاد الأوروبي	الحد الأقصى لمساهمة الاتحاد الأوروبي	الحد الأقصى لإجمالي التكاليف المؤهلة
€ 920.000	€ 1.200.000	€ 1.304.347,83

لا يمكن أن تتجاوز مساهمة الاتحاد الأوروبي 92٪ من إجمالي التكاليف المؤهلة للمشروع ويجب أن يكون التمويل المشترك للمشروع 8٪ على الأقل من إجمالي التكاليف المؤهلة[10].
يجب أن يكون التمويل المشترك المقدم سواء من الموارد الخاصة لمقدم الطلب والشركاء، أو من مصادر عامة أو خاصة (وطنية / إقليمية / محلية) غير ميزانية الاتحاد الأوروبي وصندوق التنمية الأوروبي، ان يغطي تكاليف الميزانية المتبقية.

[8] تنطبق معايير الأهلية التي تمت صياغتها في إشعار المفوضية رقم 2013 / C- 205/05 (OJEU C-205) بتاريخ 19.07.2013) الذي **يحدد المبادئ التوجيهية بشأن أهلية الكيانات الإسرائيلية وأنشطتها في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ يونيو/حزيران 1967 للحصول على المنح والجوائز والأدوات المالية الممولة من الاتحاد الأوروبي اعتبارا من عام 2014 فصاعدا**، على جميع الإجراءات بموجب برنامج Interreg NEXT MED، بما في ذلك المتعلقة بالأطراف الثالثة التي تتلقى دعما ماليا في الحالات التي ينطوي فيها الإجراء المعني على دعم مالي لأطراف ثالثة من قبل المستفيدين من المنح وفقا للمادة 137 من اللائحة المالية للاتحاد الأوروبي.
[9] لا يجوز تفسير هذا التصنيف على أنه اعتراف بدولة فلسطين ولا يخل بالمواقف الفردية للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة.
[10] يحق للمستفيدين من إيطاليا واليونان وتركيا الحصول على مساهمة وطنية لتوفير التمويل المشترك للمشروع. ستحدد السلطات الوطنية المعنية الشروط والطرق وستنشر في الصفحة الالكترونية للبرنامج.

3.4. أهلية مقدم المقترح والشركاء

1.3.4. موقع مؤسسات مقدم المقترح والشركاء

يجب ان يكون مقدمي المقترح والشركاء من مناطق البرنامج (أنظر الجدول في الفقرة 1.4)، ويجب ان تكون مسجله قانونيا منذ ما لا يقل عن سنتين قبل إطلاق الدعوة لتقديم المقترحات.

بخصوص هذه الدعوة، أدخل **استثناء** من قاعدة الأهلية الجغرافية للسماح بمشاركة **"الشركاء الاستشاريين"**، أي ان المنظمات المنشأة وتكون ادارتها الرئيسية في أي من البلدان الخمسة عشر المشاركة في البرنامج ولكن من أقاليم/مناطق غير مدرجة في منطقة البرنامج. تخضع مشاركة **"الشركاء الاستشاريين"** للشروط التالية:

- تسمح لجنة المتابعة MC بالمشاركة على أساس كل حالة على حدة بناء على توصية مجلس التقييم بناء على التقييم الذي أجراه المقيمون الخارجيون في إطار الخطوة 1 (انظر الفقرة 2.5). على وجه الخصوص، يجب أن يكون إشراك **"الشركاء الاستشاريين"** مبررا في طلب التقديم الإلكتروني واستنادا إلى الخبرة المحددة والفريدة (بمعنى أنه يثبت أنها غير متوفرة في منطقة التعاون) فضلا عن إثبات واضح للقيمة المضافة لمشاركتهم في تحقيق الهدف المحدد للمشروع.
- لا يمكن للشركاء الاستشاريين أن يكونوا المتقدمين الرئيسيين لمقترحات المشاريع.
- يجب تنفيذ الأنشطة في أقاليم منطقة البرنامج أو لصالحها.
- يجب ان يكون الشركاء الاستشاريين مسجلين من عامين على الأقل قبل إطلاق الدعوة لتقديم المقترحات.
- يسمح بشريك استشاري (واحد) كحد أقصى لكل مقترح مشروع.

المكاتب اللامركزية لا يمكن أن تشارك في هذه الدعوة لتقديم المقترحات.

يمكن **للمكاتب اللامركزية** المشاركة في هذا الدعوة لتقديم المقترحات فقط بصفتها "شركاء استشاريين advisory partners" بشرط أن يفي مكتبهم الرئيسي بالمتطلبات المذكورة أعلاه.

يمكن **للوزارات (في الدول الخمس عشرة التي لا تقع ضمن منطقة البرنامج) والمنظمات الدولية** المشاركة كمتقدمين أو شركاء فقط إذا كان لديهم مكتب تشغيلي مستقل في المنطقة المؤهلة. كما يمكنهم المشاركة كشركاء استشاريين إذا لم يكن لديهم مكتب تشغيلي مستقل في المناطق المعنية. مع ذلك، لا تساهم المنظمات الدولية في تحقيق متطلبات الشراكة الجغرافية الدنيا (انظر الفقرة 2.4.4).

بالإضافة إلى فئات المتقدمين والشركاء، قد يشمل الاقتراح "أطرافًا ثالثة" كما يلي:

الشركاء المساندون (Associates). هم منظمات مسانده قد تشارك في المشروع، ولكن **لا يمكنهم الحصول على تمويل من المنحة**. قد تتم دعوتهم للمشاركة في الشراكة وفعاليات المشروع، ويتحمل شركاء المشروع/المتقدم تكاليف السفر والإقامة المتعلقة بهم. لا يتعين على الشركاء المساندون تحقيق معايير الأهلية الجغرافية المذكورة في الأقسام السابقة. يجب ذكر الشركاء المساندون بوضوح في النموذج الإلكتروني. دورهم غير متوافق مع دور المقاول الفرعي، مما يعني أنه لا يمكن للشركاء المساندون تحت أي ظرف من الظروف المشاركة في إجراءات الشراء التي يطلقها المشروع. في سياق هذا الدعوة لمشاريع الرسملة، يُشجع المتقدمون على النظر في إشراك، كجهات مساندة وعند الضرورة، المنظمات المنشأة في المناطق التي تغطيها البرامج الأخرى المشاركة في MMM، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (بلغاريا، كرواتيا، سلوفينيا) ودول IPA (ألبانيا، البوسنة والهرسك، مونتينيجرو، مقدونيا الشمالية، وصربيا). يهدف ذلك إلى تعزيز الوصول إلى المخرجات وإعادة استخدامها وتكرارها التي تم تطويرها بموجب إطار MMM، لا سيما تلك المدرجة في قاعدة بيانات المخرجات المشتركة لـ MMM والتي يعتزم المشروع المقترح البناء عليها. **يُنصح** بتحديد عدد الجهات المشاركة بست (6) منظمات فقط وإشراك تلك المنظمات التي تضيف قيمة مضافة إلى المشروع.

2.3.4. الوضع القانوني لمؤسسات مقدمي المقترح والشركاء

يمكن للمتقدمين وشركاء المشروع الموجودين في منطقة التعاون برنامج Interreg NEXT MED الحصول على أموال البرنامج. يمكن للهيئات العامة والخاصة[11] المنشأة في الدول المشاركة والمسجلة فيها بشكل قانوني منذ عامين على الأقل من تاريخ إطلاق هذه الدعوة، وكذلك المنظمات الدولية، تقديم مقترحات المشاريع.

يجب على المؤسسات المعنية ان تحمل **الصفة القانونية** حسب الأنظمة والقوانين والتعليمات الوطنية.

المؤسسات العامة، حسب الأنظمة والقوانين والتعليمات الوطنية، تتضمن ايضا **"المؤسسات المحكومة بالقانون العام"** وحسب البند 2(4) للتوجيه 2014/24/EU. هي التي تحكمها القوانين العامة وتحقق جميع الشروط التالية:

- أنشئت لأهداف محددة لتحقيق احتياجات ذات اهتمام عام، ليست لها صفه صناعية او تجارية؛
- ذات صفة قانونية
- يتم تمويلها، بشكل اساسي، من الدولة، السلطات الاقليمية والمحلية، او هيئات أخرى محكومة بالقانون العام؛ او تخضع للإشراف الاداري لهذه السلطات؛ او لها مجلس إدارة او إشراف أكثر من نصف اعضاءه معينين من الدولة او السلطات المحلية؛ او هيئة اخرى محكومة بقانون عام.

الهيئات المحكومة بالقانون العام في الدول المتوسطية الشريكة هي تلك الهيئات التي يجب عليها إتباع قوانين الشراء العامة، حسب القوانين الوطنية ذات العلاقة.

المنظمات الخاصة (بما في ذلك المنظمات الربحية وغير الربحية) مؤهلة في برنامج Interreg NEXT MED بشرط أن تكون مسجلة قانونيا **لمدة 2 سنوات على الأقل من تاريخ إطلاق الدعوة للمشاركة**[12].

لا يمكن إشراك الشركات الخاصة التي يقتصر نشاطها الرئيسي، بما في ذلك دورها في المشروع، على دعم إجراءات (تنسيق المشروع، الإدارة، والاتصالات الخ) كشركاء في المشروع. يمكن أن تندرج مشاركتهم في نطاق المشتريات العمومية كمتعاقدين فرعيين، وعادة لا تسهم في أنشطة المشروع عموما.

عملا بالمادة 156 من القواعد التنفيذية للائحة المالية للميزانية العامة للاتحاد الأوروبي (اللائحة EU2018/1046)، تعني **المنظمة الدولية**[13] منظمات قطاع عام دولية أنشأتها الاتفاقات حكومية دولية، ووكالات متخصصة أنشأتها هذه المنظمات - قد يكون لهذه المنظمات نطاق عالمي أو إقليمي. المنظمات التي أنشئت بموجب قانون وطني ليست منظمات دولية (مثل المنظمات غير الحكومية الوطنية التي لديها عدة مكاتب إقليمية/قطرية). في حالات الشك، ومن أجل التأكد مما إذا كانت المنظمة مشمولة بالتعريف المذكور أعلاه، من الضروري تقييم طبيعة المنظمة بناء على الاسس القانونية للمنظمة (على سبيل المثال نظامها الأساسي و/أو الاتفاق الحكومي-الدولي الذي ينشئ المنظمة).

المنظمات الدولية التي تعمل بموجب القانون الدولي يمكنها التقديم للبرنامج فقط بناء على موافقتها الصريحة، بما يتماشى مع ما هو مطلوب من هيئات البرنامج المؤهلة، لجميع المتطلبات المستمدة من لوائح Interreg والأحكام الأخرى المطبقة في إطار برنامج Interreg NEXT MED. ينطوي هذا القبول على عدم انطباق اتفاقيات أخرى مع المفوضية الأوروبية على استخدام القواعد الخاصة بالمنظمة الدولية. يشمل ذلك -ولكن لا يقتصر- على ما يلي:

- القبول الكامل بأحكام البرنامج، بما في ذلك جميع المتطلبات المنصوص عليها في عقد المنحة ومرفقاته في إطار البرنامج ونظم الإدارة والرقابة؛

---

[11] فيما يلي قائمة غير حصرية بالهيئات المؤهلة المحتملة: الإدارات والمؤسسات الوطنية؛ الهيئات اللامركزية مثل المناطق والإدارات والمقاطعات والبلديات؛ الهيئات المشتركة التي أنشأتها البلدان والمناطق المشاركة (أي المجموعة الأوروبية للتعاون الإقليمي - EGTC) والمنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، هيئات الأمم المتحدة وإداراتها وبعثاتها، المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية، بقدر ما تساهم في أهداف لائحة Interreg الداخلية. وكالات الاتحاد الأوروبي بشرط أن تستوفي الشروط التي وضعتها المفوضية الأوروبية للمشاركة؛ (i) هيئات عامة أو عامة مكافئة أو شبه حكومية وسلطات أو إدارات محلية واتحاداتها؛ (ii) شركات ومؤسسات وغيرها من منظمات وأعمال الخاصة؛ (iii) مؤسسات مالية التي تمنح وتشجع وتمول الاستثمار الخاص في البلدان والمناطق الشريكة؛ (iv) جهات فاعلة غير حكوميه على النحو المحدد في النقطة التالية؛ الجهات الفاعلة غير الحكومية التالية: (i) منظمات غير حكومية؛ (ii) منظمات تمثل الأقليات القومية و/أو الإثنية؛ (iii) مجموعات المواطنين المحليين وجمعيات التجار؛ (vi) التعاونيات والنقابات والمنظمات التي تمثل المصالح الاقتصادية والاجتماعية؛ (v) منظمات محلية (بما في ذلك الشبكات) المشاركة في التعاون والتكامل الإقليمي اللامركزي؛ (iv) منظمات المستهلكين، ومنظمات نسائية وشبابية، ومنظمات التدريس، والبحوث الثقافية، والعلمية؛ (iiv) الجامعات ومراكز/معاهد البحوث؛ (iiiv) الكنائس والجمعيات والطوائف الدينية؛ (xi) وسائل الإعلام؛ (x) الرابطات العابرة للحدود والرابطات غير الحكومية والمؤسسات المستقلة.

[12] البرنامج مفتوح للهيئات العامة والخاصة المنشأة في البلدان المشاركة والمنظمات الدولية. لا يسمح للأشخاص الطبيعيين بالمشاركة في دعوات تقديم المقترحات كمقدم طلب أو شريك في المشروع.

[13] المنظمات الدولية هي منظمات القطاع العام الدولية التي أنشأتها اتفاقات حكومية دولية فضلا عن وكالات متخصصة أنشأتها؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، ومصرف الاستثمار الأوروبي EIB، وصندوق الاستثمار الأوروبي (EIF) تعتبر مؤسسات دولية.

- قبول عمليات التدقيق والفحص التي تجريها جميع الهيئات التي يحق لها تنفيذ هذه العمليات في إطار البرنامج، بما في ذلك المفوضية الأوروبية، السلطة الإدارية، هيئة مراجعة الحسابات، المحكمة الأوروبية لمراجعي الحسابات، الوكالة الأوروبية لمكافحة الاحتيال، وكذلك السلطات الوطنية ذات الصلة إذا كانت المنظمة تقع في دولة عضو في الإتحاد الأوروبي. تخزين جميع الوثائق اللازمة لهذه التدقيق يجب أن يسمح بأدائها في المنطقة الجغرافية التي يغطيها البرنامج؛

سيتعين على المنظمة الدولية أن تقدم إعلانا ينص صراحة على أنها تضطلع بهذه الالتزامات. ستقدم السلطة الإدارية نموذج لهذا الإعلان.

4.4. متطلبات محددة

1.4.4. المشاركة

يجب ان يتناول المقترح **هدف محدد واحد للبرنامج (1) فقط** ونوع واحد من التدخل، وحتى لو كان هنالك تقاطع مع اهداف محددة اخرى.

تشارك المنظمة نفسها[14] **مرة واحدة فقط كمقدم طلب (شريك قائد) في هذه الدعوة.** لا يوجد أي محددات للمؤسسات للمشاركة كشركاء. **في حالة مشاركة مؤسسة في أكثر من مشروع واحد كمقدم للطلب** جميع المشاريع المعنية المقدمة من قبل هذه المؤسسة ضمن هذا الدعوة سيتم رفضها.

2.4.4. تكوين الشراكات

يجب أن تمثل شراكة المشروع

- ما لا يقل عن 3 بلدان مشاركة، تتضمن بلد واحد على الأقل من دول الإتحاد الأوروبي المتوسطي (EUMC) وبلد واحد من البلدان المتوسطية الشريكة (MPC).
- تتضمن على الأقل 5 مؤسسات مختلفة
- لا تشمل الشراكة أكثر من (2) مؤسسة من نفس البلد.

بالإضافة إلى ذلك، يُوصى بشدة بتمثيل جغرافي متوازن لمنطقة التعاون في البرنامج (شمال/جنوب – شرق/غرب) في شراكات المشاريع لضمان بعد عبر وطني حقيقي.

المنظمات الدولية، على النحو المحدد في القسم 2.3.4، **لا تسهم في الوفاء** بمتطلبات الشراكة المذكورة أعلاه (النقطة a).

3.4.4. متطلبات مالية محددة

عند إعداد الميزانية، يجب تخصيص **ما لا يقل عن 50**٪ من إجمالي التكاليف المؤهلة لأنشطة سيتم تنفيذها في أقاليم البلدان المتوسطية الشريكة (انظر القسم 1.4). يتحقق هذا المعيار حسب الحالات التالية:

a) تخصيص **ما لا يقل عن 50**٪ من التكاليف المؤهلة لشركاء من البلدان المتوسطية الشريكة

أو

b) في حال كانت المخصصات المالية للشركاء من البلدان المتوسطية الشريكة أقل من المذكورة، يبرر الفرق إلى الحد الأدنى والبالغ 50٪ من خلال أنشطة سينفذها مقدم المقترح و/أو الشريك/الشركاء من الإتحاد الأوروبي و/أو المنظمات الدولية في البلدان المتوسطية الشريكة. يجب بيان هذه التكاليف المباشرة المدرجة في الميزانية وتبريرها في جدول الميزانية

[14] أي كيان قانوني، مشار إليه في مرجع فقره الشركاء المؤهلين ووفقا للتشريعات الوطنية للبلدان المتوسطية الشريكة، التي تتوفر لها القدرات القانونية والاقتصادية والتقنية والبشرية والتي يتعهدها الشخص الاعتباري ككل. يجب أن تنجم هذه الشروط عن وثائق داعمة (مثل القوانين وأوراق التسجيل و/أو وثائق رسمية أخرى) التي تثبت القدرة على الوفاء بالالتزامات القانونية (توقيع العقود)، وتحمل المسؤولية المالية، وإدارة الموارد اللازمة لتحقيق الأغراض المعلنة (ستعتبر الإدارات العامة أو الجامعات منظمة واحدة ممثلة بشخص اعتباري واحد فقط على الرغم من استقلاليتها الوظيفية لوحداتها أو ودوائرها). سيتم التحقق من مشاركة كل منظمة في إطار الخطوة 1 (الملائمة وجودة التصميم) على أساس معلومات من بينها المعلومات التالية: رقم التسجيل الوطني (مثل ضريبة القيمة المضافة، الرمز الوطني، الضمان الاجتماعي، الخ)، اسم المنظمة واسم الممثل القانوني.

المخصص. أثناء تنفيذ المشروع، ستقوم سلطة الإدارة بمتابعة الإنجاز الفعلي لمستوى الإنفاق في البلدان المتوسطية الشريكة من أجل ضمان الامتثال لهذه القاعدة[15].

يمكن تخصيص ما لا يزيد عن 35٪ من إجمالي التكاليف المباشرة لكل مؤسسه.

4.4.4. مدة المشروع

يجب ألا تقل مدة المشروع المقدرة عن **18 شهرا** ويجب ألا تتجاوز **24 شهرا**.

5.4.4. الامتثال لمعايير الأهلية

سيتم التحقق من الامتثال لمعايير الأهلية المدرجة في الجدول أدناه تلقائيا بواسطة النظام الإلكتروني.

متطلبات أساسية للمشروع	
اعلى مساهمة للاتحاد الأوروبي	€ 1.200.000
اقل مساهمة للاتحاد الأوروبي	€ 920.000
معدل للتمويل المشترك للاتحاد الأوروبي	%92
معدل للتمويل المشترك من الشركاء	%8
أعلى **تكاليف اجمالية للمشروع**	€ 1.304.347,83
أقل **تكاليف اجمالية للمشروع**	€ 1.000.000
الحد الأدنى للبلدان في الشراكة	3
الحد الأدنى لمؤسسات الدول المتوسطية الشريكة (MPC) في الشراكة	1
الحد الأدنى من لمؤسسات دول الاتحاد الأوروبي المتوسطية (EUMC) في الشراكة	1
اقل عدد مؤسسات في الشراكة	5
اقل عدد مؤسسات من نفس الدولة	2
الحد الأقصى للمدة **(بالأشهر)**[16]	24
الحد الأدنى للمدة (بالأشهر)	18
الحد الأقصى لعدد الشركاء والتوازن بين الشمال والجنوب والشرق والغرب (توصيه)	7

[15] يمكن لمنظمات الاتحاد الأوروبي استخدام جميع فئات التكاليف المباشرة باستثناء تكاليف الموظفين (والأسعار الثابتة ذات الصلة المتعلقة بالسفر والتكاليف الإدارية) لتنفيذ الأنشطة في البلدان المتوسطية الشريكة للامتثال لقاعدة 50٪.
[16] يمكن لكل مشروع النظر في مدة 18 أو 24 شهرا (كحد أقصى).

5.4. الامتثال لأحكام معونة الدولة

يجب على المتقدمين وشركاء المشروع من الاتحاد الأوروبي ومن مصر والأردن وتونس وتركيا الامتثال لأحكام مساعدات الدولة على النحو المنصوص عليه في لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2021/1059 (لائحة Interreg). علاوة على ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أحكام أي اتفاقات ثنائية بين البلدان المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي (على سبيل المثال، ينبغي ألا تشوه المساعدات أو تهدد بتشويه المنافسة والتجارة بين الاتحاد الأوروبي وذلك البلد المتوسطي الشريك المحدد)[17].

على وجه الخصوص، تخضع الهيئات الخاصة والعامة، التي تعمل كجهات اقتصادية، للقيود التالية:

- سيتم منح مبلغ التمويل العام الممنوح للأنشطة ذات الصلة بمساعدات الدولة المدرجة في المشروع وفقا للمادة 20 من اللائحة 2014/651 (GBER) بصيغتها المعدلة في يونيو/حزيران 2023 (لائحة المفوضية (EU) 1315/2023 بتاريخ 23 يونيو/حزيران 2023 المعدلة للائحة (EU) رقم 2014/651).
- يطلب من المتقدمين والشركاء من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومن مصر والأردن وتونس وتركيا تقديم معلومات عن الأنشطة ذات الصلة بمساعدات الدولة، باستخدام شبكة تقييم ذاتي محددة ليتم تحميلها على النموذج الإلكتروني.

6.4. التكاليف المؤهلة وهيكلية الميزانية

من مصلحة مقدم المشروع تقديم ميزانية **واقعية وفعالة التكلفة**. عليه، عند إعداد الموازنة، يجب الأخذ بعين الاعتبار تعليمات أهلية المصاريف كما يلي:

1.6.4. المبادئ الأساسية

كما هو منصوص عليه في اللائحة المالية 1046/2018، يجب مراعاة المبادئ الرئيسية التالية عند إعداد المقترحات وتنفيذ المشاريع:

- مبدأ الاقتصاد الذي يتطلب أن تكون الموارد التي تستخدمها المؤسسة لتنفيذ أنشطتها متاحة في الوقت المناسب، وبكمية ونوعية مناسبتين، وبأفضل سعر.
- مبدأ الكفاءة الذي يتعلق بالتوازن الأمثل بين الموارد المستخدمة والأنشطة المكلف بها وتحقيق الأهداف.
- مبدأ الفعالية الذي يتعلق بمدى تحقيق الأهداف المنشودة من خلال الأنشطة المكلف بها.

في الواقع يجب أن تكون الميزانية الإجمالية للمشروع متماشية مع خطة العمل النتائج والمخرجات المتوقعة، فضلا عن مدة المشروع وعدد الشركاء.

يرجى ملاحظة أنه سيتم تضمين تفاصيل الميزانية بين فترات التقارير في نموذج التقديم في الخطة المالية (توقعات الإنفاق والمبلغ المتوقع للتمويل المسبق). لذلك، يجب صياغة الميزانية من خلال النظر في القدرة الشرائية الفعلية **وإمكانية الدفع المسبق عند التأخر في استلام التمويل المسبق**. يوصى بشدة بتجنب النفقات الرئيسية في نهاية تنفيذ المشروع، **وتنفيذ الإجراءات الجوهرية، مثل مناقصات وتوظيف خلال النصف الأول من المشروع على الأقل**.

2.6.4. التكاليف المؤهلة

تكون النفقات على المشاريع المعتمدة (باستثناء التكاليف المحسوبة كمعدلات ثابتة أو مبالغ مقطوعة) مؤهلة للسداد شريطة أن تستوفي جميع معايير الأهلية العامة التالية:

- تتعلق بتنفيذ المشروع وفقا لأحدث نسخة معتمدة من نموذج التقديم؛
- ضرورية لتنفيذ المشروع ولم يتم تكبدها لو لم يتم تنفيذ المشروع؛

[17] للحصول على تفاصيل حول الشروط الواجب استيفاؤها بشأن مساعدات الدولة، يرجى الرجوع إلى "مذكرة حول مساعدات الدولة" المنشورة مع هذه الدعوة لتقديم المقترحات.

- يشار إليها في الميزانية الإجمالية التقديرية للمشروع؛
- تمتثل لمبدأ التكاليف الحقيقية؛
- معقولة ومبررة وتمتثل لمتطلبات الإدارة المالية السليمة، ولا سيما فيما يتعلق بالاقتصاد والكفاءة؛
- يتم تكبدها ودفعها مباشرة من قبل مقدم المقترح / شركاء المشروع؛
- مدعومة بمستندات الإنفاق والدفع (مثل العقود، الفواتير، إثباتات الدفع، الخ).
- يتم تكبدها خلال فترة تنفيذ المشروع؛
- مسجلة في حسابات الشريك في المشروع من خلال نظام محاسبي منفصل، أو رمز محاسبي مناسب تم إنشاؤه خصيصا للمشروع؛
- على الرغم من قواعد البروز المذكورة أعلاه، فإنها تحترم قواعد الأهلية للاتحاد الأوروبي والبرنامج والقواعد الوطنية للبلد الذي يوجد فيه مقدم المقترح / الشريك؛
- تحترم القواعد المنطبقة على المشتريات؛
- تتعلق بتكاليف لا تمولها صناديق أوروبية أخرى أو مساهمات أخرى من أطراف ثالثة؛ لأن هذا من شأنه أن يشكل تمويلا مزدوجا؛
- تحترم قواعد العلامات التجارية والاتصالات التي وضعتها اللوائح الأوروبية؛
- لا تتعارض مع أي معايير أهلية محددة تنطبق على فئة التكلفة المعنية (انظر الفقرة 2.6.4).

يرجى العلم أنه لا يمكن المطالبة بنفقات لا تمتثل لقواعد الأهلية المعمول بها وسيتم تصنيفها غير مؤهلة، على الرغم من أنها مدرجة في الميزانية المعتمدة.

3.6.4. التكاليف غير المؤهلة

لن تكون التكاليف التالية مؤهلة ضمن مساهمة البرنامج:

- الفائدة على الديون؛
- شراء أرض بمبلغ يتجاوز 10٪ من إجمالي النفقات المؤهلة للمشروع المعني؛ بالنسبة للمواقع المهجورة وتلك التي كانت تستخدم سابقا في الاستخدام الصناعي والتي تضم المباني، يجب زيادة هذا الحد إلى 15٪؛
- غرامات، عقوبات مالية، الإنفاق على النزاعات القانونية والتقاضي؛
- تكاليف الهدايا؛
- التكاليف المتعلقة بتقلب أسعار صرف العملات الأجنبية؛
- المساهمات العينية[18]؛
- تكاليف الاستهلاك؛
- التعاقد من الباطن بين الشركاء و/أو الشركاء المرتبطين بنفس المشروع للخدمات والخبرات والمعدات والأعمال المنفذة داخل المشروع؛
- تكاليف الموقع الالكتروني للمشروع وشعاره (انظر القسم 6.2 "الاتصال والبروز" للحصول على مزيد من المعلومات)؛
- تكاليف موظفي المؤسسات غير الشريكة؛
- النفقات الداعمة للانتقال؛

[18] المساهمات على شكل توفير أشغال وسلع وخدمات وأراضي ومباني التي لم تدفع لها مدفوعات نقدية، مدعومة بفواتير أو مستندات ذات قيمة إثباتية معادلة، بما في ذلك العمل التطوعي غير مدفوع الأجر. لا تعتبر تكاليف الموظفين العاملين في إحدى المؤسسات الشريكة على أساس عقد عمل ويتقاضون مرتبا عاديا مساهمة عينية، بل كمساهمة نقدية، لأن تكاليف الموظفين تدفعها المؤسسة الشريكة بالفعل.

- أي نفقات لا تمتثل للتشريع (التشريعات) الوطنية و/أو لاتفاقات التمويل التي وقعتها المفوضية الأوروبية مع البلدان المشاركة؛
- رسوم الإنتاج، الرسوم الجمركية وأي ضرائب أخرى غير مباشرة. ضريبة القيمة المضافة VAT مؤهلة لجميع المشاريع التي تقل تكلفتها الإجمالية عن 5 ملايين يورو.

4.6.4. هيكل الميزانية

يجب هيكلة ميزانية المشروع وفقا لفئات التكلفة (CC) التالية، وفقا للائحة (EU) 2021/1059[19].

1. تكاليف الموظفين

تتكون نفقات الموظفين من إجمالي تكاليف توظيف الموظفين الذين يستخدمهم الشريك الرئيسي أو الشركاء الرئيسيون في المشروع لتنفيذ المشروع (الموظفون المعينون بالفعل أو المتعاقد معهم خصيصا من أجل المشروع. ينبغي رسميا تعيين الموظفين غير المتعاقد معهم خصيصا للمشروع).

تقتصر التكاليف المؤهلة في هذه الفئة على ما يلي:

- دفع المرتبات المتصلة بالأنشطة التي لن تضطلع بها المؤسسة بدون المشروع، والمنصوص عليها في وثيقة الاستخدام، إما في شكل عقد عمل أو قرار تعيين، أو بموجب القانون، وتتعلق بالمسؤوليات المحددة في الوصف الوظيفي للموظف المعني؛ ويجوز مساواة المدفوعات المقدمة إلى أشخاص طبيعيين عاملين بموجب عقد غير عقد توظيف أو عمل بمدفوعات المرتبات، ويعتبر هذا العقد وثيقة توظيف؛
- أي تكاليف أخرى مرتبطة مباشرة بمدفوعات الرواتب التي يتكبدها ويدفعها صاحب العمل، مثل ضرائب العمل والضمان الاجتماعي بما في ذلك المعاشات التقاعدية، المنصوص عليها في وثيقة العمل أو بموجب القانون، وفقا للتشريع الوطني، والتي لا يمكن استردادها من قبل صاحب العمل.

يرجى ملاحظة أن الميزانية المخصصة لفئة التكلفة 1 "تكاليف الموظفين" لا يمكن أن تكون أعلى من 40٪ من إجمالي التكاليف المؤهلة للمشروع.

2. التكاليف المكتبية والإدارية

يتم احتساب التكاليف المكتبية والإدارية **بمعدل ثابت قدره 15٪**[20] من تكاليف الموظفين المباشرة والمؤهلة للمشروع والمبلغ عنها والتي قبلتها MA وتشمل جميع العناصر التالية: إيجار المكتب، التأمين، الضرائب المتعلقة بالمباني التي يوجد بها الموظفون ومعدات المكتب (مثل التأمين ضد الحريق أو السرقة)، المرافق (مثل الكهرباء، التدفئة والمياه)؛ اللوازم المكتبية، المحاسبة، الارشفة، الصيانة والتنظيف والتصليح، الأمن، أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل الهاتف والفاكس، الإنترنت، الخدمات البريدية وبطاقات العمل)، الرسوم المصرفية لفتح حساب وإدارته أو حسابات التي يتطلب فيها تنفيذ المشروع فتح حساب منفصل؛ ورسوم المعاملات المالية عبر الوطنية.

لا يمكن الإبلاغ عن تكاليف البنود المذكورة أعلاه، بما في ذلك تكاليف الموظفين المتعلقة بالمحاسبة العامة والأمن، تحت أي فئة أخرى من فئات التكاليف.

التعاقد الفرعي

إذا كان شركاء المشروع أو الشريك الرئيسي غير قادرين على إنجاز نشاط معين للمشروع، فقد يتم الاستعانة بمصادر خارجية لهذا النشاط من مقاولين فرعيين. غير أن الأنشطة المسندة إلى متعاقدين فرعيين لن تشمل، تحت أي ظرف من الظروف، الجزء الأكبر من المهام الأساسية للمشروع، بما في ذلك الاستعانة بمصادر خارجية كاملة في مجالي الإدارة والاتصالات. علاوة على ذلك، لا يمكن للشريك الرئيسي وشركاء المشروع والشركاء المرتبطين العمل كمقاولين فرعيين.

[19] يرجى ملاحظة أن ضريبة القيمة المضافة VAT مؤهلة لجميع المشاريع التي تقل تكلفتها الإجمالية عن 5 ملايين يورو.
[20] سيقوم النموذج الإلكتروني تلقائيا بحساب النسبة المئوية بنسبة 15٪ من تكاليف الموظفين المباشرة.

3. تكاليف السفر والإقامة

تشير التكاليف الواردة تحت هذه الفئة إلى نفقات سفر وإقامة موظفي المؤسسة المقدمة للطلب/الشركاء و/أو غيرهم من الأشخاص المعنيين، لمهمات ضرورية لتنفيذ المشروع بشكل فعالا.

يتم احتساب تكاليف السفر والإقامة **بمعدل ثابت قدره 15٪**[21] من تكاليف الموظفين المباشرة المؤهلة والمبلغ عنها للمشروع والتي قبلتها MA. لا يتعين على الشركاء توثيق أو إثبات أن النفقات قد تم تكبدها ودفعها، ولن يتم طلب أي مستندات تؤكد أن السعر الثابت يتوافق مع واقع التكاليف.

تندرج تكاليف السفر والإقامة للخبراء الخارجيين ومقدمي الخدمات ضمن فئة تكاليف الخبرة والخدمات الخارجية المدرجة تحت النقطة 6 أدناه ويجب تضمينها في عقد الخدمة.

4. البنية التحتية والأشغال

تتعلق التكاليف في هذه الفئة بالاستثمار في البنية التحتية والأشغال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع.

تقتصر النفقات المؤهلة تحت هذا البند على:

(a) شراء الأراضي بمبلغ يصل إلى 10٪ من إجمالي النفقات المؤهلة للمشروع المعني؛ بالنسبة للمواقع المهجورة وتلك التي كانت تستخدم سابقًا في الأنشطة الصناعية والتي تتضمن مبانٍ، يجب زيادة هذا الحد إلى 15٪؛

(b) تراخيص البناء؛

(c) مواد البناء؛

(d) العمالة؛

(e) التدخلات المتخصصة (مثل معالجة التربة وإزالة الألغام).

جميع التكاليف المتعلقة بالوفاء بالمعايير والالتزامات المتعلقة بطبيعة الاستثمار (مثل دراسات الجدوى، تقييمات الأثر البيئي، وتقييم الآثار المتوقعة لتغير المناخ)، يجب إدراجها في فئة التكلفة 6 - الخبرة الخارجية وتكاليف الخدمات، ما لم تكن قد أدمجت بالفعل في عقد شراء البنية الأساسية.

يجب على الشركاء ضمان حصولهم/سيحصلون على تصاريح البناء اللازمة لتجنب أي مشكلة تمنع التنفيذ الصحيح وفي الوقت المناسب للبنى التحتية والأعمال.

بعد إغلاق المشروع، يجب استيفاء متطلبات معينة تتعلق بملكية الاستثمارات ومتانتها، وتنطبق قواعد محددة على الشركاء الذين يعلنون عن تكاليف متعلقة بالاستثمارات في البنية التحتية.

عليه، تسدد مساهمة البرنامج إذا كانت البنى التحتية الممولة أو الاستثمارات الإنتاجية خاضعة، في غضون خمس سنوات من الدفعة النهائية للمشروع، لأي مما يلي:

(a) وقف أو نقل نشاط إنتاجي خارج المناطق المؤهلة التي تلقى فيها الدعم؛

(b) تغيير في ملكية بند من بنود البنية التحتية الى شركة أو هيئة عامة ميزه غير مستحقة؛

(c) حدوث تغيير جوهري يؤثر على طبيعته أو أهدافه أو ظروف تنفيذه ومن شأنه أن يؤدي إلى تقويض أهدافه الأصلية.

5. تكاليف المعدات

تتعلق تكاليف هذه الفئة بالمعدات المشتراة (جديدة أو مستعملة[22])، أو مستأجرة من قبل شركاء المشروع، والتي لا تغطيها بالفعل فئة التكلفة 6 - التكاليف المكتبية والإدارية، وضرورية لإنجاز أنشطة المشروع. لا يسمح بشراء معدات في السنة الأخيرة من تنفيذ المشروع، إلا بإذن رسمي مسبق من MA.

[21] سيقوم النموذج الإلكتروني تلقائيا بحساب النسبة المئوية بنسبة 15٪ من تكاليف الموظفين المباشرة.

[22] بالنسبة للمعدات المستعملة ووفقا للمادة 43.2 من لائحة Interreg (EU) 2021/1059: قد تكون التكاليف المتعلقة بالمعدات المستعملة مؤهلة وفقا للشروط التالية: (أ) لم يتم تلقي أي مساعدة للشراء الأصلي لتلك المعدات من صناديق Interreg أو الصناديق المدرجة في CPR25؛ (ب) إذا كان السعر لا يتجاوز السعر المقبول عموما في السوق المعنية؛ (ج) أن يكون لديه الخصائص التقنية اللازمة للمشروع ويتوافق مع جميع القواعد والمعايير المعمول بها.

تقتصر النفقات المؤهلة في إطار فئة التكلفة هذه على ما يلي:

(a) معدات مكتبية؛

(b) معدات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات[23]؛

(c) أثاث وتجهيزات؛

(d) معدات المختبرات؛

(e) الات وأدوات؛

(f) أدوات أو أجهزة؛

(g) مركبات؛

(h) معدات محددة أخرى لازمة للمشروع.

6. تكاليف الخبرة والخدمات الخارجية

تشير تكاليف هذه الفئة الى الخبرة والخدمات الخارجية التي يقدمها كيان عام أو خاص، أو من قبل شخص طبيعي، بخلاف شركاء المشروع. يتم التعاقد مع خبراء خارجيين ومقدمي خدمات للقيام ببعض المهام والأنشطة الأساسية لتنفيذ المشروع. تدفع تكاليف الخبرة والخدمات الخارجية على أساس عقود أو اتفاقات مكتوبة ذات قيمة معادلة، مدعومة بفواتير أو مطالبات ملموسة وموثقة يصدرها مقدمو السلع/الخدمات. يجب أن تكون هذه التكاليف متوائمة مع أسعار السوق الحالية وألا تكرر التكاليف المدرجة بالفعل في الميزانية تحت فئات أخرى (مثل الموارد البشرية). تقتصر النفقات المؤهلة في إطار فئة التكلفة هذه على ما يلي:

(a) الدراسات أو الاستقصاءات (مثل التقييمات، والاستراتيجيات، والمذكرات المفاهيمية، وخطط التصميم، والكتيبات)؛

(b) التدريب؛

(c) الترجمات؛

(d) تطوير وتعديل وتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات والموقع الإلكتروني[24]؛

(e) الترويج والاتصال والدعاية والأنشطة الترويجية والمواد أو المعلومات المتعلقة بالمشروع؛

(f) الإدارة المالية؛

(g) الخدمات المتعلقة بتنظيم وتنفيذ فعاليات أو اجتماعات (بما في ذلك إيجار، تقديم الطعام والترجمة الفورية)؛

(h) المشاركة في الفعاليات (مثل رسوم التسجيل)؛

(i) خدمات الاستشارة القانونية والتوثيق، خبرة تقنية ومالية وغيرها من الخدمات الاستشارية والمحاسبية المتصلة تحديدا بالمشروع؛

(j) حقوق الملكية الفكرية؛

(k) التحقق من النفقات و/أو التصديق عليها التي يقوم بها المراقبون المعتمدون.

(l) تقديم ضمانات من مصرف أو مؤسسة مالية أخرى حيثما يقتضي البرنامج أو التشريع الوطني ذلك.

(m) سفر وإقامة الخبراء الخارجيين والمتحدثين ورؤساء الاجتماعات ومقدمي الخدمات؛

(n) الخبرات والخدمات المحددة الأخرى اللازمة للمشروع.

[23] يتم شراء معدات تكنولوجيا المعلومات لموظفي المشروع خلال السنة الأولى من التنفيذ.

[24] سيتم توفير موقع المشروع الإلكتروني مجانا من قبل البرنامج وبالتالي فهو غير مؤهل على هذا النحو، ولكن التكاليف المتعلقة بإدارة موقع المشروع الذي يوفره البرنامج مؤهلة. لا يمكن الإذن بتصميم أدوات ومنصات منفصلة لتكنولوجيا المعلومات إلا في حالات استثنائية وبعد موافقة مدير الاتصالات في البرنامج استنادا إلى وصف مفصل يقدمه المشروع، عندما تلزم لهدف محدد أو في صميم المشروع.

5.6.4. سعر الصرف

النفقات المدفوعة بأي عملة غير اليورو تحول إلى اليورو باستخدام سعر الصرف المحاسبي الشهري[25] للمفوضية في الشهر الذي قدمت فيه تلك النفقات للتحقق منها.

6.6.4. مصادر التمويل

في إطار برنامج Interreg NEXT MED، تمثل أموال منح Interreg (بما في ذلك صناديق ERDF وIPA وNDICI) ما يصل إلى 92٪ من إجمالي التكاليف المؤهلة للمشروع؛ وبالتالي فإن نسبة ال 8٪ المتبقية من الميزانية يتحملها الشركاء الذين يجب عليهم ضمان التمويل المشترك لأنشطتهم من مصادر تمويل أخرى (انظر أدناه).

معدل التمويل المشترك هو نفسه لجميع الشركاء في المشروع، بغض النظر عن وضعهم القانوني أو دورهم داخل المشروع.

يجب تمويل الجزء من النفقات التي لا تغطيها منحة Interreg من قبل كل مؤسسة من خلال تمويل مشترك، والذي يمكن أن يتخذ الأشكال التالية:

مصدر تمويل مشترك عام:

- **مساهمة عامة مخصصة**: تمويل عام وطني أو إقليمي أو محلي مقدم مباشرة من الأموال المخصصة للشركاء العموميين أو ما يعادلها من الأموال العامة. يمكن اعتبار تكاليف الموظفين الداخلية مساهمة مخصصة.
- **مساهمة عامة تلقائية**: تمويل عام وطني أو إقليمي أو محلي، والذي يتم الحصول عليه من خلال آليات التمويل المشترك التي أنشأتها على وجه التحديد دول أعضاء محددة (مثل إيطاليا وتركيا واليونان)[26]؛

مصدر تمويل مشترك خاص:

- **مساهمة خاصة**: تمويل خاص قائم على الأموال الخاصة للشركاء من القطاع الخاص. يمكن اعتبار تكاليف الموظفين الداخلية مساهمة خاصة.

يجب تحديد طبيعة ومقدار مساهمة كل شريك في المشروع، سواء كانت عامة / شبه عامة أو خاصة، في نموذج التقديم.

7.6.4. مبدأ عدم الربح

وفقا للمادة 192 (3) من اللائحة المالية (EU) 2018/1046، لن يكون للمنح غرض أو تأثير تحقيق ربح في إطار المشروع.

في حالة تحقيق ربح، يحق للسلطة الادارية MA استرداد نسبة الأرباح المئوية من مساهمة الاتحاد الأوروبي في التكاليف المؤهلة التي تكبدها الشريك بالفعل لتنفيذ المشروع. يعرف الربح بأنه "فائض المقبوضات على التكاليف المؤهلة التي وافقت عليها السلطة الإدارية عند تقديم طلب دفع الرصيد".

7.4. المقترحات غير المؤهلة

مقترحات المشاريع المتعلقة فقط أو بشكل أساسي بالأنشطة التالية غير مؤهلة:

- تمويل مشاركات فردية في ورشات عمل، مؤتمرات ومحاضرات؛
- منح فردية للدراسات أو الدورات التدريبية؛
- الأنشطة الأكاديمية والبحثية البحتة والموجهة؛
- دراسات؛
- مؤتمرات لمرة واحدة: يمكن تمويل المشاركة بالمؤتمرات إذا كانت جزءا من مجموعة واسعة من الأنشطة التي سيتم تنفيذها في فترة تنفيذ المشروع. لهذه الأغراض، فإن الأنشطة التحضيرية لمؤتمر ما ونشر أعمال المؤتمر لا تشكل في حد ذاتها "أنشطة أوسع نطاقا".

[25] يرجى الاطلاع على: https://commission.europa.eu/funding-tenders/procedures-guidelines-tenders/information-contractors-and-beneficiaries/exchange-rate-inforeuro_en

[26] ينبغي على الشركاء المعنيين الاتصال بسلطاتهم الوطنية للحصول على مزيد من المعلومات عن آليات التمويل المشترك هذه.

- مشاريع ممولة من خلال مبادرات أخرى للاتحاد الأوروبي أو جهات مانحة أخرى. **من الضروري تجنب أي "تمويل مزدوج"**، لتحقيق هذه الغاية يجوز لسلطة الإدارة إجراء أي مشاورات تراها مناسبة.

8.4. حالات الاستبعاد

من أجل حماية المصالح المالية للاتحاد، تنشئ المفوضية وتشغل نظاما للكشف المبكر والاستبعاد[27].

يجب على الموظف المفوض من MA استبعاد المتقدمين والشركاء المشار إليهم في المادة 135 (2) من اللائحة (EU) 1046/2018 من المشاركة في إجراءات المنح أو من اختيارهم لتنفيذ أموال الاتحاد حيث يشارك هؤلاء المتقدمون والشركاء في واحدة أو أكثر من حالات الاستبعاد التالية[28]:

(a) المؤسسة مفلسة، يخضعون لإجراءات تعسر أو تصفية، موجوداتهم تدار من قبل مصفين أو محكمة، هم في ترتيب مع دائنين، أنشطتهم التجارية معلقة، أو أنهم في أي حالة مماثلة ناشئة عن إجراء مماثل منصوص عليه في قانون الإتحاد أو القانون الوطني؛

(b) ثبت بحكم نهائي أو قرار إداري نهائي أن المؤسسة تنتهك التزاماتها المتعلقة بدفع الضرائب أو اشتراكات الضمان الاجتماعي وفقا للقانون المعمول به؛

(c) إذا ثبت بحكم نهائي أو قرار إداري نهائي أن المؤسسة مذنبة بارتكاب سوء سلوك مهني جسيم بانتهاكها القوانين أو اللوائح المعمول بها أو المعايير الأخلاقية للمهنة التي ينتمي إليها الشخص أو المؤسسة، أو بارتكابها أي سلوك غير مشروع له تأثير على مصداقيتها المهنية عندما يدل هذا السلوك على نية غير مشروعة أو إهمال جسيم؛

(d) إذا ثبت بحكم نهائي أن المؤسسة مذنبة بالاحتيال أو الفساد، السلوك المتصل بمنظمة إجرامية، غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، الجرائم الإرهابية أو المرتبطة بالأنشطة الإرهابية وعمل الأطفال أو غيرها من الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر؛

(e) أظهرت المؤسسة أوجه قصور كبيرة في الامتثال للالتزامات الرئيسية في تنفيذ التزام قانوني ممول من الميزانية؛

(f) ثبت بحكم نهائي أو قرار إداري نهائي أن المؤسسة قد ارتكبت مخالفة بالمعنى المقصود في المادة 1 (2) من لائحة المجلس (EC, Euratom) 2988/95؛

(g) إذا ثبت بحكم نهائي أو قرار إداري نهائي أن المؤسسة أنشت كيانا في ولاية قضائية مختلفة بقصد التحايل على الالتزامات المالية أو الاجتماعية أو أي التزامات قانونية أخرى في الولاية القضائية لمكتبه المسجل أو إدارته المركزية أو مكان عمله الرئيسي؛

(h) ثبت بحكم نهائي أو قرار إداري نهائي أن المؤسسة قد أنشئت بالقصد المشار إليه في النقطة (g).

(i) علاوة على ذلك، سيتم استبعاد المتقدمين والشركاء اللذين لم يستكملوا عمليات المعالجة في برامج ENPI CBC و ENI CBC MED أو وفي مشاريع Interreg NEXT MED الممولة، من تلقي أموال الاتحاد إذا تم اختيار المشروع. هذا يعني أنه سيتم منح المنحة بشرط السداد الكامل للدين إلى MA أو إلى المنظمة الدائنة قبل توقيع عقد المنحة. إذا لم يتم استيفاء الشرط بحلول موعد نهائي تحدده MC عند منح المشروع، يجب على مقدم المقترح (أو الشريك الرئيسي) أن يستبدل شريك المشروع الذي لم يسدد الديون. في حالة ما إذا كان الدين غير المسدد يتعلق بمقدم المقترح نفسه، فلن يسمح بأي تبديل. في مثل هذه الحالات سيتم إلغاء المنحة ولن يتم توقيع العقد. عندما يكون هناك دليل على معرفة MA أو NAs أن مقدم المقترح / الشريك مدين لبرامج أخرى تدعمها صناديق Interreg، يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار في عملية الاختيار وفي قرار المنح من قبل MC.

على المشارك أو المتعاقد من الباطن أو المؤسسة الذي يعتزم المرشح أو مقدم العطاء الاعتماد على صفته، إذا طلب ذلك موظف التفويض المسؤول وحيثما كان ذلك ضروريا لضمان حسن سير الإجراء، أن يقدم ما يلي[29]:

- دليل مناسب على أنه ليس في إحدى حالات الاستبعاد؛

[27] يرجى الرجوع إلى المادة 135 من اللائحة (EU, Euratom) رقم 1046/2018.
[28] يرجى الرجوع إلى المادة 136 من اللائحة (EU, Euratom) رقم 2018/1046.
[29] يرجى الرجوع إلى المادة 137(2) من اللائحة (EU, Euratom) رقم 1046/2018.

- معلومات عن الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الأعضاء في الهيئة الإدارية، أو التنظيمية أو الإشرافية للمشارك أو الذين يتمتعون بسلطات تمثيل، اخذ القرار أو السيطرة فيما يتعلق بذلك المشارك، بما في ذلك الأشخاص والكيانات داخل هيكل الملكية والسيطرة والمالكين المستفيدين، والأدلة المناسبة على عدم وجود أي من هؤلاء الأشخاص في إحدى حالات الاستبعاد؛
- دليل مناسب على أن الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يتحملون مسؤولية غير محدودة عن ديون ذلك المشارك ليسوا في حالة استبعاد.

يجب ألا تتجاوز مدة الاستبعاد أيا مما يلي[30]:

- المدة، إن وجدت، التي يحددها الحكم النهائي أو القرار الإداري النهائي لدولة عضوه بالاتحاد؛
- في حالة عدم وجود حكم نهائي أو قرار إداري نهائي، خمس[31] أو ثلاث سنوات[32].

يوجد تضارب في المصالح[33] عندما تتعرض الممارسة النزيهة والموضوعية لوظائف الفاعل المالي أو أي شخص آخر للخطر لأسباب تتعلق بالأسرة، الحياة العاطفية، القرابة السياسية او الوطنية، المصلحة الاقتصادية أو أي مصلحة شخصية أخرى مباشرة أو غير مباشرة.

لهذا السبب، لا يجوز لجميع الجهات المالية الفاعلة، بما في ذلك السلطات الوطنية على أي مستوى، المشاركة في تنفيذ الميزانية تحت الإدارة المباشرة وغير المباشرة والمشتركة، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لها أو التدقيق أو المراقبة، اتخاذ أي إجراء قد يتعارض مع مصالح الاتحاد. يجب أيضا أن تتخذ التدابير المناسبة لمنع نشوء تضارب في المصالح في المهام التي تقع تحت مسؤوليتها، ومعالجة الحالات التي قد ينظر إليها موضوعيا على أنها تضارب في المصالح.

تجدر الإشارة أيضا إلى أنه سيتم استبعاد الشركاء الرئيسيين والشركاء الذين انتهكوا الالتزامات الواردة في عقود المنح والمرفقات ذات الصلة.

9.4. القدرة المالية

من أجل تقليل مخاطر الصعوبات في تنفيذ المشروع، يتم إجراء فحص تلقائي للقدرة المالية عند تقييم مقترحات المشاريع بناء على المعلومات الواردة في النموذج الإلكتروني والمثبتة من خلال المستندات الداعمة التي يتعين تقديمها من قبل المتقدمين / الشركاء الخاصين أثناء فحص الأهلية.

يهدف الفحص إلى تقييم ما إذا كان لدى مقدم المقترح / الشركاء مصادر تمويل مستقرة وكافية للحفاظ على الأنشطة طوال فترة تنفيذ المشروع والمشاركة في تمويله.

كمبدأ عام، يجب أن يثبت فحص القدرة المالية أن مقدم المقترح / الشريك الخاص:

- لديه سيولة كافية - قادر على تغطية التزاماته قصيرة الأجل؛
- مستقل ماليا؛
- موسر - قادر على تغطية التزاماته المتوسطة والطويلة الأجل.

يجب على كل مقدم طلب / شريك خاص ملء شبكة التقييم الذاتي والتي ستكون جزءا من النموذج الإلكتروني.

في حالة الشركات الخاصة، يجب استيفاء المعايير التالية:

- معدل المنحة: نسبة "إجمالي المنحة المطلوبة مقسومة على عدد سنوات المشروع" / "رأس المال بما في ذلك الاحتياطيات" أقل من 1
- معدل السيولة: نسبة "الأصول المتداولة" + "النقد وما يعادلها" / "المطلوبات المتداولة" أعلى من 1

[30] يرجى الرجوع إلى المادة 139 من اللائحة (EU, Euratom) رقم 1046/2018.
[31] خمس سنوات من الاستبعاد للحالات المشار إليها في النقطة (d) من المادة 136 (1).
[32] ثلاث سنوات من الاستبعاد للحالات المشار إليها في النقاط (c) و (e) إلى (h) من المادة 136 (1).
[33] يرجى الرجوع إلى المادة 61 من اللائحة (EU, Euratom) رقم 1046/2018.

- معدل الدين: نسبة "إجمالي الديون" / "إجمالي الأصول" أقل من 0.8
- معدل الربح التشغيلي: هناك ربح تشغيلي إيجابي

يجب على الشركات الخاصة التي تعمل كمتقدمين تلبية 3 من أصل 4 معايير أعلاه من أجل تمويلها؛ في حالة عدم استيفاء هذا الشرط، سيتم رفض المقترح على هذا الأساس الوحيد.

الشركات الخاصة التي تعمل كشركاء لا تستوفي 3 من أصل 4 معايير أعلاه ستكون سيتم اعتبارها في خطر؛ قد تشمل التدابير المضادة الإصدار الإلزامي لضمان مالي لصالح مقدم المقترح قبل توقيع عقد المنحة.

في حالة الشركاء الخاصين غير الربحين (على سبيل المثال: المنظمات غير الحكومية) يجب احترام المعايير التالية:

- معدل السيولة: نسبة "الأصول المتداولة" + "النقد وما يعادلها" / "المطلوبات المتداولة" أعلى من 1
- معدل الدين: نسبة "إجمالي الديون" / "إجمالي الأصول" أقل من 0.8
- معدل المنحة: النسبة "إجمالي المنحة المطلوبة مقسوما على عدد سنوات المشروع" / "الإعانات" أقل من 1

يجب على المنظمات الخاصة غير الربحية التي تعمل كمتقدمين تلبية 2 من أصل 3 معايير أعلاه من أجل التمويل؛ في حالة عدم استيفاء هذا الشرط، سيتم رفض المقترح على هذا الأساس الوحيد.

سيتم اعتبار المنظمات الخاصة غير الربحية التي تعمل كشركاء لا يستوفون 2 من أصل 3 معايير أعلاه معرضة للخطر؛ ويمكن أن تشمل التدابير المضادة إصدار ضمان مالي إلزامي لصالح مقدم المقترح قبل توقيع عقد المنحة.

إذا تم تمرير المقترح إلى STEP2 (انظر الفصل 5)، يطلب من المتقدمين / الشركاء الخاصين تسليم المستندات الداعمة المدرجة في الفقرة 5.4.2 (أي الميزانيات العمومية وتقارير التدقيق الخ) التي استخدمت لملء شبكة القدرات المالية للتقييم الذاتي. سيتحقق MA / JS من صحة الحسابات المبلغ عنها في شبكة التقييم الذاتي، والامتثال للوثائق المقدمة. في حالة عدم تطابق البيانات / عدم اتساقها، قد يطلب MA / JS توضيحا من مقدم المقترح.

في حالة عدم تقديم التوضيح المطلوب خلال الموعد النهائي المحدد، سيتم الانتهاء من التقييم المالي باتباع النهج الأكثر حكمة، أي أن المعايير المعنية ستعتبر "غير مستوفاة".

5. التقييم

1.5. عملية التقييم

يتم تقديم مقترحات المشاريع في مرحلة واحدة.

سيتم النظر فقط في المقترحات التي تستوفي الشروط المسبقة التالية للتقييم:

1. تم تقديمه بالكامل وبجميع أجزائه باستخدام النظام الإلكتروني.
2. تم التقيد بالموعد النهائي المحدد في الدعوة لتقديم المقترحات.
3. تم تقديمه باللغة الإنكليزية أو بالفرنسية.

تتم عملية الاختيار بخطوتين مختلفتين.

الخطوة 1

A. **التحقق الإداري** (الامتثال للمعايير المعلن عنها في القسم 4)

B. **التقييم التشغيلي:**

- الصلة "الملائمة"

- جودة التصميم
- القدرة التشغيلية والمالية،
- الفعالية
- الديمومة
- فعالية التكلفة.
- المبادئ الافقية

الخطوة 2

A. التقييم الاستراتيجي:

- لصلة (لمعايير 1.1 و2.1 و4.1)

B. التحقق من أهلية مؤسسات المتقدمين والشركاء.

2.5. المنهجية والعلامات

عند إجراء التقييم، سيتم استخدام منهجية مشتركة ومجموعة من العلامات. يعتمد نظام العلامات على مجموع علامات قصوى تبلغ 100 نقطة وسيتم تقييمه إلى أي مدى يفي كل مقترح بمعايير المنح. سيعتمد هذا التقييم على المعلومات المقدمة في النموذج الإلكتروني فقط. سيتم منح كل معيار علامة بين 1 و4 من قبل المقيمين الخارجيين (للخطوة 1) وأعضاء مجلس التقييم (للخطوة 2). يتوافق إطار التقييم مع التصنيف التالي:

1. **ضعيف**. لا يتناول المقترح المعيار قيد النظر. يتم التعامل مع المعيار بطريقة غير كافية، أو هناك نقاط ضعف متأصلة خطيرة أكثر من نقاط القوة.
2. **مقبول**. يظهر المقترح سمات كافية فيما يتعلق بمعيار التقييم على الرغم من اكتشاف بعض نقاط الضعف الملحوظة. سيكون من الضروري إدخال تحسينات.
3. **جيد**. يعالج المقترح المعيار بشكل جيد للغاية، على الرغم من أن بعض التحسينات لا تزال ممكنة. تظهر الميزات المحددة جودة شاملة جيدة.
4. **جيد جدا**: يعالج المقترح بنجاح جميع الجوانب ذات الصلة بالمعيار. أية أوجه القصور تعتبر ثانوية.

لا يمكن إسناد درجات **عشرية أو صفر**.

معايير المنح	أعلى علامة
1. الصلة "الملائمة"	**24 نقطة**
2. جودة التصميم	**16 نقطة**
3. القدرة التشغيلية والمالية	**12 نقطة**
4. الفعالية	**20 نقطة**
5. الاستدامة	**12 نقطة**
6. فعالية التكلفة	**12 نقطة**
7. المبادئ الافقية	**4 نقاط**

المجموع	100 نقطة

بالنسبة لكل معيار من معايير المنح، تشمل علامات التقييم أقسام فرعية محددة يتم تقيمها من 1 إلى 4 نقاط. العلامة الكلية للتقييم هي مجموع علامات الأقسام الفرعية.

سيتم تقييم **الصلة** "الملائمة" أولا خلال الخطوة 1 من قبل المقيمين الخارجيين (EE) وسيتم نقل علاماتها (بحد أقصى 12 نقطة) إلى الخطوة 2.

في الخطوة 2 **"التقييم الاستراتيجي"**، سيقوم مجلس التقييم AB بتقييم المعايير 1.1 و2.1 و4.1 من معيار الصلة "الملائمة" وسيتم إضافة درجاتها (بحد أقصى 12 نقطة) إلى تلك الواردة في الخطوة 1.

بعد الخطوة 2، قد يحصل المقترح على مجموع 100 نقطة كحد أقصى.

سيتم تطبيق **حدين أدنى للجودة** أثناء عملية التقييم. سيتم استبعاد المقترحات التي لا تستوفي الحدود الدنيا هذه تلقائيا من عملية التقييم:

- بعد الخطوة 1 "التقييم التشغيلي"، يجب أن تحصل المقترحات على علامة **لا تقل عن 75 من أصل 88 نقطة**. من بين المشاريع التي حققت الحد الأدنى ومن اجل التقييم في إطار الخطوة 2.
- بعد الخطوة 2 "التقييم الاستراتيجي"، يجب أن تحقق المقترحات علامة **لا تقل عن 16 من أصل 24 نقطة لمعيار الصلة "الملائمة"**.

يتكون مجلس التقييم (AB) - الذي تنشئه لجنة المتابعة MC - من ممثل واحد وبديل واحد لكل بلد مشارك ويتحمل بشكل جماعي مسؤولية إجراء تقييم مقترحات المشاريع والإشراف ومراجعة نتائج العمل الذي يقوم به المقيمون الداخليون والخارجيون. علاوة على ذلك، سيقوم مجلس التقييم بتقييم المقترحات التي وصلت إلى الخطوة 2 من التقييم من خلال تقييم القيمة المضافة الاستراتيجية للمقترح وتسجيل 12 نقطة إضافية المعايير الصلة "الملائمة" 1.1 و2.1 و4.1 من شبكة التقييم.

سيعمل موظفو السلطة الإدارية والسكرتارية المشتركة والمكاتب الفرعية كمقيمين داخليين لإجراء التحقق الإداري، في حين ستعين السلطة الإدارية المقيمين الخارجيين المسؤولين عن التقييمات التشغيلية من خلال دعوة للتعبير عن الاهتمام.

على وجه الخصوص، يوافق مجلس التقييم على تقارير التقييم بعد كل خطوة من خطوات التقييم ويقرر مقترحات المشاريع المدرجة في القائمة المختصرة التي سيتم تقديمها إلى MC للموافقة عليها ولتمريرها للخطوة 2 وأخيرا، لقرار منح المنحة. يتمتع كل عضو بحقوق تصويت متساوية ويتم تعيينه على أساس وظيفي. يجب أن يكون محايدا وخاليا من تضارب المصالح وأن يمتلك القدرات الفنية والإدارية اللازمة لإبداء رأي مستنير بشأن المقترحات وتقييم القيمة المضافة الاستراتيجية للمقترحات.

3.5. الخطوة 1

1.3.5. التحقق الإداري

سيتم أولا تقييم جميع المقترحات المقدمة الكترونيا فيما يتعلق بامتثالها للمتطلبات المفصلة في القسم 4.

إذا كان المقترح لا يفي بمعايير الأهلية، سيرفض المقترح على هذا الأساس.

سيتم النظر فقط في المقترحات التي تجتاز التحقق الإداري من خلال الامتثال لجميع المعايير المدرجة في **"قائمة المراجعة الإدارية"** في خطوات التقييم التالية (انظر الجدول أدناه).

تملأ من قبل مقدم المقترح		**قبل إرسال طلبك، الرجاء التحقق من أن كل نقطة من النقاط التالية هي كاملة وتستوفي المعايير التالية لنموذج التقديم:**
نعم	**لا**	
التحقق الإداري		

		1. جميع المتطلبات الموجودة في الفصل 4 مستوفاة من قبل المشروع. (عمليات تحقق آلي تتم بواسطة النموذج الإلكتروني)
		2. تم تحميل النسخة الإلكترونية/الممسوحة ضوئيا لتصريح مقدم المقترح في نظام التقديم الإلكتروني. على ورقة مروسة و/او ومختومه مؤرخة وموقعة[34].
		3. جميع المعلومات الإجبارية والمطلوبة مذكوره في **اقرار مقدم المقترح**.
		4. النسخة الإلكترونية/الممسوحة ضوئيا لبيان الشريك لكل من الشركاء تم تحميلها في النظام وهي: • على ورق مروس و/او مختوم • مؤرخة • موقعة.
		5. جميع المعلومات المطلوبة والإجبارية موجودة في ***بيان الشريك***.
		6. إذا كان متوقعا مشاركة شريك استشاري في المقترح، تم تحميل النسخة الإلكترونية أو الممسوحة ضوئيا من بيان الشريك الاستشاري على نظام التقديم عبر الإنترنت وهي: • على ورق مروس و/او مختوم • مؤرخة • موقعة.
		7. جميع المعلومات المطلوبة والإجبارية موجودة في ***بيان الشريك الاستشاري***.
		8. إذا كان هنالك منظمة دولية مشاركة، النسخة الإلكترونية/الممسوحة ضوئيا لبيان المنظمة الدولية تم تحميله في النظام الإلكتروني وهي: • على ورق مروس و/او مختوم • مؤرخة • موقعة.
		9. جميع المعلومات المطلوبة والإجبارية موجودة في ***بيان المنظمة الدولية***.
		10. إذا كان هنالك شركاء مساندين، النسخة الإلكترونية/الممسوحة ضوئيا لبيان الشركاء المساندين تم تحميله في النظام الإلكتروني وهي: • على ورق مروس و/او مختومة • مؤرخة • موقعة.
		11. جميع المعلومات المطلوبة والإجبارية في بيان الشركاء المساندين موجودة.
		12. التقييم الذاتي للدعم الحكومي (لمقدم المقترح والشركاء) تم تعبئته حسب النموذج المزود من البرنامج وتحميله مع النموذج الإلكتروني للطلب.

[34] عند توفرها، يوصى بشدة بالتوقيعات الإلكترونية المؤهلة التي تلبي متطلبات لائحة (الاتحاد الأوروبي) 2014/910.

13. التقييم البيئي: يملأ القسم 3 من النموذج الإلكتروني (فقط للمقترحات في إطار أولويات البرنامج 1 و2)		

أي تناقض أو عدم امتثال يتم تحديده أثناء التحقق الإداري سيؤدي إلى رفض المقترح. مع ذلك، في حالة وجود أخطاء طفيفة أو تناقضات في المقترح الإلكتروني و/أو الوثائق المقدمة، وبعد إعلام السلطة الإدارية، سيتم منح مقدمي المقترحات 14 يوم تقويمي لتقديم التوضيحات.

ستطلب التوضيحات فقط عندما تكون المعلومات المقدمة غير واضحة، مما يحول دون قيام السلطة الإدارية بإجراء تقييم موضوعي. **لن يتم طلب وثائق مفقودة وعليه سيتم رفض المقترح.**

ينطبق أيضا في حالة طلب السلطة الإدارية من مقدم المقترح معلومات محددة للامتثال للتقييم البيئي. في الواقع، بناء على تقييم سلطة الإدارة *للقسم 2.6.1. الاستدامة البيئية*، وبغض النظر عن الأولوية التي يتم تناولها، قد يطلب من أي مقدم المقترح ملء *القسم 3 التقييم البيئي*.

سيتم طلب التوضيح فقط عبر الايميل من مقدم المقترح المشار اليه في النموذج الإلكتروني. سيؤدي عدم تقديم توضيحات خلال المهلة المحددة إلى رفض المقترح على هذا الأساس.

السلطة الإدارية ليست مسؤولة عن عناوين البريد الإلكتروني الخاطئة المشار إليها في النموذج الإلكتروني و / أو استحالة تسليم البريد الإلكتروني لأي سبب فني.

تتولى وحدة التشغيل والتفويض التابعة لسلطة الإدارة، وبدعم من المقيّمين الداخليين، مسؤولية التحقق من الامتثال الإداري. ستنشر نتائج التحقق الإداري، التي وافق عليها رئيس وحدة التشغيل والتفويض، على الموقع الإلكتروني للبرنامج مع النتائج النهائية.

2.3.5. التقييم التشغيلي

سيتم تقييم المقترحات التي اجتازت التحقق الإداري بناء على **22 معيار منح**. ومنها (المعيار 1.4 من الملاءمة) الذي سيتم تقييمه من قبل مجلس التقييم في الخطوة 2.

تم تعريف كل معيار من معايير المنح من خلال عدة أسئلة كما هو محدد في جداول التقييم أدناه. يجب أن تؤخذ هذه المعايير بعين الاعتبار من قبل المقيمين المستقلين عند تقييم المقترح.

1. الصلة "الملائمة" (أعلى علامة 24)	أعلى علامة فرعية	المرجع في طلب التقديم
1.1. **المبرر**: هل يبين المقترح بشكل واضح الحاجة إلى المشروع ويشرح كيف يعالج التحديات الرئيسية للسياحة المستدامة في منطقة التعاون Interreg NEXT MED، كما هو محدد في شروط المرجعية للدعوة؟ هل يبرهن على مساهمة واضحة في أولوية البرنامج والهدف الخاص الذي يُقدَّم من أجله؟	8: 4 (EE الخطوة 1) + 4 (AB الخطوة 2)	الاقسام: 2 الملخص و 1.1.3
2.1. **القيمة المضافة والتأثير عبر الوطني**: هل يبين المقترح بوضوح القيمة المضافة عبر الوطنية للمشروع؟ هل يبرر الحاجة إلى التعاون بين الأراضي المشاركة لنقل وتكييف النتائج المختارة وتحقيق أهداف المشروع؟ هل الفوائد المتوقعة ذات صلة وملموسة لجميع الأراضي المشاركة في مواجهة التحديات والاحتياجات المشتركة للسياحة المستدامة؟	8: 4 (EE الخطوة 1) + 4 (AB الخطوة 2)	قسم 2.1.3
3.1. **احتياجات الفئات المستهدفة / المستفيدين النهائيين وتحديدهم كميا**: هل يحدد الاقتراح بشكل مناسب احتياجات المجموعات المستهدفة والمستفيدين النهائيين من منظور تحديات السياحة المستدامة؟ هل تم تحديد المجموعات المستهدفة والمستفيدين النهائيين المشاركين بوضوح، وكمًا، وبطريقة استراتيجية؟	4	قسم 3.1.3
4.1. **أوجه التآزر والتكامل**: هل تم توضيح التآزرات/التكاملات مع السياسات أو الاستراتيجيات و/أو المبادرات الأخرى، وخصوصاً تلك المتعلقة بالسياحة المستدامة، بشكل جيد وهل من المرجح استغلالها؟ إلى أي مدى من المحتمل أن يساهم المشروع في السياسات والاستراتيجيات الأوسع على المستويات الدولية والأوروبية والوطنية أو الإقليمية؟	4 (EE الخطوة 1) + 4 (AB الخطوة 2)	قسم 4.1.3 (a)

2. جودة التصميم (أعلى علامة 16)	أعلى علامة فرعية	المرجع في طلب التقديم
1.2. **منهجية النقل والتكييف:** هل يبين المقترح بشكل واضح ومتسق كيفية نقل المخرجات المختارة أو تكييفها أو اختبارها أو استغلالها بشكل أكبر عبر الأراضي المشاركة، مع إظهار منهجية واقعية وقابلة للتنفيذ ومناسبة للسياق؟ علاوة على ذلك، هل يقدم المقترح أساليب أو منهجيات مبتكرة لتعزيز التكييف أو النقل أو استخدام النتائج/المخرجات القائمة في مجال السياحة المستدامة؟؟	4	الاقسام 1.2.3 و 4.1.3
2.2. **أهداف واضحة وواقعية وقابلة للتحقيق**: هل الهدف (الأهداف) المحددة للمشروع والنتائج المتوقعة محددة بوضوح وواقعية وقابلة للتحقيق؟ هل ستساهم بشكل فعال في تحقيق الهدف العام؟ هل مخرجات المشروع وأنشطته مصممة بشكل جيد ومتوافقة مع الأهداف المحددة؟	4	الاقسام 2.2.3 و1.4 و3.4 و4.4
3.2. **التوافق مع احتياجات الفئات المستهدفة / المستفيدين النهائيين**: هل منطق تدخل المشروع (الأهداف والنتائج المتوقعة والمخرجات والأنشطة) يتوافق مع احتياجات الفئات المستهدفة والمستفيدين النهائيين؟ على وجه الخصوص، هل من المرجح أن يقدم المشروع دعما ملموسا وفوائد للفئات المستهدفة والمستفيدين النهائيين؟	4	الاقسام 3.2.3 و3.1.3
4.2. **المؤشرات**: هل المؤشرات (على مستوى النتائج والمخرجات المتوقعة) محددة كميا بشكل واقعي ويمكن تحقيقها بالموارد المخطط لها (الوقت والشركاء والميزانية)؟ وهل هي متسقة مع مؤشرات البرامج؟	4	قسم 4.2.3

3. القدرة التشغيلية والمالية للشراكة (أعلى علامة 12)	أعلى علامة فرعية	المرجع في طلب التقديم
1.3. **قدرات الشريك الرئيسي والشركاء وخبراتهم وتجربتهم**: هل يُظهر الشريك الرئيسي الخبرة الفنية الكافية والقدرة على تنسيق وإدارة وتنفيذ المشروع (المالية، الموارد البشرية والخبرة الموضوعية لضمان مشاركة الأطراف المعنية المختارة)؟ هل لدى الشركاء كفاءات محددة في المجال (المجالات) الموضوعية وخبرة في المبادرات المتعلقة بالسياحة المستدامة؟ هل لدى الشركاء قدرة مالية مستقرة وكافية لضمان التدفق النقدي طوال فترة تنفيذ المشروع؟	4	الاقسام 2.3.3 الى 6.3.3.
2.3. **الشركاء المساندون:** إلى أي مدى يضمن المقترح مشاركة فعّالة للشركاء المساندين الذين يظهرون قيمة مضافة، لا سيما في تقديم المعرفة ذات الصلة والمساهمة في الوصول إلى البيانات القيمة وإعادة استخدامها وتكرارها، خاصة تلك المدرجة في قاعدة بيانات MMM المشتركة؟	4	القسم 7.3.3
3.3. **تناسق الأدوار والمهام**: هل أدوار ومهام الشريك الرئيسي والشركاء محددة بوضوح وموزعة بشكل مناسب؟ هل يساهم جميع الشركاء بنشاط في تنفيذ المشروع؟ هل يتناسب إدماج خبراتهم وتجاربهم، إلى جانب مستويات مسؤوليتهم في الحوكمة الإقليمية وقطاع السياحة المستدامة، مع نطاق المشروع والنتائج المتوقعة؟	4	قسم 8.3.3.

4. الفعالية (أعلى علامة 20)	أعلى علامة فرعية	المرجع في طلب التقديم
1.4. **الإدارة والتنسيق والرصد**: هل **منهجية الإدارة والتنسيق**[35] المقترحة واضحة وفعالة لضمان تحقيق أهداف المشروع؟ هل يتوقع المشروع أدوات وموارد محددة لضمان المراقبة السليمة لتنفيذ الأنشطة وإدارة المخاطر وتحقيق أهداف المشروع ونتائجه؟	4	الاقسام 1.4.3 و 1.4 - ادارة حزم العمل
2.4. **خطة العمل**: هل **خطة العمل** واضحة وقابلة للتنفيذ ومخططة بدقة من حيث الموارد البشرية والمالية وغيرها؟ هل الجدول الزمني واقعي مع الأنشطة والنواتج ذات التسلسل المنطقي التي من المحتمل أن يتم تنفيذها وتحقيقها؟	4	الاقسام 2.4.3 و 3.4 و4.4

[35] اطلع على المستند 'نظرة عامة على السياسات والاستراتيجيات والمبادرات الرئيسية التي تتكامل وتتكامل مع برنامج Interreg NEXT MED'

3.4. **الرسملة:** هل يقترح المقترح بوضوح الأساس المنطقي لنقل أو تكييف أو توسيع المخرجات/النتائج الحالية المراد نقلها، وتوضح فعاليتها للمناطق المعنية في معالجة التحديات السياحية المستدامة المحددة؟	4	الاقسام 4.1.3 (a) و 3.4.3
4.4. **الاتصال**: هل استراتيجية الاتصال متسقة، ومصممة بشكل جيد وفعّالة من حيث التكلفة للوصول إلى أصحاب المصلحة ذوي الصلة و إشراكهم في قطاع السياحة المستدامة (مثل السلطات العامة، مشغلي السياحة، المجتمعات المحلية، وسائل الإعلام وصناع السياسات)؟ هل الأنشطة المخطط لها تروج بشكل فعال للوعي بممارسات السياحة المستدامة، وتدعم النشاط الدعوي والنشر؟ علاوة على ذلك، هل من المحتمل أن تضمن رؤية قوية لنتائج المشروع بين المجموعات المستهدفة والمستفيدين النهائيين، بالإضافة إلى جمهور أوسع، بما في ذلك الجمهور العام ووسائل الإعلام والمؤسسات ذات الصلة؟؟	8 (4*2) علامة مضاعفة من قبل EE من الخطوة 1)	الاقسام 4.4.3 قسم.4 - حزمة عمل الاتصال

5. الديمومة (أعلى علامة 12)	أعلى علامة فرعية	**المرجع في المقترح**
1.5. **مستويات الديمومة**: إلى أي مدى يكون المشروع المقترح **مستداما**: ➢ *ماليا* (كيف سيتم تمويل النتائج بعد انتهاء المشروع؟) ➢ *تقنيا* (هل ستستمر مخرجات المشروع في العمل / الاستخدام بعد نهايته؟) ➢ *بيئيا* [36]؟ بيئيا (هل يتوقع المشروع تدابير محددة صديقة للبيئة لأنشطته اليومية - خاصة فيما يتعلق بالفعاليات/الاجتماعات، إنتاج مواد الاتصال، الخ - التي تقلل من البصمة البيئية الإجمالية للتدخل - مفهوم تنفيذ مشروع اخضر؟)	4	قسم 1.5.3
2.5. **التأثير طويل الأجل**: هل من المرجح أن يُحدث المقترح تأثيرًا دائمًا في معالجة التحديات المحددة للسياحة المستدامة؟ هل يُظهر إمكانية التأثير، تحسين السياسات أو الاستراتيجيات أو ممارسات أصحاب المصلحة بعد انتهاء مدة المشروع؟	4	قسم 2.5.3
3.5. **الاستخدام المستمر للنتائج:** هل يتوقع المشروع اتخاذ تدابير ملموسة للحفاظ على مخرجاته أو تكرارها أو توسيع نطاقها بعد الانتهاء؟ هل يتوقع المشروع مبادرات تعاون دائمة (مثل اتفاقيات أو شبكات أو إجراءات متابعة) لدعم الاستخدام والتطوير المستقبلي للنتائج بعد انتهاء المشروع؟	4	قسم 3.5.3

6. فعالية التكلفة (أعلى علامة 12)	**أعلى علامة فرعية**	**المرجع في طلب التقديم**
1.6. الموازنة: هل تبدو ميزانية المشروع **واقعية ومتسقة ومتناسبة** مع خطة العمل المقترحة ونتائج المشروع ومساهمة المشروع في مؤشرات البرنامج المنشودة؟ هل الميزانية شفافة ومصممة بشكل جيد؟	4	اقسام 1.6.3 و5 (ميزانية المشروع والخطة المالية)
2.6. **التكاليف مقابل النتائج**: هل **النسبة والتوازن بين التكاليف المقدرة والنتائج المتوقعة** مرضية؟ هل هناك ما يبرر الحاجة إلى الاستعانة بخبرات خارجية؟ هل التكاليف ضرورية ومبررة بشكل صحيح؟	4	اقسام 2.6.3 و5 (ميزانية المشروع والخطة المالية) و2.4
3.6. **توزيع الميزانية**: هل **تم توزيع الميزانية بشكل صحيح** حسب الوقت وبين الشركاء؟ هل يتم توزيعه منطقيا على طول مدة المشروع لضمان تسليم المخرجات في الوقت المناسب وإدارة التدفق النقدي للمشروع؟	4	أقسام 3.6.3 و5 (ميزانية المشروع والخطة المالية) و2.4

7. المبادئ الافقية (أعلى علامة 4)	**أعلى علامة فرعية**	**المرجع في طلب التقديم**

[36] انظر الوثيقة "دليل تنفيذ مشروع التحول الاخضر".

1.7 إلى أي مدى يأخذ المقترح في الاعتبار ويضمن الامتثال للمبادئ الأفقية التالية خلال مرحلة التنفيذ: ➢ احترام الحقوق الأساسية ➢ تعزيز المساواة بين الجنسين ➢ منع التمييز بما في ذلك إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ➢ تعزيز التنمية المستدامة ➢ الامتثال لمبدأ "عدم إلحاق ضرر ذي شأن" (عند الضرورة)	**4**	قسم 7.3

سيقدّم المقيمون الخارجيون جداول تقييمهم عبر نظام التقييم الإلكتروني (مع تبرير الدرجات المقدمة) وفقاً لمنهجية التقييم الموضحة في إرشادات تقييم المشاريع المعتمدة من لجنة المتابعة MC لهذه الدعوة لتقديم المقترحات.

سيتم قبول جميع المقترحات التي اجتازت الحد الأدنى للجودة تلقائياً في المرحلة الثانية.

4.5. الخطوة 2

1.4.5. التقييم الاستراتيجي

باستخدام نفس منهجية وضع العلامات الموضحة سابقا، سيقوم أعضاء مجلس التقييم AB بتقييم المقترحات المختصرة بما يتعلق **وملاءمتها الاستراتيجية** على أساس **3 معايير للمنح.**

ستتم إضافة علامات معايير المنح الثلاثة هذه من **"الملاءمة"** تلقائيا إلى علامات الملائمة من الخطوة 1 في شبكة التقييم النهائية.

1. الملائمة (أعلى علامة 12)	أعلى علامة فرعية	المرجع في المقترح التقديم
1.1. **المبرر**: هل يبين المقترح بشكل واضح الحاجة إلى المشروع ويشرح كيف يعالج التحديات الرئيسية للسياحة المستدامة في منطقة التعاون لبرنامج Interreg NEXT MED، كما هو محدد في شروط المرجعية للدعوة؟ هل يبرهن على مساهمة واضحة في أولوية البرنامج والهدف الخاص الذي يُقدَّم من أجله؟؟	4 (مجلس التقييم)	**قسم 1.1**
2.1..**القيمة المضافة والتأثير عبر الوطني**: هل يبين المقترح بوضوح القيمة المضافة عبر الوطنية للمشروع؟ هل يبرر الحاجة إلى التعاون بين المناطق المشاركة لنقل وتكييف النتائج المختارة وتحقيق أهداف المشروع؟ هل الفوائد المتوقعة ذات صلة وملموسة لجميع المناطق المشاركة في مواجهة التحديات والاحتياجات المشتركة للسياحة المستدامة؟؟	4 (مجلس التقييم)	**قسم 1.2**
4.1. **أوجه التآزر والتكامل**: هل تم توضيح التآزرات/التكاملات مع السياسات أو الاستراتيجيات و/أو المبادرات الأخرى، وخصوصاً تلك المتعلقة بالسياحة المستدامة، بشكل جيد وما مدى احتمال استغلالها؟ إلى أي مدى من المرجح أن يسهم المشروع في السياسات والاستراتيجيات الأوسع على المستويات الدولية، والأوروبية، والوطنية، أو الإقليمية؟؟	4 (مجلس التقييم)	**قسم 1.4**

يجب تقييم كل مقترح على أساس مزاياه دون اعتبار للمقترحات أو الآراء الأخرى لأي طرف. واستنادا إلى "مبدأ العيون الأربعة"، **سيقيم عضوان من مجلس التقييم كل مقترح وفقا للمعايير الثلاثة لقسم "الملاءمة" (1.1 و1.2 و1.4) المدرجة في شبكة التقييم.** في الواقع، يتم تحديد النتيجة النهائية لكل معيار كمتوسط حسابي بين العلامات التي يحددها العضوان.

2.4.5. التحقق من أهلية مؤسسات مقدمي المقترحات والشركاء

ستطلب سلطة الإدارة في أي مرحلة من مراحل عملية التقييم تقديم المستندات الداعمة المدرجة أدناه، للتحقق مما إذا كانت المؤسسات المتقدمة والشركاء تفي بالمتطلبات المذكورة في البند 4.3، كما هو معلن في استمارة الطلب وفي التصريحات الإلزامية.

سيطلب من مقدمي هذه المقترحات تقديم الوثائق التالية:

1. **النظام الأساسي أو بنود** مؤسسة **مقدم**[37] **ومؤسسة الشريك**[38] التي تثبت مركزها القانوني. لا ينطبق هذا المقترح على المنظمات الدولية التي وقعت اتفاقا إطاري مع المفوضية الأوروبية[39]. يمكن للمتقدمين الذين اجتازوا عملية الأهلية بموجب دعوات سابقة لبرنامج ENI CBC MED الرجوع إلى البنود/الوثائق الرسمية التي تم تقديمها بالفعل، شريطة عدم تغيير وضعهم القانوني. لن يتم تمكين هذا الخيار إلا بناء على قرار من السلطة الإدارية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضا طلب وثيقة تسجيل وطنية في حالة الشك فيما يتعلق بالمكان المحدد لمقدم المقترح/الشركاء.
2. **تكوين مجلس الإدارة** أو أي وثائق أخرى ذات صلة (حيثما كان ذلك ملائما) تثبت أن الشخص الذي وقع على الإعلانات كان مخوَّلا قانونيا للتوقيع على هذه الوثائق.
3. **اتفاقية الشراكة** موقعة من مقدم المقترح والشركاء (**نسخة ممسوحة ضوئيا**). الوثيقة الأصلية ستطلب في حالة الموافقة على الدعم.
4. **تقرير المراجعة الخارجية**[40] للحسابات السنوية الصادر عن المدققين القانونيين "مدققين الحسابات المعتمدين" لمقدم المقترح لأخر سنتين ماليتين متاحة (انظر الملاحظة حول القدرة المالية المنشورة مع الدعوة لمزيد من التفاصيل). في التقرير، يجب الإشارة إلى و/ أو إبراز البيانات المتعلقة بالقدرة المالية (مثلا للشركات، مجموع الدخل السنوي، وصافي الدخل (ربح او خسارة)، والأموال الخاصة، ومجموع الالتزامات).
5. **تقرير المراجعة الخارجية** للحسابات السنوية لجميع المؤسسات الشريكة[41]، الذي أدلى به مدققون قانونيون لأخر سنتين ماليتين، اذا متاحة (انظر ملاحظة حول القدرة المالية المنشورة مع الدعوة لمزيد من التفاصيل). يتعين على تلك المؤسسات التي لا يتطلب القانون الوطني إصدار هذه التقارير السنوية الرسمية أن تقدم كشف الحسابات السنوية لأخر سنتين ماليتين موقعة من الممثل القانوني. في التقرير، يجب الإشارة إلى و/أو إبراز البيانات المتعلقة بالقدرة المالية (مثلا للشركات، مجموع الدخل السنوي، وصافي الدخل (ربح او خسارة)، والأموال الخاصة، ومجموع الالتزامات).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن طلب النسخ الأصلية (نسخ ورقية) من تصريح مقدم الطلب وبيانات الشريك وبيان الشريك الاستشاري وتصريح (تصريحات) المنظمات الدولية التي تم تقديمها إلكترونيا مع الطلب الإلكتروني[42]. لذلك يوصى بشدة بالاحتفاظ بجميع النسخ الأصلية المقدمة في نموذج الطلب..

عندما لا تكون الوثيقة مكتوبة باللغتين الانكليزية أو الفرنسية، يجب إرفاق ترجمة غير رسمية للأجزاء ذات الصلة.

إذا لم يتم تقديم إي من الوثائق الداعمة (المذكورة اعلاه) خلال المهلة المحددة من قبل سلطة الادارة، سيتم رفض المقترح على هذا الأساس.

يتحمل المقدم/الشريك المسؤولية الكاملة عن محتوى المستندات ودقة الترجمة.

في حالة وجود أخطاء طفيفة، او عدم توافق في الوثائق المقدمة، سيتم منح مقدم المقترح 14 يوم تقويمي لتقديم توضيحات أو مكملات.

سيتم التأكد من الوضع القانوني للشركاء الموجودين في أقاليمهم من قبل السلطات الوطنية المعنية في كل بلد مشارك.

إذا ثبت عدم أهلية مقدم المقترح او شريك، سيتم رفض المقترح على هذا الاساس.

---

37 إذا كان مقدم المقترح و / أو (أ) الشريك هيئة عامة أنشأها قانون، يجب تقديم نسخة من القانون المذكور.

38 عندما تكون اتفاقية مجلس أوروبا رقم (124) بشأن الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات الدولية غير الحكومية مطبقة، يتم تحديد الجنسية على أساس الأدلة الرسمية الصادرة عن البلد المعني بموجب الاتفاقية المذكورة.
http://conventions.coe.int/Treaty/Commun/QueVoulezVous.asp?NT=124&CM=8&DF=07/03/2011&CL=ENG

39 يمكن الاطلاع على قائمة بالاتفاقات الإطارية ذات الصلة على العنوان التالي:
http://ec.europa.eu/europeaid/work/procedures/financing/international_organisations/other_international_organisations/index_en.htm

40 لا ينطبق هذا على الإدارات والهيئات العامة (بما في ذلك الهيئات التي يحكمها القانون العام) والمنظمات الدولية.

41 انظر الملاحظة 30

42 لن يتم طلب نسخ أصلية (ورقيا) من التصاريح والوثائق في حالة توقيعها إلكترونيا ومؤهلة تفي بمتطلبات (الاتحاد الأوروبي) اللائحة 2014/910، أي بناء على شهادة مؤهلة صادرة في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومرتبطة بشكل فريد بالموقع وقادرة على تحديد هوية الموقع. يمكن النظر في التوقيعات الإلكترونية المكافئة الصادرة في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إذا كانت تفي بمعايير الاتحاد الأوروبي.

5.5. الفحص البيئي وتقييم معونة الدولة

استنادا إلى نتائج هذا التقييم، ستكون هنالك حاجة إلى أن تدرج جميع المقترحات أية مخرجات (نتائج) للمشروع ذات تأثير بيئي محتمل، وتأثيراتها المحتملة موجبة و/أو سلبية مباشرة أو غير مباشرة. هذه المعلومات هي جزء من أقسام "القائمة البيئية" الإلزامية في طلب التقديم.

علاوة على ذلك، سيطلب من المقترحات المقدمة في إطار اهداف محددة للبرنامج (1.1 و1.2 و2.2 و2.4) تقديم معلومات إضافية، حيث تم تحديدها من بين تلك التي يمكن أن يكون لها أثر بيئي.

الأولوية 1 - متوسط أكثر تنافسية وذكاء

- **الهدف المحدد 1.1 (S.O)** - تطوير وتعزيز قدرات البحث والابتكار واستيعاب التقنيات المتقدمة
- **S.O 1.2** - تعزيز النمو المستدام والقدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل فيها، بما في ذلك عن طريق الاستثمارات الإنتاجية

الأولوية 2 - تحول أكثر اخضرارا ومنخفض الكربون نحو اقتصاد خال من الكربون ومتوسط مرن

- **S.O 2.2** - تعزيز التكيف مع تغير المناخ والوقاية من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود، مع مراعاة النهج القائمة على النظم البيئية
- **S.O 2.4** - تعزيز الانتقال إلى اقتصاد دائري وفعال في استخدام الموارد

على أي حال، يمكن أن تطلب السلطة الإدارية MA مزيدا من المعلومات (بما في ذلك القائمة المرجعية A) أيضا من أي مقترح يقدم في إطار أولويات أخرى. استنادا إلى المعلومات الواردة في "الفحص البيئي" - القائمة المرجعية A، قد يطلب من المتقدمين على الفور ملء "الآثار البيئية" - القائمة المرجعية B (على سبيل المثال، في حالة توقع مكون بنية تحتية).

نظرا لأن المادة 22.4 (j) من لائحة Interreg تتطلب إجراء تقييم للأثر المتوقع لتغير المناخ على الاستثمارات في البنية التحتية التي يبلغ عمرها المتوقع خمس سنوات على الأقل، ستسمح القائمة المرجعية C بتقييم امتثالها بما يتماشى أيضا مع تعريف المرونة المناخية: يجب أن يتناول التقييم كيف يمكن لتغير المناخ أن يضر بالبنى التحتية وكيف يتعين عليها التكيف مع هذه التغييرات.

مبدأ " عدم إلحاق ضرر كبير " (DNSH)

وفقا **للائحة تصنيف الاتحاد الأوروبي 852/2020 (EU)** ومبدأ **"عدم إلحاق ضرر كبير (DNSH)"**، تم إجراء تقييم مخصص خلال مرحلة البرمجة وقبل اعتماد البرنامج من قبل المفوضية من أجل منع إدراج أنشطة أو أنواع إجراءات في البرامج يمكن أن تلحق ضررا كبيرا، **وفقا للمادة 10 من اللائحة 1060/2021 (EU) (لائحة الأحكام المشتركة - CPR)** التي تنص على *"انعكاسا لأهمية معالجة تغير المناخ بما يتماشى مع التزامات الاتحاد بتنفيذ اتفاقية باريس وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يجب أن تساهم الصناديق في تعميم العمل المناخي في السياسات "التي تدعم "الأنشطة التي تحترم المعايير والأولويات المناخية والبيئية للاتحاد ولن تلحق ضررا كبيرا بالأهداف البيئية بالمعنى المقصود في المادة 17 من اللائحة (EU) 852/2020 من البرلمان الأوروبي والمجلس"*.

يركز **مبدأ DNSH** بشكل خاص على تقييم الأثر البيئي لبرنامج Interreg NEXT MED مع مراعاة الأهداف البيئية الستة التي تغطيها لائحة التصنيف:

1. التخفيف من آثار تغير المناخ
2. التكيف مع تغير المناخ
3. الاستخدام المستدام للموارد المائية والبحرية وحمايتها
4. الاقتصاد الدائري
5. منع التلوث ومكافحته
6. حماية واستعادة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية

المرونة المناخية

تعرف *المرونة المناخية* بأنها "قدرة النظم البيئية، الاجتماعية والاقتصادية على التعامل مع حدث أو اتجاه أو اضطراب خطير" من خلال "الاستجابة أو إعادة التنظيم بطرق تبقي على وظيفتها الأساسية وهويتها وهيكلها مع الحفاظ أيضا على القدرة على التكيف والتعلم والتحول[43]". ركيزتها هي التكيف مع تغير المناخ ويجب أن يتناول تقييمها "كيف يمكن لتغير المناخ أن يضر بالبنية التحتية[44]" وكيف يجب أن تتكيف البنية التحتية مع هذه التغييرات.

عادة ما تكون البنية التحتية طويلة الأمد وقد تتعرض لسنوات عديدة لمناخ متغير مع تأثيرات مناخية متطرفة ومتكررة بشكل متزايد. تحت إشراف ورقابة السلطات العامة المعنية، يساعد تقييم قابلية التأثر بالمناخ ومخاطره على تحديد المخاطر المناخية الكبيرة، مما يجعل الأساس لتحديد وتقييم وتنفيذ تدابير التكيف المستهدفة. هذا سوف يساعد في تقليل المخاطر المتبقية إلى مستوى مقبول[45].

يجب على مروج المشروع أن يقدم إلى السلطات العامة جميع المعلومات المطلوبة للتحقق من أن المستوى المقبول للمخاطر المناخية المتبقية قد تم تحديده مع إيلاء الاعتبار الواجب لجميع المتطلبات القانونية أو التقنية أو غيرها. يوصى بدمج قابلية التأثر بالمناخ وتقييم المخاطر من بداية عملية تطوير المشروع لتوفير أوسع نطاق من الاحتمالات لاختيار خيارات التكيف المثلى[46]. تتطلب المادة 22.4 (ي) من لائحة Interreg في الواقع إجراء تقييم للتأثير المتوقع لتغير المناخ على الاستثمارات في البنية التحتية مع عمر متوقع لا يقل عن خمس سنوات[47].

أحكام المتابعة

تنص المادة 10 من توجيه SEA (التوجيه EC / 42/2001) على أن أحكام المتابعة يجب أن تحدد في سياق التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) لمتابعة الآثار البيئية الهامة المترتبة على تنفيذ الخطط والبرامج من أجل تحقيق جملة أمور منها تحديد الآثار الضارة غير المتوقعة في مرحلة مبكرة والتمكن من اتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة.

فيما يتعلق ببرنامج Interreg NEXT MED 2021-2027، لا يمكن توقع تأثيرات كبيرة يمكن أن تؤثر سلبا على البيئة. للبرنامج ميزانية محدودة ولا يهدف إلى دعم الاستثمارات الضخمة. بدلا من ذلك، يركز على الإجراءات غير الملموسة أو "الناعمة" والاستثمارات الصغيرة. لا يمكن التنبؤ بأي تأثير طفيف محتمل وقابل للعكس (على سبيل المثال، يتعلق بمشاريع البنية التحتية الصغيرة الحجم) من خلال عملية الفرز في هذه المرحلة، وسيعتمد على نطاق واسع على نوع المشروع والموقع. في بعض الحالات، قد يخضع المشروع أيضا لعملية تقييم بيئي إلزامية وفقا لتشريعات الاتحاد الأوروبي والتشريعات الوطنية.

مع ذلك، يمكن اقتراح بعض أحكام وترتيبات للمتابعة لدعم البرنامج في منع وتقليل أي آثار سلبية محتملة على البيئة والتأكيد على الآثار الإيجابية.

في سياق التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA)، يقترح النظر في أحكام وترتيبات المتابعة خلال المراحل التالية:

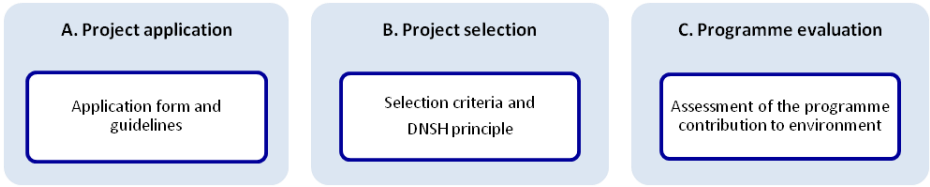

المراحل ذات الصلة بمتابعة الأحكام (المصدر (Sanopoulos 2022

[43] IPCC, 2022: Summary for Policymakers [H.-O. Pörtner, D.C. Roberts, E.S. Poloczanska, K. Mintenbeck, M. Tignor, A. Alegría, M. Craig, S. Langsdorf, S. Löschke, V. Möller, A. Okem (eds.)]. In: Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [H.-O. Pörtner, D.C. Roberts, M. Tignor, E.S. Poloczanska, K. Mintenbeck, A. Alegría, M. Craig, S. Langsdorf, S. Löschke, V. Möller, A. Okem, B. Rama (eds.)]. Cambridge University Press, Cambridge, UK and New York, NY, USA, pp. 3–33.

[44] برنامج TESIM، 2022: الاستثمارات والمرونة المناخية في برامج Interreg NEXT - المتطلبات القانونية، الصفحة 1.

[45] الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي - إشعار المفوضية، 2021: إرشادات فنية بشأن مقاومة البنية التحتية للمناخ في الفترة 2021-2027 - الفقرة 3.3 "التكيف مع تغير المناخ (المرونة المناخية)"، الصفحة 28.

[46] الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي - إشعار المفوضية، 2021: إرشادات تقنية بشأن مقاومة البنية التحتية للمناخ في الفترة 2021-2027 - الفقرة 3.3 "التكيف مع تغير المناخ (المرونة المناخية)"، ص 28-29.

[47] الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، 2021: المادة 22.4 (j)، *اللائحة (EU الأوروبي) 1059/2021 للبرلمان الأوروبي والمجلس بشأن أحكام محددة لهدف التعاون الإقليمي الأوروبي (Interreg) المدعوم من الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية وأدوات التمويل الخارجي.*

مستويات المراقبة

بشكل عام، تم إنشاء أربعة مستويات للفحص البيئي على النحو التالي:

1. المستوى الأول - الاستدامة البيئية

- أثناء التفاوض على العقد، يطلب من المقترحات تحديد المخرج (النواتج) التي قد يكون لها تأثير إيجابي/ سلبي على البيئة.
- ستقوم MA بمراجعة المحتوى وقد تطلب المزيد من المعلومات/ المستندات، حسب الحالة.

2. المستوى الثاني - الفحص البيئي "قائمة المراجعة A"

- المقترحات المقدمة تحت أحد الأهداف المحددة 1.1 و1.2 و2.2 و2.4، مطلوبة أيضا لملء القائمة المرجعية A.
- - يجوز للسلطة الإدارية أن تطلب ملء هذه القائمة المرجعية لأي مقترح مقدم في إطار أولويات أخرى.

3. المستوى الثالث - الآثار البيئية "قائمة المراجعة B"

- المقترحات التي تحتاج إلى مستوى أعلى من التقييم مطلوبة لصياغة القائمة المرجعية B، استنادا إلى المعلومات المقدمة في مربعات القائمة المرجعية A (عمود نعم/لا).
- استنادا إلى المعلومات المقدمة، قد تطلب السلطة الإدارية ملء القائمة المرجعية C.

4. المستوى الرابع - التقرير البيئي "قائمة المراجعة C"

- المقترحات التي تحتاج إلى تقييم أكثر تفصيلا مطلوبة لتقديم قائمة المراجعة C ، أي لجميع المشاريع بما في ذلك البنية التحتية التي لا تقل عن 1 مليون يورو أو / والمشاريع بما في ذلك الاستثمارات في البنية التحتية التي يبلغ عمرها الافتراضي 5 سنوات أو أكثر.

تقييم معونة الدولة

بناء على المعلومات الواردة في نموذج المقترح وفي شبكة فحص مساعدات الدولة للتقييم الذاتي، ستخضع جميع المقترحات لتقييم صلة أنشطة المشروع من أجل التحقق من الامتثال للائحة المعمول بها في مساعدات الدولة.

سيتم إجراء التقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين يتم التعاقد معهم من قبل MA من أجل تحديد ما إذا كانت هناك أي أنشطة يجب اعتبارها ذات صلة بالتمويل العام الممنوح لمساعدات الدولة وفقا للمادة 20 من اللائحة 2014/651 (GBER) بصيغتها المعدلة في يونيو/حزيران 2023 (لائحة المفوضية (EU) 1315/2023 المؤرخة 23 يونيو/حزيران 2023 المعدلة للائحة (EU) رقم 2014/651)[48].

6.5. الإخطار بقرار لجنة المتابعة MC

بناء على التحقق من الوثائق الداعمة من قبل السلطة الإدارية ووفقا لقوائم الترتيب، سيقوم مجلس التقييم بإعداد توصياته في تقرير التقييم، بما في ذلك جدول لكل هدف محدد يدرج المقترحات مرتبة وفقا لدرجاتها وضمن المغلف المالي المتاح لكل منها بالإضافة إلى قائمة احتياطية تتبع نفس المعايير.

يتم إرسال تقرير التقييم إلى لجنة المراقبة من قبل السلطة الإدارية.

تتخذ لجنة المراقبة القرار النهائي بشأن اختيار المشاريع بناء على قائمة الترتيب المقترحة من **قبل مجلس التقييم وبما يتماشى مع المادة 22 (4) من اللائحة Interreg.** عندما تقرر لجنة المراقبة عدم اتباع كل أو جزء من توصيات مجلس التقييم، يجب عليها تبرير قرارها كتابة.

[48] للحصول على تفاصيل حول الشروط الواجب استيفاؤها بشأن مساعدات الدولة، يرجى الرجوع إلى "المذكرة الخاصة بمساعدات الدولة" المنشورة مع هذه الدعوة لتقديم المقترحات.

ستقوم السلطة الإدارية بنشر النتائج النهائية لعملية التقييم على موقع البرنامج الإلكتروني. كما يُعتبر النشر بمثابة إخطار للمقدمين. يمكن للمقدمين الذين لم تُمنح مقترحاتهم تمويلاً طلب مزيد من التفاصيل حول نتائج التقييم عن طريق إرسال طلب إلى السلطة الإدارية.

بعد قرار منح المنحة، ستتم دعوة الشريك الرئيسي لتوقيع عقد بناء على نموذج عقد المنحة. بالتوقيع على العقد، يعلن مقدم المقترح أنه يقبل، في حالة منح المنحة، الشروط المنصوص عليها في عقد المنحة.

7.5. إجراءات الاعتراض

يتم توجيه أي شكوى تتعلق بتقييم واختيار مقترحات المشروع من قبل مقدم المقترح، نيابة عن الشراكة بأكملها، إلى السلطة الادارية MA في غضون 30 يوما تقويميا من تاريخ الإخطار **بالنتائج النهائية**. لا تؤخذ الشكاوى التي يرسلها شركاء المشروع بشكل فردي في الاعتبار.

يجب على المتقدمين تبرير شكاواهم على النحو الواجب، وتحديد الإخفاقات أو الأخطاء التي افترض حدوثها وتضمين إشارة واضحة إلى وثائق البرنامج.

يمكن أن تشير الشكوى فقط إلى:

a) نتائج فحص الأهلية؛

b) احترام إجراء التقييم.

لا تعتبر طلبات الحصول على معلومات أو إيضاحات بمثابة شكاوى.

ستكون السلطة الإدارية مسؤوله عن التحقق من أهلية المقترح من وجهة النظر الرسمية. إذا وجدت السلطة الإدارية أن شكوى مقدم المقترح مقبولة، أو إذا لم تكن قادرة على تسوية النزاع مع مقدم المقترح، ستحيل القضية إلى لجنة المتابعة MC، والتي يجب أن تفحصها وتقدم موقفها من الشكوى.

يتم إرسال نتيجة قرار MC كتابيا من قبل MA إلى مقدم المقترح. ستكون القرارات المتخذة بعد كل إجراءات شكوى نهائية وملزمة لجميع الأطراف ولا تخضع لأي إجراءات شكوى أخرى داخل البرنامج إذا كانت الشكوى تستند إلى نفس الأسباب.

يمكن البدء بإجراءات تقاضي رسمية ضد القرار النهائي وفقا للتشريع الإيطالي في غضون 60 يوما تقويميا من الإخطار بالنتائج. في هذه الحالة، ستتم الإجراءات القانونية في إيطاليا (المحكمة الإدارية في كالياري / " *Tribunale Amministrativo Regionale*"). أخيرا، يمكن تقديم استئناف استئنائي إلى رئيس الجمهورية الإيطالية في غضون 120 يوما من الإخطار بالنتائج.

8.5. جدول زمني إرشادي لإجراءات الاختيار

تم تصميم هذا الجدول الزمني بناء على فرضية تلقي 150 مقترح مشروع.

الإجراء	الجدول الزمني الإرشادي (شهر)
1. الخطوة 1 - التحقق الإداري والتقييم التشغيلي/الاستراتيجي	**2**
2. تحليل مجلس التقييم AB والموافقة على نتائج الخطوة 1	
3. تحليل لجنة المتابعة MC واتخاذ قرار بشأن المشاريع التي سيتم قبولها للخطوة 2	
4. التقييم الاستراتيجي الذي ينفذه مجلس التقييم AB	**1**
5. تقديم المستندات الداعمة الإلزامية فقط للمتقدمين الذين تم اختيارهم مسبقا (في أي وقت إذا تم طلبها)	
6. التحقق من المستندات الداعمة الإلزامية والتحقق النهائي من الأهلية بالتوازي مع الفحوصات البيئية	**2**

7. تحليل مجلس التقييم AB والموافقة على نتائج الخطوة 2 مع التوصية بمقترحات المشاريع التي ستمنحها لجنة المتابعة MC	
8. تحليل لجنة المتابعة MC وقرارها	
9. معلومات للمتقدمين (من خلال موقع البرنامج) حول نتائج الخطوة 2	
إجمالي الاشهر	**5**

9.5. الشروط المطبقة على تنفيذ المشروع

بعد قرار منح المنحة، على الشريك الرئيسي توقيع عقد بناء على نموذج عقد المنحة. بالتوقيع على الإعلان ذي الصلة، يعلن الشريك الرئيسي أنه يقبل، في حالة منح المنحة، الشروط التعاقدية على النحو المنصوص عليها في عقد المنحة. أحكام مفصلة حول إدارة المشروع والتقارير متاحة في دليل تنفيذ المشروع المتاح على https://www.interregnextmed.eu/resources-for-/implementation